جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مجابهة التهديدات والمشكلات الأمنية في الفضاء المغاربي من خلال مقاربة الأمن الإنساني 2011-2020

مذكرة معدّة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

التخصص: التعاون الدولي.

إعداد الطالب:
عثمان سراح

إشراف الأستاذ:
د. مراد حجاج

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
عبد الوهاب عميري	أستاذ محاضر قسم –أ–	جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس.	رئيساً
مراد حجاج	أستاذ محاضر قسم –أ–	جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس.	مشرفا ومقرراً
فوزية مولوج	أستاذة مساعدة قسم –أ–	جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس.	ممتحناً

السنة الجامعية: 2020/2019

إهـــــــــــداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي الطاهرة عليه رحمة الله ومغفرته

إلى من تعبت لأجلي، أغلى ما أملك في الوجود حبيبة قلبي "أمي" عسى أن أعوضها بعض آلامها وصبرها

إلى كل إخوتي دون استثناء

إلى رفيقة دربي، زوجتي وابنتي " أريج"

إلى أولاد وبنات إخوتي ، محمد، آلاء، لوجين، أحمد، مريم ،آدم ورحمّة.

إلى كل الأهل والأقارب

إلى بلدي الذي أنفق على تعليمي

إلى كل الأحبة والأصدقاء أينما وجدوا

إلى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي

إلى كل طلبة العلوم السياسية

إلى كل من يجتهد في سبيل طلب العلم

إلى كل من كان سببا لما وصلت إليه

إلى كل من يكن لي المودة والمحبة

وإلى كل هؤلاء وهؤلاء اهدي عملي هذا.

- عثمان سراح-

شكـــر وعرفـــان

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار، هو العليّ القهار، الأول والآخر والظاهر والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى، وأنار دروبنا، فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله " **محمد ابن عبد الله**" عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بقرآنه المبين، فعلّمنا ما لم نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد كله والشكر كله، أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهناها لانجاز هذا العمل المتواضع.

فالشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتّى هذه اللحظة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور الفاضل "**حجاج مراد**"، على تفضله بقبول الإشراف على بحثي هذا، وعلى ما أسداه لي من نصائح وإرشادات كانت بمثابة النبراس المنير في كل خطواتي.

كما أتقدم بالشكر أيضا إلى عضوي لجنة المناقشة ، الأستاذ " **عميري عبد الوهاب**" والأستاذة "**مولوج فوزية**" حفظهما الله وأعزّهما.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أوجه شكري واحترامي إلى كل من مدّ لي يد العون من قريب أو بعيد، وأشكر أيضا كل أساتذة وموظفي وعمال قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة أمحمد بوقرة بومرداس، وبجامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة.

وفي الأخير لا يسعني أن أدعوا الله عزّ وجّل أن يرزقنا السداد والرشاد، والعفاف والغنى، وأن يجعلنا هداة مهتدين.

-عثمان سراح-

ملخص:

يطرح هذا البحث مشكل تزايد وتيرة التهديدات والمشكلات الأمنية الجديدة في الفضاء المغاربي بعد عام 2011، بسبب الحراك الشعبي الذي شهدته بعض دوله ومنها تونس وليبيا، وما تشهده منطقة الساحل الإفريقي من انفلات أمني خطير جراء الأزمات السياسية والاقتصادية والتنموية فيها، وكذا زيادة الحركيات المتسببة في اللاأمن الإنساني من خلال ضعف الأداء السياسي والاقتصادي لدول الفضاء المغاربي، والذي أدى إلى زيادة الفقر والتهميش وتفشي الفساد والرشوة والبطالة وعدم الاستقرار السياسي والتجانس الاجتماعي، وقد كانت الأزمة الليبية والهجرة غير الشرعية من أبرز التهديدات الأمنية التي تواجهها دول الفضاء المغاربي نتيجة لضعف تطبيق مفهوم الأمن الإنساني وأبعاده.

ما يستدعي بدول الفضاء المغاربي التكيف مع التطورات الحاصلة لمفهوم التهديدات الأمنية وطبيعتها ومصادرها وأبعادها، بالتحول نحو أنسنة القضايا والمشكلات الأمنية من خلال توظيف مفهوم الأمن الإنساني– بشكل سليم–، نظرا لاهتمامه بمفاهيم كالتنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الراشد، وتركيزه على الفرد كوحدة للحماية، والذي يمكن أن يشكل منظور شامل للتعامل مع مختلف التهديدات والمشكلات الأمنية المنتشرة في الفضاء المغاربي.

Abstract:

This research submit the problem of the increasing frequency of threats and new security problems in the Maghreb space after 2011, due to the popular movement slow down in some countries, including Tunisia and Libya. And also what the African Coast region is suffering from dangerous insecurity due to the political, economic and development crises there. As well as an increase of Kinematics causing human insecurity through weak of political and economic performance in space of Maghreb states. This situation has led to increase poverty, marginalization, widespread corruption, bribery, unemployment, instability, political and social cohesion.

Thus, the Libyan Crisis and Illegal Immigration were in both, among the most prominent threats wish faced by the Maghrebian countries, resulted from the weak implementation of the concept of human security and its dimensions. This case calls Maghrebian countries to be adapted with the ongoing developments in the concept of security threats and their nature, their sources and their dimensions, by shifting towards the humanization of security issues and problems by employing the concept of security. The humanitarian - in the right way -, given his interest in concepts such as development, human rights, democracy and good governance. Its concentration on the individual as a protected unit, this can form a comprehensive perspective to deal with various threats and the security problems scattered in the Maghreb space.

مقدمـــــــــة

يعتبر موضوع التهديد الأمني كحصيلة لقياس قدرة الدول على تجاوز التحديات التي تعترضها، سواء في المجال الأمني أو الاقتصادي أو الاجتماعي، هذا الموضوع حيزاً كبيراً في حقل الدراسات الأمنية ، نتيجة تطور الظواهر المرتبطة بهذا المجال البحثي، حيث بات موضوع الأمن يركز على تفاعلات الظاهرة الأمنية مع غيرها من الفواعل المهددة لها، ولاسيما منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، حيث بدأ العالم يشهد إعادة تشكل القوى والفواعل المؤثرة في بنية النظام الدولي، على نحو جعل من إدراك هذه التهديدات والمخاطر يطرح إشكالات نظرية وواقعية، دفعت بالتحليل الأمني إلى الانتقال من المستوى الدولاتي إلى المستوى المجتمعي، الفردي والإقليمي وحتى العالمي، حيث أصبحت هذه التهديدات متعددة المصادر والفواعل، وعلى قدرة هائلة من الانتشار انطلاقاً من البيئة الأمنية للأقاليم.

وازداد هذا الأمر أهمية نتيجة الانتقال من سلوك التهديد التماثلي إلى انتشار مظاهر التهديد اللاتماثلي، إذ لم يعد أمر قيام حروب كلاسيكية بين الدول من الشواغل الأمنية الأساسية للدول، وإنما انتقل هذا الاهتمام إلى جملة التحدّيات والأخطار الأمنية التي باتت تجتاح الوحدات وبات يصعب حصر مجال نشاطها من جهة، وقدرتها الهائلة على التداخل والتعقيد من جهة أخرى، نتيجة التأثر المتبادل فيما بينها وسرعتها في تحقيق الأهداف المنشودة.

في هذا السياق تبرز منطقة الفضاء المغاربي كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة، التي باتت تشهد حركية متنامية إزاء هذه التفاعلات نظراً إلى خصوصيتها المحلية وموقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، وبخاصة بعد التحولات التي عرفتها هذه المنطقة مع نهاية الحرب الباردة على المستوى السياسي ، الاقتصادي والهيكلي، وما صاحبها من إرهاصات ومشكلات أمنية على بنية الدول المغاربية، لتمتد تداعياتها عبر عقدين من الزمن، حيث برزت مع نهاية 2010 موجة من الأحداث الثورية المطالبة بالتغيير فيما اصطلح عليه " الربيع العربي" وهو الحدث الذي حمل معه مجموعة من التحدّيات الجديدة على واقع بنيوية الدولة في الفضاء المغاربي، برغم تفاوت تداعياتها ومآلاتها على هذه الدول، وبروز نماذج متباينة لوضع الدولة المغاربية الجديد، أسهم بعضها في تعميق الأزمة الأمنية وتقوية مختلف الفواعل، مهددة الأمن في الفضاء المغاربي بشكل بات يتجاوز قدرة الدولة على مواجهتها.

أمام هذا الوضع باتت البيئة الأمنية الجديدة والمعقدة تطرح الكثير من الإفرازات على بنية هذه الدول المغاربية في تهديد وجودها، وتهديد أمن مجتمعاتها، ولاسيما في ظل تنامي التحدّيات وانتشارها عبر فضاء محلي وإقليمي، وهو الأمر الذي بات يستدعي تضافر وتكاثف الجهود من خلال تبني جملة

المقاربات اللازمة لتصحيح الاختلالات البنيوية من جهة، ومجابهة مختلف الفواعل المهددة للأمن المغاربي من جهة أخرى.

ومن بين المقاربات الهامة التي ظهرت في حقل الدراسات الأمنية ، نجد مقاربة الأمن الإنساني والتي تركز على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية، والتي تعتبر أيّ سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة؛ فقد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقض فيه أمن مواطنيها، بل انّه في بعض الأحيان لربّما تكون الدولة مصدرا من مصادر تهديد أمن مواطنيها، ومن ثم وجب عدم الفصل بينهما.

أهمية وأهداف الموضوع :

تبرز أهمية الموضوع في كونه دراسة لأحد المفاهيم الجديدة في مجال العلاقات الدولية بشكل عام والدراسات الأمنية على وجه الخصوص "مفهوم الأمن الإنساني " والاقتراب أكثر من دوره في الحد من انتشار التهديدات والمشكلات الأمنية المنتشرة في الفضاء المغاربي خصوصا بعد أحداث الربيع العربي بعد عام 2011 ، وما أفرزته من تداعيات وخيمة على أمن المنطقة، وأيضا تسليط الضوء على طبيعة هذه التهديدات الأمنية الجديدة ومصادرها، وعلى رأسها تداعيات الأزمة الليبية والهجرة غير الشرعية على الأمن القومي للدول المغاربية فرديا وجماعياً. بالإضافة إلى مناقشة سبل مواجهتها من خلال إتباع الدول المغاربية لمقاربة الأمن الإنساني بمختلف أبعاده. كما تكمن أهداف الموضوع في تحديد أهم التهديدات الأمنية المنتشرة في الفضاء المغاربي، ومحاولة معرفة مدى إمكانية استخدام مقاربة الأمن الإنساني في مواجهة هذه التهديدات المعقدة المهددة للأمن القومي للدول المغاربية فرديا وجماعياً.

مبررات اختيار الموضوع :

ينطلق أي مشروع بحث من دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، وانطلاقاً من ذلك يعود اختيارنا لموضوع "مجابهة التهديدات والمشكلات الأمنية في الفضاء المغاربي من خلال مقاربة الأمن الإنساني 2011-2020" كموضوع لمذكرة الماستر بدافع شخصي، كوننا نعيش في هذا الفضاء المغاربي، فان شعورك يتأثر بما يحدث في المنطقة بشكل مباشر، وهو ما يدفعك لتسأل عن أسباب حدوث المشكلات والتهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي وأيضا النتائج المتعلقة بالتغيرات الأمنية والتحديات التي تواجهها الأجيال المعاصرة في المجتمعات المغاربية.

ومن الدوافع الموضوعية لاختيارنا لهذا الموضوع هو قلة البحوث الأكاديمية خاصة باللغة العربية، وذلك في حدود اطلاعنا، إلى جانب أهمية الموضوع في الوقت الراهن وما خلفته التهديدات والمشكلات الأمنية في الفضاء المغاربي بعد عام 2011 من تداعيات على الصعيد المحلي والإقليمي وحتى الدولي. إضافة إلى حيوية الموضوع حالياً خاصة مع مرور المنطقة بهزات أمنية خطيرة، منها الأزمة الليبية وما انجر عنها من انتشار رهيب للسلاح عبر الدول المغاربية والوقوف على طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة كالإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية وغيرها من المشكلات الأمنية. إضافة إلى تسليط الضوء على مقاربة الأمن الإنساني ومدى نجاعتها في حل بعض المشكلات الأمنية في الفضاء المغاربي.

إشكالية الدراسة:

لقد شهد الفضاء المغاربي عدة تهديدات ومشكلات أمنية خاصة بعد عام 2011، أبرزها الأزمة الليبية و الهجرة الغير شرعية و ارتباطهما بكل أشكال الجريمة المنظمة، تهريب وتجارة البشر والسلاح والمخدرات وغيرها من التهديدات، والتي على إثرها كان لزاما على دول المنطقة تبني مقاربة أمنية شاملة بديلة ومكملة للاستراتيجيات المنتهجة لمجابهة هذه التهديدات والمشكلات الأمنية والحد منها، كالاعتماد على مقاربة الأمن الإنساني.

وفي هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية :

إلى أيّ مدى يمكن مجابهة التهديدات والمشكلات الأمنية المنتشرة في الفضاء المغاربي بعد عام 2011 من خلال تبني مقاربة الأمن الإنساني ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية لابد من طرح بعض الأسئلة الفرعية المساعدة في التحليل :

ما هي أهم التحولات التي شهدتها الدراسات الأمنية التي أدت إلى بروز مفهوم الأمن الإنساني؟

ما هي طبيعة التهديدات والمشكلات الأمنية المنتشرة في الفضاء المغاربي بعد عام 2011؟

وما هي أبرز هذه التهديدات الأمنية المنتشرة في الفضاء المغاربي؟ وكيف كانت تداعياتها على أمن المنطقة؟

كيف يمكن تبني مقاربة الأمن الإنساني لمواجهة أبرز هذه المشكلات الأمنية المنتشرة في الفضاء المغاربي ؟

حدود الدراسة:

لا بد وأن تكون لأي إشكالية منهجية، حدودا تميزها في إطار من الوضوح والدقة، على هذا الأساس حددنا الإشكالية من ناحية البعد المكاني في الفضاء المغاربي بصفة عامة. أما البعد الزماني فقد حدد بعد عام 2011، وحدوث ثورات الربيع العربي والأزمة الليبية، وما نتج عنها من انفلات أمني خطير مست تداعياته أمن الفضاء المغاربي بشكل عام، بانتشار مختلف التهديدات والمشكلات الأمنية فيه.

فرضيات الدراسة :

من خلال الإشكالية المطروحة للدراسة، يمكن صياغة بعض الفرضيات ومنها :

- كلما قامت الدول المغاربية بترقية الأمن الإنساني وتوظيفه بشكل سليم في التعامل مع التهديدات والمشكلات الأمنية، كلما نقصت الأسباب والعوامل الدافعة والجاذبة للتهديدات الأمنية المنتشرة في الفضاء المغاربي.
- كلما زادت حدّة الحركيات المتسببة في اللاأمن الإنساني، كلما زادت حدّة التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي.
- كلما تأزمت الأمور في ليبيا، كلما زادت حدة التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي.

أدبيات الدراسة :

من أهم الأدبيات التي تناولت موضوع التهديدات والمشكلات الأمنية في الفضاء المغاربي وسبل وآليات مواجهتها نجد :

1- هشام صاغور، **أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية –دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018. حيث حاولت هذه الدراسة قياس مدى تأثير التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي على استقرار الأنظمة السياسية

المغاربية ، مع تقديمها لأهم الاستراتيجيات الوطنية والدولية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية وأثرها على النظم المغاربية.

2- عربي بومدين، **واقع الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي وأثره على الأمن الجزائري –مالي نموذجاً،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، سنة 2014. حيث حاول الباحث في هذه الدراسة إبراز أثر الواقع الأمني الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي على الأمن الجزائري ، من خلال دراسة البيئة الأمنية في منطقة الساحل من منظور الأمن الإنساني.

3- سويسي أحمد جمعة، **المغرب العربي التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية،** رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005. تناول الباحث في هذه الدراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية التي نتجت عن الحرب الباردة، والمتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذا التهديدات الخارجية خاصة المتعلقة بالاستراتيجيات الغربية في إطار الحرب العالمية على الإرهاب. وخلص إلى أن مشكلة المغرب العربي ليست في القدرات أو الآليات لمواجهة أي طارئ، لكن في المواقف السلبية المتباينة والتي أفشلت كل محاولات تحقيق أي مشروع تكاملي.

4- برباش رتيبة، **الأمن والإرهاب في المغرب العربي،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، سنة 2012، جامعة الجزائر 3. أثبتت هذه الدراسة أن من أسباب تفاقم وانتشار ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي هو تصادم الإرادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى التقارب بين أفكار وإيديولوجيات التنظيمات الإرهابية ، وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدنية وضعف التنمية وانعدام ثقافة الحوار وحرية التعبير، كما أن انعدام الثقة والإرادة السياسية بين دول المغرب العربي في التنسيق لإيجاد آليات لمكافحة هذه الظاهرة.

كما أثبتت الدراسة أن تفاقم الخسائر المادية والبشرية وتنامي الجماعات الإرهابية أدى إلى التفكير في وضع سياسات وقائية.

5- بلخثير نجية، **التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تلمسان، سنة 2012. حيث تطرقت فيها الباحثة إلى طبيعة التهديدات الأمنية الموسعة التي تواجه منطقة المغرب العربي، كالسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والاستراتيجيات الوطنية والدولية للمواجهة والتكيف مع مختلف التحديات التي تواجه المنطقة.

6- سعيدي ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران 2، سنة 2016. تناولت هذه الدراسة أهم مصادر التهديد في دول المغرب العربي مركزة على العوامل الداخلية كطبيعة النظام السياسي، والجانب الجيوسياسي بها إضافة إلى تناولها سبل مواجهة هذه التهديدات والمتمثلة في تفعيل اتحاد المغرب العربي واتخاذه كآلية من آليات المواجهة.

7- بن جدية أحمد، **انعكاسات التهديدات الأمنية الراهنة العابرة للحدود على العلاقات البينية للدول المغاربية من 2011 إلى 2015**، مذكرة ماستر تخصص دراسات إستراتيجية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، سنة 2015. حاولت هذه الدراسة معرفة مدى قوة العلاقات المغاربية في مواجهة التهديدات الأمنية التي تمس الأمن الفردي والجماعي لدول وشعوب المنطقة المغاربية ، والتعرف على مدى فعالية الاستراتيجيات والمقاربات الأمنية للدول المغاربية في مواجهة التحديات الأمنية.

الإطار المنهجي والنظري :

لقد فرضت إشكالية الموضوع اعتماد منهجين واقتراب واحد ، حيث تعد هذه العملية من أبرز الخطوات في أيّ دراسة علمية، كون الظاهرة السياسية والقضايا الأمنية ظواهر معقدة ومركبة الأبعاد، ذلك أنه يستحيل دراستها من خلال منهج أحادي، وعليه سيتم الاعتماد على منهجين واقتراب واحد بغية دراسة الموضوع، بداية بالمنهج التاريخي الذي كونه يبيّن السيرورة التاريخية للأحداث، إلا أنّه يقوم على التحليل والتطرق لمواطن التشابه والاختلاف بين مختلف الظواهر، وهو المنهج الذي مكن من الرجوع لبعض المحطات التاريخية فيما يتعلق بالموضوع محل الدراسة وتتبع جذور ومسارات التطور التاريخي لمفهوم الأمن والأمن الإنساني، والذي ساهم أيضا في تتبع تطور مسار المشكلات الأمنية في الفضاء المغاربي بعد عام 2011 إلى غاية سنة 2020. كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتبر طريقة من طرق التحليل والتفكير بشكل علمي منظم، من أجل الوصول إلى أغراض محددة وهو طريقة تصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع المعلومات المقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، حيث مكن استخدام هذا المنهج في توصيف البيئة الأمنية في الفضاء المغاربي وما أفرزته من مشكلات وتهديدات أمنية على دول المغرب العربي.

أما فيما يخص المقاربات التي تم توظيفها في الدراسة ، فقد أخذت مقاربة الأمن الإنساني الحصة الأكبر في ذلك، وهي المقاربة التي تركز على الفرد بدل الدولة في كل عملية بناء امني وتجعل منه المحور الأساسي للتحليل، كما مكن استخدام هذه المقاربة فهم مختلف التهديدات والمشكلات الأمنية في الفضاء المغاربي المهددة للأمن الإنساني.

الإطار المفاهيمي :

تضمنت هذه الدراسة مجموعة من المفاهيم المفتاحية نذكرها فيما يلي :

الأمن: هو من المفاهيم الخلافية والأكثر تعقيدا في الدراسات السياسية والدولية ، كونه مفهوم مائع وذلك لتشابك عناصره من جهة وارتباطه بخريطة إدراكية من جهة أخرى ، وقد شهد هذا المفهوم تطورا كبيرا خاصة في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة ، من خلال محاولات توسيعه وتعميقه، وهو التحول الذي رافق طبيعة التحولات الدولية في هذه الفترة، وعليه يرتبط مفهوم الأمن بمفهومي الخطر والتهديد.

الأمن الإنساني :

يركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية ؛ فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة؛ اذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقض فيه أمن مواطنيها . بل انه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرا من مصادر تهديد أمن مواطنيها ، ومن ثم يجب عدم الفصل بينهما. ويعني الأمن الإنساني بصفة عامة التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، وقد تضمن تقرير الأمم المتحدة عن الأمن الإنساني سنة 1994 سبعة أبعاد للأمن الإنساني حسب فلسفة الحاجات الإنسانية تمثلت في: الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، البيئي، الفردي، المجتمعي والأمن السياسي.

التهديدات الأمنية :

يرتبط مفهوم التهديدات الأمنية بمصطلح الأمن، الذي صعب من وضع تعريف شامل وموحد له وكذا تحديد معناه، ويكمن الارتباط بين المفهومين في كون أن الشعور بالتهديد يؤدي لاتخاذ إجراءات تهدف لتحقيق الأمن، حيث نجد أن الدراسات التقليدية قد ركزت على مفهوم التهديدات الأمنية في شقها العسكري واعتبرته وجه التهديد الأساسي إن لم نقل الوحيد لحالة الأمن، غير أنه وببروز الدراسات الأمنية الحديثة توسع مفهوم التهديدات الأمنية ليشمل مصادر أخرى غير التهديد العسكري وتوجهت لدراسة مصادر أخرى للتهديدات الأمنية ذات أبعاد اجتماعية، سياسية، بيئية واقتصادية، مجتمعية. مما يستدعي لإيجاد وسائل جديدة للتعامل معها وفهمها، حيث أن التعامل مع التهديدات الأمنية لا يكون مجديا إلا إذا تم تحديد مصدر التهديد، طبيعته، بنيته وكذا درجته، وتختلف طريقة التعامل مع التهديدات الأمنية حسب قدرات الدولة ومكانتها في النظام الدولي.

تقسيم الدراسة :

سعيا منا إلى احتواء كل جوانب الموضوع، ارتأينا القيام بالدراسة وفق ثلاثة فصول.

حيث جاء الفصل الأول المعنون بـــ " الأمن الإنساني– مقاربة جديدة في الدراسات الأمنية " ، والذي اختص بتغطية الجوانب المفاهيمية والنظرية لمفهوم الأمن والأمن الإنساني، من خلال التعرض لتحديد مفهومه ومستوياته وبيان تطوره عبر مختلف النظريات الأمنية، وصولا إلى إبراز أسباب بروز مفهوم الأمن الإنساني، وبيان تعاريفه والتطرق إلى أبعاده، والمقاربات النظرية المفسرة للأمن الإنساني وآليات تحقيقه، كما اختص الفصل الأول أيضا بدراسة تهديدات الأمن الإنساني التي مثلت لبنة أساسية في فهم طبيعة التهديدات الأمنية المنتشرة في الفضاء المغاربي ومصادرها.

أما الفصل الثاني الذي خصصناه لدراسة التهديدات والمشكلات الأمنية المنتشرة في الفضاء المغاربي بعد عام 2011، حيث تطرقنا في مبحثه الأول لدراسة الموقع الجغرافي لدول الفضاء المغاربي وتبيان أهميته الإستراتيجية، بينما تم تخصيص المبحث الثاني لدراسة طبيعة التهديدات الأمنية لدول الفضاء المغاربي و أهم المصادر المغذية لهذه التهديدات، وفي المبحث الثالث والأخير فقد تناولنا أبرز التهديدات الأمنية في مرحلة ما بعد الربيع العربي، والتي تمثلت أساسا في الأزمة الليبية والهجرة غير الشرعية وتداعياتها على أمن المنطقة.

بينما عنّي الفصل الثالث بتناول مقاربة الأمن الإنساني كآلية بديلة لمواجهة التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي، حيث تم التطرق في مبحثه الأول إلى ضرورة اعتماد الدول المغاربية لمقاربة الأمن الإنساني، كمقاربة أمنية شاملة يتم من خلالها تطوير سياساتها الأمنية وفقها، وفي مبحثه الثاني، تم دراسة كيفية مواجهة أبرز التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي بعد عام 2011 وعلى رأسها الأزمة الليبية والهجرة غير الشرعية من خلال توظيف مقاربة الأمن الإنساني.

الفصل الأول: الأمن الإنساني – مقاربة جديدة في الدراسات الأمنية.

تعتبر نهاية الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والغربي مرحلة انتعاش وتطور في الدراسات الأمنية، بعد فترة سادها انحصار الدراسات الأمنية حول مفهوم الدولة كوحدة أساسية للتحليل، فقد أدت التغيرات التي جاءت ما بعد الحرب الباردة إلى تحول الدراسات الأمنية من الدولة كفاعل وحيد إلى فواعل جديدة أصبحت تؤثر في مفهوم الأمن، نتيجة لبروز تهديدات جديدة خارجة عن طبيعة الدولة. وقد صاحب هذا التغيير على المستوى النظري تغييرا على المستوى العملي يستوعب مختلف التهديدات الأمنية الجديدة، والتي تنطلق من مفاهيم الأمن الإنساني.

وعليه فقد تناول الفصل الأول الحديث أولا عن المقاربات التقليدية للأمن وتحليلها والتي تعتبر مرحلة ضرورية لدراسة الموضوع ، ثم تم تسليط الضوء على مفهوم الأمن الإنساني باعتباره مدخلا جديدا في الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة لتركيزه على محورية الفرد، وكشف طبيعة هذا التحول، من أمن يرتكز على الدولة، باعتبار الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، إلى الأمن الإنساني الذي يشمل كل التهديدات و المشكلات الأمنية.

المبحث الأول: مفهوم الأمن

تعتبر قضية الأمن من القضايا المركزية في مجال العلوم السياسية بشكل عام، والعلاقات الدولية بشكل خاص، فقد ارتبط مفهوم الأمن إلى غاية نهاية الحرب الباردة بمضامين محددة لعل أبرزها ربطه بالقوة العسكرية، إلا أنّ تداعيات نهاية الحرب الباردة، وما حملته من تغيرات عميقة بفعل حركيات العولمة أدت إلى مراجعة هذا الطرح ليشمل مفهوم الأمن مضامين جديدة، وأبعاد إضافية خارج الإطار العسكري التقليدي.[1]

المطلب الأول : تعريف الأمن

1-الأمن لغة :

من فعل "أمن" و "الأمانة" ويقول الشخص أمنت فأنا آمن وأمّنت غيري أي ضمنته ضد الخوف، وأصل كلمة الأمن في اللغة هو طمأنينة النفس وزوال الخوف ولا يكون الإنسان آمنا حتى يستقر الأمن في قلبه، فمصطلح الأمن متداول في العلاقات الدولية مثل السلم، وعادة ما ترتبط كلمة الأمن بأمن المواطن وهو مرادف لأمن الدولة، ولأنه يرتبط بفكرة السلطة التي تتدخل لتنظيم المجتمع حتى توفر الأمن.[2]

ويعتبر مفهوم الأمن قديم جدا، فإذا عدنا إلى النص القرآني وجدناه هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان، ففي قوله سبحانه وتعالى " **فَليعبدُوا ربَّ هَذَا البَيت الذي أَطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**" سورة قريش الآية 3-4 وقوله تعالى " **وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا**" سورة النور، الآية 54.[3]

ويعود الاستخدام الأول لمصطلح الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات تبحث عن كيفية تحقيق الأمن، ظهر على اثر ذلك نقاش فكري حاد بين أنصار المدرسة الواقعية الذين يؤمنون بحتمية الصراع وبطبيعة النظام الدولي العدائي المتصارع، وبالتالي استحالة تحقيق

---

[1]. عربي بومدين، "**واقع الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي وأثره على الأمن الجزائري –مالي نموذجا**"، رسالة ماجستير، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 16.

[2]_ كبابي صليحة، "**الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث**"، مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية، العدد 09، الجزائر، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009، ص 212.

[3]_ حمدوش رياض، "**تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**"، مداخلة في الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع آفاق،الجزائر، جامعة قسنطينة، 28-29 أفريل 2008، ص 270.

الأمن وبين أنصار المدرسة المثالية التي تراهن على مرحلية الفوضى والصراع في النظام الدولي، وبأن الأمن هو حتمية ستسير إليها العلاقات الدولية.[1]

وبعد نهاية الحرب الباردة وانتصار الرأسمالية، أصبح الأمن العالمي يتحكم فيه قطب واحد، مما أدى إلى استبداده وكنتيجة حتمية، تبدأ محاولات الانفصال من بقية الأطراف الأخرى مما يؤدي إلى تفجر الوضع على الصعيد العالمي، بحيث يتوجب على الباحثين في حقل العلاقات الدولية أن يعيدوا النظر في تصوراتهم حول مفهوم الأمن، ما أدى بـ "**ستيف وولت**" إلى وصف مرحلة نهاية الحرب الباردة بمرحلة النهضة للدراسات الأمنية.[2]

2- الأمن اصطلاحا

يعتبر مصطلح "الأمن" حديث في حقل العلوم السياسية، وقد وضع له المنظرين عدة تعاريف نذكر منها :

فحسب "**هنري كيسنجر**" **Henri Kissinger** وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أن الأمن هو تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.أما "**روبرت مكنمارا** " **Robert McNAMARA** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه "جوهر الأمن" فيرى أنه التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه، ويستطرأ قائلا : " إنّ الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات في كافة المجالات".[3]

أمّا "**باري بوزان**" **Burry Buzan** فيعرف الأمن على أنّه التحرر من التهديد، وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية.[4]

---

[1]. جون بيليس وستيف سميث، "**عولمة السياسة العالمية**"، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 414.

[2]. حمدوش رياض، مرجع سابق، ص 270.

[3].طويل نسيمة، "**الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة باتنة، 2010، ص 37.

[4]. بن عنتر عبد النور، **'البعد المتوسطي لأمن الجزائر: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي'**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005 ، ص 13.

ويعرف " **والتر ليبمان Walter Lippmann**" الأمن : " تكون الدولة آمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأنّ أمن الدولة يجب أن يكون مساويا للقوة العسكرية والأمن العسكري إضافة إلى إمكانية الهجوم المسلح والتغلب عليه".[1]

وقد ركز "**والتر ليبمان**" في تعريفه للأمن على البعد العسكري الذي يتمثل في حماية المصالح المشروعة للدولة، من خلال تعزيز القدرة والقوة العسكرية، والعمل على تنميتها بما يتوافق والمصلحة الوطنية.

انطلاقا من التعاريف المقدمة يمكن أن نستخلص أن الأمن هو مفهوم واسع ومتّسع سواء من حيث منطق الفهم أو التفسير، بشكل يجعل الدراسات الأمنية تزداد تعقيدا وتشابكا، فهو مفهوم متغير على مختلف الظواهر الاجتماعية الدولية الأخرى تبعا لظروف الزمان والمكان، وهو ليس بمفهوم جامد يتطور بتطور الظروف، ويتمتع أيضا بحقيقة نسبية وليست مطلقة فأمن الدولة يعني لا أمن الدول الأخرى، ويتمتع أيضا بخاصية الانعكاسية والتي تهدف الدولة من وراء تحقيق أمنها الوصول إلى هدف أعمق هو الحفاظ على مصالحها وقيمها ومبادئها.

المطلب الثاني: مستويات الأمن

يرى "**باري بوزان**" في كتابه " **الناس، الدول والخوف**" أن الأمن يرتبط بثلاث مستويات : الأفراد، الدول والنظام الدولي ويرى أن هذه المستويات ضرورية على المستويات الأخرى، وتأكيدا على ذلك يقترح "**موليرMuller**" ثلاث مستويات لدراسة الأمن (الدولة، المجموعة أو المجتمع ، الفرد) والقيم المهددة ، وهذا لا يمنع وجود مستويات أخرى على غرار المستوى الإقليمي والدولي، والتي لا تقل أهمية عن المستويات الأخرى.

1. المستوى الفردي :

يعتبر من المستويات المهمة، حيث أصبح يحظى بالاهتمام خاصة في إطار عالم ما بعد الحرب الباردة، الذي عرف تحولات وتغيرات جذرية سواء على المستوى الواقعي لبروز تهديدات ومخاطر جديدة تمس أمن الإنسان، أو من الناحية النظرية من خلال تحول مفهوم الأمن الذي كان يرتكز على الدولة

[1]. منصر جمال، "**تحولات مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني**"، مداخلة الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط : واقع آفاق، الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008، ص 294.

كفاعل وإطار للتحليل، لينتقل إلى جعل الفرد كوحدة أساسية للتحليل، ما يعني تأمين الفرد من أية مخاطر تهدد حياته أو ممتلكاته والعمل على تحقيق رفاهيته.[1]

2. مستوى المجموعة أو المجتمع :

ويقصد به تأمين المجتمع من أية أخطار تمس هويته أو ثقافته، أو المعتقدات والحقائق التي يؤمن بها، ويرتبط هذا المستوى بالهوية عكس المستوى الأول المرتبط بالسيادة، وهو ما يؤكده "**باري بوزان**" من خلال الأمن المجتمعي، إذ يرى أن المأزق الأمني المجتمعي يتمحور حول الهوية، وعليه فأمن المجتمع مرادف للبقاء الهوياتي، ما يمكن الإشارة إليه بضمير "نحن"، بمعنى أن كل ما يشكل تهديدا لبقاء "نحن" (سواء كان أمة، عرق أو جماعة دينية) يعتبر قضية أمنية، وهو ما دفع " **أولي وايفر**" إلى اقتراح نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلى المجتمع، ورفع هذا الأخير إلى موضوع مستقل.[2]

3. المستوى الدولاتي :

ينصرف إلى الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي، وصاحبة المرجعية وموضوع الأمن، وهو ما يعني تأمينها من أية مخاطر، وضمان استمراريتها، وحماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية في مواجهة أي تهديد داخلي، كونها فاعل وحدوي وعقلاني محرك للعلاقات الأمنية.[3]

4. المستوى الإقليمي :

يمكن اعتبار الأمن الإقليمي بأنّه مفهوم ما بين الأمن الوطني والأمن العالمي، إذ يتمثل الأمن في مستواه الإقليمي في " مجموعة من الترتيبات الرسمية وغير الرسمية بين مجموعة من الدول تلتزم فيما بينها في المجال الأمني بمجموعة من الأحكام والمعايير، ويتطلب ذلك توافر حد أدنى من المصالح المشتركة التي تدفع الدولة القومية في ظل ظروف معينة، إلى التخلي عن مبدأ الاعتماد على الذات في ظل عالم تسوده الفوضى".ونفس التوجه ذهب إليه "**باري بوزان**" عند حديثه عن "مركب الأمن " **Security complex**، حيث اعتبره يتضمن مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن

[1]. عربي بومدين، مرجع سابق ، ص 23.

[2]. عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 26.

[3]. عربي بومدين، مرجع سابق ، ص 24.

بعضها البعض[1]. ويمكن إسقاط ذلك على منطقة المغرب العربي الذي أصبح واجه تهديدات مشتركة كالجريمة المنظمة، الإرهاب والهجرة الغير شرعية، لذا فيعتبر تفعيل الأمن في مستواه الإقليمي بين دول المنطقة أمرا ضروريا لمواجهة هذه الأخطار العابرة للحدود، عبر اعتماد آليات مشتركة واتخاذ التدابير الأمنية اللازمة.

5. المستوى الدولي :

ارتبط الحديث عن الأمن الدولي بمعاهدة "واستفاليا" عام 1648 وأساسه الدولة كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية، بالمقابل فان الأمن الجماعي ظهر مع اتفاق فيينا وارتبط بفترة الحرب العالمية الأولى وصعود المذهب المثالي، ومع تطور آليات العولمة وظهور التهديدات الجديدة وتعدد مستويات التحليل، انتقل الحديث عن الأمن العالمي، وبالنظر إلى التحولات في البيئة الدولية، فان الأمن في العصر الحالي يقوم على مجموعة من القطاعات التي لم تكن موجودة في التصور التي تأسست عليه الأمم المتحدة سنة 1945، والذي يعني منع نشوب الحروب.[2]

ومع تنامي التهديدات اللاتماثلية، وبروز فواعل جديدة من غير الدول كالهجرة الغير شرعية، بروز المخاطر كالجفاف، التلوث، الاحتباس الحراري، الأوبئة وخاصة الإرهاب والتطرف كمصادر مهددة للأمن الدولي، وهو ما يعني جعل فواعل أخرى من غير الدول جزء من القراءات حول الأمن الدولي.

المطلب الثالث : المقاربات التقليدية لمفهوم الأمن

1. الأمن من المنظور الواقعي :

تعود بدايته إلى فترة قديمة جدا في الفكر الواقعي، بداية من الواقعية الكلاسيكية إلى الواقعية الجديدة بشقيها البنيوي (الدفاعية، الهجومية والنيوكلاسيكية)، حيث يرى الواقعيون أن العناصر الفاعلة الرئيسية على المسرح العالمي هي الدول التي تعتبر عناصر ذات سيادة من الناحية القانونية، وعلى الفواعل الأخرى كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية جميعا أن تعمل ضمن إطار العلاقات بين الدول[3]. فالدولة هي المركز الأساسي في عملية اتخاذ القرار في الحياة الدولية، وصاحبة الشرعية والسيادة

[1]. المرجع نفسه، ص 25.

[2]. المكان نفسه.

[3]. جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 7.

والعنف الرسمي القانوني داخل حدودها[1]. وعليه فانّ العلاقات الدولية من المنظور الواقعي مبنية على متغيري القوة والمصلحة.

ويعتبر الاتجاه الواقعي من المقاربات التي خصصت حيزا كبيرا من دراستها للعلاقات الدولية في وضع تصور متكامل لفهم " ظاهرة الأمن"، حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للعلاقات الدولية تقوم على أساس عدم وجود أي سلطة عليا تنظم الحياة الدولية، وكل دولة تبحث عن تحسين وضعيتها وزيادة علاقتها لتحصيل القوة وتحسين قدرتها وتنظر للدول الأخرى كتهديد، حيث اتخذت الواقعية من الدولة وحدة تحليلية في العلاقات الدولية ولبناء المقاربات الأمنية، الهادفة لإخطار كيفية محافظة الدولة على أمنها واستقرارها في عالم فوضوي وغير مستقر، فيتمثل موضوع المقاربات التقليدية للدولة في كيفية تأمين بقائها من التهديدات على سيادتها إلى وحدة ترابها.[2]

والواقعية لا تعتبر الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية فقط، وإنّما أيضا الفاعل الوحيد القادر على تحقيق الاستقرار الدولي والأمن الداخلي[3]، وهذا ما عبّر عنه " **كينيث ولتز K.Woltz** " أنه في ظل فوضى النظام الدولي يصبح الأمن هو الهدف الأسمى للدولة وستقوم بالبحث عن أهداف أخرى مثل القوة، الهدوء والطمأنينة[4].

وعليه فان الأمن من منظوره الواقعي هو كيفية استعمال الدولة لقوتها لادراة الأخطار التي تهدد وحدتها واستقرارها واستقلالها السياسي، ويقتصر الأمن على حدود الدولة القومية واعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية وذلك ضد أي تهديد عسكري خارجي[5].

ومع مطلع الثمانينات من القرن الماضي وتنامي ما أحدثته الثورة السلوكية في مجال العلوم الاجتماعية وزيادة الانتقادات لافتراضات الواقعية التقليدية برز تيار تجديدي له رؤيا في تفسير واقع السياسة الدولية وتسمى بالواقعية الجديدة أو البنيوية، حيث يركز أنصار هذا التيار على أساس بنية النظام الدولي، إذ حل كتاب "**كينيث والتز**" الذي يحمل عنوان " نظرية السياسة الدولية" عام 1979، محل

---

[1]. عبد الوهاب الكيالي، "**الموسوعة السياسية**"، الجزء الرابع، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986، ص 141.

[2]. هشام صاغور، "**أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية –دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية ، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص 42.

[3]. فريال منايفي، "**الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة بسكرة ، 2010، ص 18.

[4]. هشام صاغور، مرجع سابق ، ص 43.

[5]. برقوق امحند، "**الأمننة الجهوية**"، مداخلة في الملتقى الوطني الأول : الأمننة في المغرب العربي، الجزائر، جامعة جيجل، 28-04-2009.

كتاب "**هانز مورغانتو**" **Hans Morgenthau** كمرجعية للواقعية، والذي جادل أن الأنظمة تتكون من بنية ووحدات تتفاعل فيما بينها داخل هذه البنية، حيث تغفل الطبيعة البشرية وتركز على تأثير النظام الدولي، وهو يرى أن لبنية النظام الدولي عنصرين ثابتين، عدم وجود سلطة عليا، أي نظام دولي يتميز بالفوضوية، وبالتالي فان المتغير البنيوي الوحيد هو توزيع القدرات، وفي ظله نجد أن كل دولة لا تهتم سوى بمصالحها، غير أن الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الخصوم الأقوياء[1].

2. الأمن من المنظور الليبرالي :

يركز المنظور الليبرالي في نظرته للأمن على تصوري الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي، حيث يحل "الأمن الجماعي" محل "الأمن القومي" عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية هدفها ضمان وتحقيق الأمن والسلام، عن طريق التعاون والتبادل بين الدول، ويعتبر الفيلسوف الألماني "**ايمانويل كانط**" المهندس الأول لهذا التصور في القرن الثامن عشر، عندما اقترح إنشاء فيدرالية تضم جميع دول العالم، تعمل هذه الأخيرة على التكتل لمعاقبة أي دولة تعتدي على دولة أخرى (السلام الديمقراطي)[2].

تقدم النظرية الليبرالية نظرة متفائلة لطبيعة العلاقات الدولية، فمفهوم الأمن في نظرها أقل تبسيطا وأكثر تركيبا، حيث لا يقتصر على البعد العسكري، بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية، وهذا لا يقوم على القوة بل يقوم على ركيزة بناء الثروة للمجتمع الوطني[3]. من جهة أخرى يعتقد الليبراليون بإمكانية الحد من النزاعات الدولية من منطلق انسجام القيم والمصالح بين الدول، مما يجعل قضية الأمن في النهاية معطى مشترك، وهو ما يؤمن به أنصار هذا الاتجاه بأن نشر الديمقراطية، وتعميق الارتباط والاعتماد الاقتصادي، وتقوية المؤسسات الدولية، سيحقق السلام والأمن الدولي ويحد من النزعة التنافسية للدول[4].

---

[1]. ستيفن وولت، "**عالم واحد، نظريات متعددة**"، ترجمة: عادل وقاغ وزيدان زياني، من الموقع الالكتروني : https://www.politics-dz.com شوهد يوم 2020/06/10.

[2]. عربي بومدين، مرجع سابق ، ص 31.

[3]. مصطفى علوي سيف، "**الأمن والتنمية: تعدد الأبعاد وتداخل القضايا**"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، بيروت : لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006، ص 395.

[4]. أحمد محمد أبو زيد، "**نظرية العلاقات الدولية :عرض تحليلي**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 36، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،نوفمبر 2012، ص ص (57-61).

وقد عملت الليبرالية الجديدة على إعطاء تفسير آخر للأمن، وهو ما ظهر من خلال المؤسسات الليبرالية، وتأكد خاصة مع نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي دفع بصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف بأن العلاقات الدولية أصبحت معقدة وجد متداخلة، حيث أعداء الأمس في المعسكر الشيوعي أصبحوا حلفاء اليوم[1].

وقد أعطت المدرسة الليبرالية لمفهوم الأمن تغييرا جذريا ومقاربة حديثة قائمة على أساس المؤسسات، بحيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن استعمال المؤسسات والمنظمات هو سبب في تقليص النزاعات والحروب بين الدول (لأنها مجهود جماعي مشترك وتعاوني) على حد تعبير "**روبرت كيوهن Robert Keohane**"، كما أن تقاسم قيم ومعايير مشتركة خاصة ذات الثقافة الليبرالية –الديمقراطية– سيؤدي إلى السلام والاستقرار في النظام الدولي[2].

كما جاءت نظرية الاعتماد المتبادل التي طورها كل من "**جوزيف ناي Joseph Nye** " و " **روبرت كيوهان Robert Keohane** " من خلال تعدد الفواعل وأطلقوا عليها اسم الاعتماد المتبادل المركب[3]، يجعل الأمن يتحقق نتيجة تعقد العلاقات التجارية والاقتصادية وترابطها بين الدول.

المطلب الرابع : المقاربات الجديدة للأمن

لقد شكل واقع التحول الاستراتيجي الذي شهدته البيئة الدولية من جهة، والتحول الايستمولوجي الذي عرفته النظرية الاجتماعية والسياسية من جهة أخرى، نقطة تحول مهمة على صعيد الدراسات الأمنية ومفهوم الأمن على وجه الخصوص. حيث شهد عالم ما بعد الحرب الباردة تحولات هامة انعكست بدورها على المستوى الاستراتيجي، إذ تجدد النقاش واتسع بشكل يتجاوز الاهتمامات التقليدية القائمة على متغيرات القوة والمصلحة والصراع والحرب، ليشمل قضايا أوسع و أعمق، حيث تأكد حدود وقصور المنظومات الأمنية التقليدية في التعامل مع طبيعة المسائل الأمنية ومصادر التهديد وتزايد المخاطر، وهي المرحلة التي وصفها "**ستيفن وولت Stephen Walt** " بمرحلة النهضة للدراسات الأمنية، مما فرض ضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية المرتبطة بالمسائل الأمنية، حيث ازدادت هذه الأخيرة تعقيدا وتركيبا بفعل تأثير فواعل من غير الدول على المستويين التحتي (الأقليات والجماعات العرقية...)

[1]. عربي بومدين، مرجع سابق ، ص 32.

[2]. نفس المرجع، ص 32.

[3]. سليمان عبد الله الحربي، "**مفهوم الأمن: مستوياته وصيغة وتهديداته– دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 2008، ص ص. (16–17).

والفوقي (المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية)، إلى جانب التحول في طبيعة مصادر التهديد، من تهديدات تماثلية إلى تهديدات لا تماثلية تتجاوز الحدود ويصعب السيطرة عليها (الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية، التدهور البيئي ...)[1].

تماشيا مع هذا التحول ظهرت مجموعة من الاتجاهات والأطر النظرية بغية تقديم تفسيرات ورؤى تتماشى وطبيعة هذه التحولات، سواء في جانبها النظري أو العملي، الأمر الذي برز مع "**باري بوزان**" ومدرسة "كوبنهاجن Copenhagen School" من حيث تقديمهم إطارا تحليليا جديدا ارتكز على ثلاث مستويات للتحليل (النظام الدولي، الدولة والفرد) مع توسيع قطاعات الأمن إلى خمس قطاعات (عسكري، سياسي، اقتصادي، مجتمعي وبيئي) فضلا عن البعد الإقليمي للأمن، مع التركيز على القطاع المجتمعي ونظرية الأمننة لمؤسسها " **أولي وايفر**" . أما النظرية البنائية فانصرفت إلى التركيز على الأسس والبنى غير المادية (المعيارية) التي تحكم العلاقات بين الوحدات والأطراف الدوليين، حيث عملت على دراسة وتحليل دور الثقافة والقيم والأفكار، مركزة على دور الهوية في تشكيل السلوك الأمني، وهو نفس الإطار الذي ذهبت إليه الطروحات النقدية المرتبطة بمدرسة فرانكفورت للبحث الاجتماعي، التي وسعت في مجال الأمن من حيث المحتوى ليشمل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، المجتمعية، الثقافية والبيئية، إلى جانب البعد العسكري انطلاقا من نقد محورية الدولة، وتوسيع رقعة الفواعل ورفض أولوية الدافع العسكري، مقدما تصورا جديدا للأمن والذي يعني الانعتاق والتحرر، مكرسة بذلك ثقافة الأمن الدولي باسم الإنسانية (أنسنة الأمن) ما دفع إلى بروز تصورات خاصة بمفهوم الأمن الإنساني[2].

[1]. عربي بومدين، مرجع سابق ، ص 34.

[2]. المرجع نفسه، ص 34.

المبحث الثاني: الأمن الإنساني– المفهوم والاتجاهات النظرية

يعد مفهوم الأمن الإنساني نقطة تحول في الدراسات الأمنية، وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة الحدودي والعسكري وحماية الأرض إلى تركيز أكبر على أمن من يعيشون داخل الدولة، وفي إطار حدودها وعلى أرضها، ويمثل هذا المفهوم عودة إلى أمن الأفراد الذين يعدون الوحدة الأساسية للأمن التي لا يمكن اختزالها، ولا شك أن غايته هي تحقيق السلام في الدول ومنع الحروب بوجه عام. وكان من الطبيعي العودة إلى أمن المواطنين بعد أن فاقت معاناة البشر كل التوقعات[1]. وذلك خاصة مع نهاية الحرب الباردة والتي تضاعفت خلالها التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدول، فقد حلت مكان الأفكار التقليدية حول الأمن جملة من العوامل الخارجية من بينها التلوث البيئي، الإرهاب الدولي ونظام مالي عالمي متداع، فضلا عن تهديدات أخرى عابرة للحدود مثل تفشي الأوبئة وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر وضعف قدرة العديد من الدول على ضمان الحقوق والحريات لمواطنيها جراء شيوع الفقر والبطالة والحروب الأهلية والصراعات الطائفية والاثنية وقمع الدولة.

المطلب الأول : نشأة مفهوم الأمن الإنساني

يرجع تاريخ الأمن الإنساني إلى القرن الثامن عشر، مع انطلاق أولى المبادرات الفلسفية المتصلة بالموضوع مع " **مونتيسيكيو** " الذي ركز على الحرية وحقوق الأشخاص، فيما أثار "**آدم سميث Adam Smith**" الأمن وحماية الأفراد من الاعتداءات العنيفة والمفاجئة التي تهدد سلامتهم وسلامة ممتلكاتهم[2].

ومن الناحية الواقعية ساهمت العديد من الأحداث والقضايا في تبلور دور الفرد في العلاقات الدولية، وذلك في ميثاق الأمم المتحدة 1945 وصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، وإبرام اتفاقيات جنيف 1949، بالإضافة إلى العهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966، ومختلف الاتفاقيات الإقليمية والدولية[3]. تلى بعد ذلك بعض المبادرات المحدودة لطرح مفهوم الأمن الإنساني، ففي عام 1966 طرح " **بلاتز W.E.Blatz**" رؤيته حول الأمن الفردي، وذلك في كتاب له بعنوان " الأمن الإنساني : بعض التأملات "، حيث تمثلت فرضية في أنّ الأمن هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية خاصة. كما ظهرت نظرية سيكولوجية كندية باسم " الأمن الفردي" في نفس السنة

---

[1]. محمد أحمد عدوى، "**الأمن الإنساني والتحولات في دراسته وتحليل الصراعات والحروب الداخلية في دول الجنوب وسبل إحلال السلام**"، متوفر على الرابط : https://platform.almanhal.com/Details/Article/68659 ، شوهد بتاريخ 2020/06/18.

[2]. محسن بن العجمي بن عيسى، "**الأمن والتنمية**"، ط1 ، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011، ص ص (66-67).

[3]. عربي بومدين، مرجع سابق ، ص 45.

ومع بداية السبعينات بدأت تظهر مجموعة من التقارير لبعض اللجان ومنها جماعة نادي روما، واللجنة المستقلة لنزع السلاح والقضايا الأمنية، وقد أكدت تلك اللجان في تقاريرها على أهمية تحقيق أمن الفرد. ما دفع إلى ضرورة دفع الاهتمام نحو مشاكل الأفراد وهو ما يتطلب إدراكا دوليا بخطورة مصادر تهديد الأمن الإنساني [1].

والأمن الإنساني هو أحد المفاهيم الأمنية التي برزت في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك في محاولة لإدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية من خلال جعل الفرد وحدة التحليل الأساسية لأي سياسة أمنية، وذلك في إطار التحولات وعولمة المخاطر ومصادر التهديد التي تمس أمن الفرد، ومن بين أهم أسباب بروز مفهوم الأمن الإنساني ما يلي:

- التحول في طبيعة الفواعل الدولية، فقد أصبحت هناك فواعل دولية أخرى من غير الدولة كالمنظمات الدولية الحكومية وغير حكومية والتي أصبحت تقوم بدور مهم ومؤثر في العلاقات الدولية، وتزايد دورها في التعامل مع القضايا الأمنية.
- التحول في مصادر التهديد والمخاطر، فالبيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة كشفت عن عمق مشاكل الأمن الإنساني، وهو ما مثل دافعا أمام بعض الباحثين للاهتمام بالمصادر اللاتماثلية لأمن الأفراد من قضايا البيئة، اللاجئين، الفقر، تجارة المخدرات عبر الحدود، الجريمة المنظمة، انتشار الإرهاب الدولي و انتشار الأمراض والأوبئة وغيرها.
- تزايد النزاعات والحروب الداخلية، فقد أصبحت الصراعات تدور بين الأفراد داخل حدود الدولة القومية وليس بين الدول.
- إفرازات العولمة، فقد أثرت العولمة في إضعاف مركزية الدولة من خلال سهولة الاتصال ونقل المعلومات، والتجارة الالكترونية واختراق الحدود، كما أثرت العولمة على المكانة التقليدية للدولة مما أدى إلى تراجع مبدأ السيادة وتراجع الدولة القومية [2].

[1]. خديجة عرفة محمد أمين، "**الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**"، ط1، الرياض: مركز الدراسات والبحوث،2009 ، ص ص. 21–29.

[2]. . عربي بومدين، مرجع سابق ، ص ص. 46–52.

المطلب الثاني : تعريف الأمن الإنساني

ظهر مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشرية للعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يركز المفهوم على صون الكرامة البشرية، كرامة الإنسان، وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية، ويتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة والحكم الراشد والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون وانعدام التهديد والخوف بأشكاله المختلفة[1].

وعلى الرغم من أن هذا المفهوم مازال قيد التطوير فانه لا يوجد تعريف شامل متفق عليه من قبل الباحثين، إلا أن هذا المفهوم يقيم ارتباطا قويا بين الأمن الفردي (أمن المواطن) و الأمن الشامل (أمن الدولة)[2].

وينطلق مفهوم الأمن الإنساني من فكرة أن توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد هو شرط أساس المجتمعات، ودون تحقيقه لن يتحقق الأمن القومي لأنه يعني التحرر من المعاناة الإنسانية النابعة من الكوارث الطبيعية التي هي من صنع الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، كما انه يشمل أيضا المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية[3]. وهناك العديد من التعريفات التي قدمت لمفهوم الأمن الإنساني وذلك من خلال الدراسات والأبحاث التي أجراها الفقهاء والقانونيون حول هذا الموضوع.

ففي تقرير الألفية الذي قدمه سنة 2000 الأمين العام السابق للأمم المتحدة " **كوفي عنان**" بأنه يعني أكثر بكثير من مجرد غياب العنف المسلح، ولا يمكن فهمه من الناحية العسكرية فقط، بل يجب أن يشمل حقوق الإنسان والحكم الراشد، والحق في الحصول على التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرص والخيارات المتاحة لتحقيق إمكانياته، وذلك من أجل الحد من الفقر، تحقيق النمو الاقتصادي، ومنع نشوب الصراعات، التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، بالإضافة إلى حرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة صحية طبيعية[4].

---

[1]. محمد أحمد علي العدوى، "**الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة**"، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة أسيوط، (ب.ت.ن) ، ص 4.

[2]. هشام صاغور، مرجع سابق ،ص 66.

[3]. محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، "**مفاهيم أمنية**"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2010، ص 11.

[4] محمد المهدي شنين، "**تحولات مفهوم الأمن الإنساني**"، من الموقع الالكتروني التالي:
http://bohothe.blogspot.com/2011/07/blog-post_8892.html ، شوهد يوم 2020/06/20.

كما أصدرت لجنة الأمم المتحدة للأمن البشري في تقريرها لعام 2003، بأن الأمن الإنساني يعني "حماية الحريات الأساسية وحماية الناس من التهديدات الخطيرة والمتفشية، وبناء قدراتهم وتطلعاتهم، كما يعني كذلك خلق أنظمة تمنح الناس الكرامة والبقاء [1].

أما "**فريديريكو مايور Frédérico Mayor** " المدير السابق لليونسكو فيرى أن الأمن الإنساني يلتبس مع الحماية والدفاع عن الكرامة الإنسانية، ويعود إلى الأمم المتحدة لترقية جميع أبعاده، التي يمكن فصلها عن حقوق الإنسان العالمية وغير قابلة للتجزئة[2].

ويرى كل من "**شارل فيليب Charles Philippe**" و "**بياتريس باسكال Pascal Béatrice** " أن الأمن الإنساني هو" حالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة وبضمان ممارسة الحقوق الأساسية" كما يؤكدان أن السلم لا ينحصر فقط في مراقبة ونزع التسلح بل أن التنمية المستدامة واحترام حقوق الشخص والحريات الأساسية وأسبقية القانون، الحكم الراشد، والعدالة الاجتماعية هي كلها مهمة بدورها للسلم العالمي[3] .

ويرى "**بول هينبيكير** " أن الأمن الإنساني يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول كما أنه يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق بقاء البشر، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية، إذ يعد أمن وبقاء الأفراد جزءا مكملا لتحقيق الأمن الإنساني يعتمد على أدوات جديدة منها دور المنظمات غير الحكومية.[4]

أما تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2009، فيرى أن الأمن الإنساني هو " تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة والممتدة زمنيا وواسعة النطاق التي تعترض له حياته وحريته" ويرى هذا التعريف أن الحرية هي القيمة المحورية للفرد والتي يجب حمايتها من التهديدات سواء داخلية أو خارجية[5].

وفي هذا السياق يعتقد معظم الكتاب العرب المعاصرين وجود صلة لازمة بين أمن الإنسان الفردي وأمن الدولة أو أمن الوطن من جهة والأمن الإنساني والتهديد العسكري الخارجي من جهة أخرى، حيث

---

[1]. عربي بومدين ، مرجع سابق ، 54.

[2]. جمال منصر، "**التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية: دراسة في المفهوم والظاهرة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص 74.

[3]. هشام صاغور، مرجع سابق ، ص 69.

[4]. خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق، ص 33.

[5]. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 : "**تحديات أمن الإنسان في المنطقة العربية**"، بيروت شركة كركري للنشر، 2009، ص 25.

يرى عبد المنعم المشاط " أن الدولة التسلطية هي مصدر التهديد الأكبر لأمن الإنسان في المنطقة أما " علي الكوراني" فهو يعتقد أن تحقيق الأمن الإنساني يتعارض وأمن الدولة، إنّما تحقيق الأمن الإنساني الفردي سيكون له أثر في تحويل الدولة التسلطية إلى دولة تحترم حكم القانون، وقد يستلزم هذا التحول جملة أمور الدولية أخرى، إصلاح أجهزة الأمن الحالية بل ربّما إقامة مؤسسات أمنية جديدة. وفي مستوى آخر يبين محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية "أن الفرد هو محور الأمن الإنساني وغايته فان العصر الحديث يتطلب أن تفكر بمنطق أمن الإنسان – وهو مفهوم للأمن يتمحور حول الإنسان – ولا حدود له، انّه مفهوم يقرّ بالروابط الأصلية بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان والسلام[1].

أما باري بوزان فقد رأى أنّ " الأمن ليس فقط للدول وإنّما لكل الجماعات البشرية، لا يمكن أن يقتصر فقط على القوى العسكرية لأنّها غير كافية كما أنّ الجماعات البشرية تتأثر بخمسة قطاعات رئيسية للأمن، ويرى أيضا أنّ أمن العالم وأمن الفرد وجهان لعملة واحدة وأوجد نظرة للتوفيق بين الأمن القومي والأمن العالمي من خلال التفكير من منطلقات عالمية في إطار تعاوني أمني ملزم، وبناء على ذلك ذهب بوزان إلى استخدام مصطلح " المجتمع المدني" والذي يقوم على أساس تحقيق الأمن ومواجهة التهديدات حيث تتضمن مجموعة من الدول ترتبط فيها اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أنّ الأوضاع الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض[2].

ويرى كارولين توماس Caroline Thomas أنّ تحقيق الأمن الإنساني حسبه يكون من خلال بعدين أساسيين هما المادي والمعنوي، وذلك بتوفير الاحتياجات المادية الأساسية وكذلك تحقيق كرامة الإنسان، بحيث أنّ هذين البعدين هما شكلين متكاملين ولا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض[3].

ومن خلال جملة التعاريف السابقة يمكن القول أنّ الأمن الإنساني يتكون من عنصرين أساسيين هما، التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة.

---

[1]. خلف الله عمر، "**التهديدات البيئية وفعالية الاستجابة السياسية في إفريقيا**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية،الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 29.

[2]. هشام صاغور، مرجع سابق ،ص 71.

[3]. المرجع نفسه، ص 72.

ففي البلدان المتقدمة يشغل العنصر الأول، أي التحرر من الخوف حيزا كبيرا من تفكير الناس هناك، فهم يشعرون أنّ ما يهدد أمنهم هو خطر الجريمة والحرب والمخدرات، نقص المناعة المكتسبة و ارتفاع مستويات التلوث.

أما البلدان الفقيرة، فيحتاج الناس فيها إلى التحرر من التهديد الذي يمثله الجوع والمرض والفقر وعدم وجود المأوى، وأكثر المشاكل الموجودة في البلدان النامية، حيث يعيش أكثر من ثلث السكان تحت خط الفقر ويعيش من مليار إنسان من سكان العالم على دخل يقل عن دولار واحد[1].

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الإنساني

حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 خارطة مضامينية حول المحتوى البعدي للأمن الإنساني في سبعة أبعاد حركية متكاملة وغير مرتبة، حيث تعتبر من أهم التصنيفات الحديثة والمعتمدة من طرف أغلب المختصين في الدراسات الأمنية وغيرها من الدراسات الإستراتيجية، تتمثل فيما يلي:

1. الأمن الاقتصادي:

ويتضمن أبعاد مثل مدى وافر الدخل وكفايته واستقراره، والحد من الفقر والتهميش والتحرر من الحاجة، ومن ثم العيش في رفاه اجتماعي، فأغلب الاضطرابات تنجم عن حدة الأزمات الاقتصادية، التي تنتج جو من الفوضى واللااستقرار مع الزيادة المستمرة في اتساع الهوة بين الشمال والجنوب الفقير أو ما يسمّى بالمركز والمحيط، وكذا هشاشة الاقتصاديات الوطنية التي أصبحت مهددة بفعل عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات وتحكمها في الأسعار الدولية، وفي ظل هذا فان تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية للفرد وتحريره من الفقر والجوع والحرمان والتبعية.[2]

2. الأمن الغذائي :

يعني الأمن الغذائي قابلية حصول جميع الناس في كل الأوقات على الأغذية الأساسية، سواء أكان ذلك من الناحية المادية أو الاقتصادية، وهذا لا يستلزم تحقيق الاكتفاء الغذائي فحسب، إنّما يتطلب الأمر أن يكون للأشخاص الحق في الغذاء من خلال زراعته بأنفسهم، أو عن طريق شرائه، وبالتالي فان توافر

[1]. جمال منصر، مرجع سابق ، ص 75.

[2]. بشكيط خالد، "**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية، الجزائر: جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011، ص 45.

الغذاء هو شرط ضروري لتحقيق الأمن . وفي هذا الإطار فقد أسس المفكر "بوكيينغام Boukinghham نموذجا هرميا لحقوق الإنسان في الغذاء والتي جاءت كالآتي :

- **المستوى الأول:** ضمان الحق في أن يكون الفرد بمأمن عن الجوع إذ له الحق في تغذية جيدة.
- **المستوى الثاني:** حقه في الوصول إلى غذاء صحي ومغذي في ظل الكرامة.
- **المستوى الثالث:** حقه في غذاء ملائم متنوع ومقبول على المستوى الثقافي.

والملاحظ أنه من خلال هذا التقييم الهرمي فانّه ينبع من الحق في إشباع الحاجات والذي ينبع بدوره من التنمية، وعليه فتحقيق الأمن الغذائي يستدعي توفير الغذاء الصحي والكافي باستمرار بشكل يحقق التوازن في نمو الإنسان وفي بقائه في صحة جيدة مع توافر الجهود الدولية من أجل منع وقوع كوارث المجاعة وسوء التغذية كما يجب على الدولة توفير أمنها الغذائي[1].

3. الأمن البيئي:

يتطلب الأمن البيئي اتخاذ سياسات بيئية على مستوى قطري ودولي وذلك لحماية البيئة والأخطار الناجمة عنها التي تسبب تهديدا للبشر والكرة الأرضية، كالاحتباس الحراري والتلوث الجوي، وتناقص طبقة الأوزون والنفايات الصناعية، فالأمن البيئي يعد من الشروط الضرورية لحياة الإنسان في بيئة نظيفة لتتكامل مع الحقوق الأخرى وبهذا أصبح الأمن البيئي مشكلا أمنيا عالميا[2].

4. الأمن الصحي:

يتمحور الأمن الصحي حول ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع من جميع الأخطار والوقاية منها، كما يقصد به حق الفرد في أن يعيش بمأمن من المرض والحاجة، وإيجاد الحق في توفير العلاج، والأدوية اللازمة لعلاجه من المرض عند وقوعه، فعدم الاهتمام الصحي يؤدي إلى انتشار الأمراض المزمنة ومن ثم الموت المبكر. هذه الأمراض مجتمعة تشكل أكبر تهديد لبقاء الإنسانية، وبالتالي لبقاء الدولة ذاتها.[3]

[1]. المرجع نفسه، ص 46.

[2] . هشام صاغور، مرجع سابق، ص 75.

[3]. عربي بومدين ، مرجع سابق، 61.

5. الأمن المجتمعي والأمن الثقافي:

يعتبر الأمن الجماعي من بين المتغيرات الرئيسية في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، فمع التطور السريع لوسائل الاتصال والنقل والحركيات المتنامية للأفراد سواء كانت شرعية أو غير شرعية، ونشاطات الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب[1]، بالإضافة إلى العنف الطائفي والاثني، كل هذه الأحداث هي تشكل التهديد الحقيقي للمجتمع خاصة المجتمعات التقليدية ذات التعدد الاثني، ذلك أن نصف دول العالم خاضت نزاعات اثنية داخلية، فقد أعلنت الأمم المتحدة عام 1993، "عاما للشعوب الأصلية" وألقت الضوء على أن هناك حوالي 300 مليون نسمة ما يزالون معرضين للخطر في حوالي 70 دولة ويواجهون حلقة واسعة من العنف. بينما يتمثل الأمن الثقافي في الحفاظ على الهوية القومية، وتأمين الحوار الثقافي والحضاري بين مختلف الحضارات المتنوعة وتوفير التعايش فيما بينها على قاعدة الاختلاف والمساواة.[2]

6. الأمن السياسي:

هو تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية والسياسية في ظل نظام ديمقراطي تشاركي قائم على أساسا على احترام الحريات والحكم الراشد كأحسن السبل لتمكين الفرد من التعبير عن حقوقه السياسية، كما يندرج ضمن الأمن السياسي، الأمن القضائي إذ أن لكل شخص الحق في اللجوء إلى القضاء العادل في دولة قانونية، هذه الأخيرة تعتبر شرطا ضروري لتوفير الأمن الإنساني لأن أكبر تهديد للأمن السياسي يأتي من طرف الدولة ذاتها، والتي تلجأ إلى الإجراءات التعسفية للسيطرة على الحكم، فيعيش الفرد في رعب وخوف دائمين.[3]

7. الأمن الشخصي:

يركز الأمن الإنساني على الفرد بغض النظر عن جنسه، لغته ومواطنته، أي بغض النظر عن كل تمييز، فالأفراد لهم الحق في المحافظة على حياتهم الشخصية وعلى صحتهم وعلى العيش معا في محيط نظيف، ومن حق الفرد أن لا يشعر بأنّه يخضع للإكراه والعنف أيّاً كان نوعه أو مصدره، سواء ذلك

---

[1]. بشكيط خالد، مرجع سابق ، ص 47.

[2]. أنعام عبد الكريم أبو مور، "**مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة، فلسطين،2013، ص 70.

[3]. بشكيط خالد، مرجع سابق ، ص 47.

الممارس من طرف الجماعات الإرهابية أو الممارس من قبل السلطات (العنف المشروع أو غير المشروع) وله الحق أن يعيش في محيط خال من المخدرات والجريمة، ومن الجماعات الإرهابية التي تهدد تواجده[1].

المطلب الرابع : المقاربات النظرية للأمن الإنساني

لقد انتقل مفهوم الأمن من صيغته التقليدي إلى مفهوم موسع، ليشمل بذلك الأمن الموضوعي والأمن الذاتي، حسب كتابات " باري بوزان" أو أيضا الأمن اللين والأمن الصلب حسب تعبيرات " جوزيف ناي"، غير أن التركيز كان على ما خرجت به المدرسة الأمنية النقدية حول مفهوم الأمن الإنساني، وبين التعميق والتوسيع لمفهوم الأمن والحماية من التهديدات المباشرة وغير المباشرة، أدرج الأمن الإنساني الذي يهتم بأمن الإنسان أو الأفراد بالدرجة الأولى وذلك من خلال مظهرين أساسيين هما الحرية من الخوف والحرية من الحاجة، وعليه فقد أعطت النظرية النقدية تفسيرات حول مفهوم الأمن الإنساني الذي أصبح محورا أساسيا في تحليلاتها وذلك بتبني رؤية من خلال الاقتراب الكلي للأخلاق، والاقتراب النيوغراشمي[2].

1. تفسير اقتراب الأخلاق الكلي للأمن الإنساني:

ضمن تفسيرات ونقاشات النظريات النقدية، الهدف الموضوعي أو الوحدة المرجعية في تحليل مفهوم الأمن ليست شخصية تجريدية فلسفية كالدولة، لكنها متمثلة أساسا في " الفرد" أو " الإنسان"، ولقد وضع التصور النقدي للأخلاق العامة حججا و براهينا تفسّر لماذا وضع " الإنسان" في قلب مفهوم الأمن، فالإنسان كوحدة مرجعية لمفهوم الأمن لأنّه مجسد أساسا في مقدمات النظرية النقدية، وذلك من خلال ابستومولوجيا ما بعد الوضعية، والتي وضعت الإنسان في قلب التحليل المعمق، لأن شرح وفهم العالم يكون نتيجة مسارات جماعية، تشترك فيه كل الفواعل الاجتماعية، ومن جهة أخرى في عالم الأمن، فانّ التهديدات متعلقة بصانعي التهديدات، والمقصود بذلك الفواعل الذين يملكون المعرفة والقدرة على إنتاج التهديد وتطبيقه، ويؤكد أصحاب هذا الاقتراب أن التهديد ليس طبيعي ولكنه يبنى من طرف فاعلي العالم السياسي والأمني[3].

---

[1]. هشام صاغور، مرجع سابق ،ص 77.

[2]. درغام أسماء، "**البعد البيئي في الأمن الإنساني :مقاربة معرفية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : الديمقراطية والرشادة، الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ،2005، ص 29.

[3]. هشام صاغور، مرجع سابق، ص 78.

2.تفسير اقتراب النيو–غرامشي للأمن الإنساني:

يعود هذا الاقتراب إلى الايطالي "غرامشي" وهو اقتراب نيو–ماركسي في الأصل يقوم على أفكار ماركسية، مع بعض الإضافات خاصة البعد الإيديولوجي الذي يحقق الهيمنة كما يضيف أنّ الدولة هي أداة قهر وإقناع، وليست أداة قهر فقط كما يراها ماركس، كما يقول أنّه لا يمكن فهم النظام الدولي دون الرجوع إلى البعد التاريخي وفهمه.[1]

يوجد تناقض في الحديث عن الأمن الإنساني في قلب الاقتراب النيو–غرامشي، أين الوحدة الأطولوجية الأساسية هي القوى الاجتماعية أو الطبقات، وفي التصورات والتحليلات النيو–غرامشية هناك انتقال من التسمية " الطبقات الاجتماعية " إلى استعمال كل من تسميتي "الأفراد" و "الإنسان[2].

فالتحليل النيوغرامشي كان حول عملية الاستغلال التي تتم من طرف الطبقة البرجوازية لطبقة "البروليتاريا"، وهي مقاربة إنسانية معيارية حول الأمن الإنسان ففي تصوراتهم حول الأمن، لم يعتقد منظروا هذا الاقتراب أنّ الدولة يمكنها أن تكون وسيلة لضمان أمن أفرادها، لأن الدولة لا تمثل سوى مصالح الطبقة المهيمنة، أي الطبقة البرجوازية وتبحث فقط عن ضمان استقرارها الداخلي خاصة السيران الجيّد لعملية الإنتاج، فالهدف الأول للدولة حسبهم هو ضمان أمن مصالحهم الاقتصادية والسياسية وذلك بالمساهمة في استقرار النظام الدولي القائم، ومن جهة أخرى فقد توجه هؤلاء إلى وصف الدولة أنّها مصدر للتهديد واللاأمن، أكثر من كونها وسيلة للأمن، وهذا لأنها تعمل على ضمان أمن فئة من الأفراد دون غيرهم [3].

[1].المرجع نفسه،ص 78.

[2]. درغام أسماء، مرجع سابق، ص 31.

[3]. المرجع نفسه، ص 32.

المطلب الخامس : آليات تحقيق الأمن الإنساني

يتحقق الأمن الإنساني عبر آليتين رئيسيتين هما : الحماية والتمكين.

1. الحماية :

الأمن الإنساني ذو طابع وقائي ويعمل بشكل مسبق لمواجهة التهديدات التي تحيط بالإفراد، كالأزمات المالية العالمية والصراعات العنيفة والأعمال الإرهابية و انتشار الأمراض والأوبئة وانحدار مستويات الخدمات الأساسية، وهو ما يتطلب وضع معايير وإنشاء مؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي لأوجه انعدام الأمن بطريقة شاملة ووقائية لا تقتصر على ردود الأفعال تجاه التهديدات، بل تعمل بشكل وقائي وتكشف ثغرات البنية الأساسية للحماية.

2. التمكين:

التمكين هو إكساب الفرد القدرة على التصرف والتخطيط سواء لصالحهم أو لصالح بقية أفراد المجتمع، وجعلهم يمتلكون قدرة المطالبة باحترام حقوقهم وحرياتهم والتصّدي للكثير من المشكلات وإيجاد الحلول لها، الأمر الذي يتطلب النهوض بكل ما من شأنه تعزيز هذه القدرات. ومن الملاحظ أن كلتا الآليتين مترابطتان، فالحماية تفسح المجال لأعمال التمكين والأفراد الممكنون قادرون على تجنب المخاطر والمطالبة بتحسين آليات الحماية[1].

[1]. خولة محي الدين يوسف و أمل اليازجي، "**الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، كلية القانون : قسم القانون الدولي، جامعة دمشق،2012، ص 534.

المبحث الثالث : المصادر المهددة للأمن الإنساني

لقد أصبح الأمن الإنساني يعني الاستجابة أكثر لخطر الفقر العالمي، الذي يعبر الحدود الدولية في شكل المخدرات ومرض الايدز وتغير المناخ والهجرة غير الشرعية والإرهاب، على عكس ما كان يعني الحماية من خطر كارثة نووية أو حروب عالمية. فهذه التهديدات بعضها داخلي مرتبط باحتمالات فشل الدولة بسبب عجزها الديمقراطي أو التنموي، وآخر عابر للحدود مثل الجريمة المنظمة ، التهريب والإرهاب، وهذا ما يجعل هذه التهديدات اللاتماثلية المصدر الأول للقلق الأمني على مختلف المستويات، وعلى الفرد بالأخص.

المطلب الأول: التهديدات الاجتماعية والاقتصادية للأمن الإنساني

تتمثل التهديدات الاجتماعية والاقتصادية في اتساع دائرة الفقر، الجوع، الأمية، الأوبئة ومشاكل الأقليات والهجرة، هذه العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للإنسان والحط من كرامته، والتي تتمثل في الآتي:[1]

1. تزايد وانتشار الفقر:

لا يزال مليار شخص في العالم يعيشون في فقر مدقع، وما يقرب من نصف سكان العالم يعيشون على 02 دولار يوميا أو أقل، وذلك على الرغم من الجهود الدولية لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية. فالفقر هو مسبب أكثر بكثير للوفيات من النزاعات المسلحة. وهذا ما أكدّ عليه تقرير الأمن الإنساني لعام 2005 بعنوان " الإنسان مركز الحياة" من خلال التصريح أنّ أكبر دائرة للفقر تقع وسط القارة الإفريقية، من الصومال في الشرق إلى سيراليون في الغرب، من السودان في الشمال إلى أنغولا في الجنوب، وذلك في ظل عدم استقرار المؤسسات السياسية والتمييز العرقي، وانخفاض قدرة الدولة على لعب دورها المنوط بها، مع زيادة خطر النزاع المسلح.

ويؤكد الكثير من الأكاديميين على العلاقة الوطيدة بين الأمن والفقر، حيث في إطار هذه العلاقة جاء التحرك الدبلوماسي من خلال مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 في الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي نظرت في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، " عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة". ويعرض التقرير ما من شأنه أن يشكل تهديدا للأمن الدولي، حيث أكدت على أنّ

[1]. عربي بومدين ، مرجع سابق ، 67.

عددا من التهديدات، بما في ذلك الفقر والأمراض المعدية وتدهور البيئة؛ الصراع بين الدول وداخليها؛ الأسلحة النووية والإشعاعية والكيميائية والبيولوجية والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، كلها تؤدي إلى الوفاة على نطاق واسع أو تقلل من فرص الحياة وتلحق الضرر بالدول باعتبارها الوحدة الأساسية للنظام الدولي[1].

2. النمو الديمغرافي السريع :

إن الزيادة المتسارعة في عدد السكان واحدة من المشاكل التي باتت تؤرق شعوب العالم، فمقارنة بدول الشمال فانّ دول الجنوب تعرف وتيرة نمو سريعة مع تداخل عوامل الفقر والحروب الأهلية وتفشي الأوبئة، ما من شأنه أن يخلق تحديات كبيرة وقضية أمنية تمس المجتمع واستمراريته، كما تمثل تحدّيا آخر على اقتصاديات الدول في سعيها لتحقيق الأمن الغذائي.

3. مشكلة الأقليات :

لقد أصبح مشكل الأقليات يطرح نفسه كقضية مستعصية في وجه الدول خاصة بعد الحرب الباردة ، ومطالبة بعض القوميات والأقليات بالاستقلال والانفصال عن الدولة الأم، ومحاولة إقامة كيانات خاصة بها، هذا الأمر متعلق بمسائل الهوية والانتماء وتحقيق الذات، فكثيرا ما مثلت هذه الأقليات تحديا كبيرا على السلم والأمن الدوليين وعلى استقرار الدول، ففي إفريقيا لعبت النزاعات الاثنية دورا محوريا في تخلف القارة، حيث لازالت تتخبط في شبح الحروب، هذا في ظل غياب سلطة الدولة، والأكثر من ذلك بسبب تسليطها وتهميشها لهذه الأقليات، ما ينعكس بدوره على جميع مستويات الأمن، بداية بتهديد استقرار الدول وحماية كيانها وبقائها، إلى المجتمع وتعرض تماسكه إلى الخطر، وصولا إلى الفرد وما ينعكس عليه في التعرض لأبسط حقوقه، انتهاء بالأمن الإقليمي والعالمي وما ينجر على ذلك من صور المعاناة الإنسانية ومشكلة اللاجئين[2].

4. الهجرة غير الشرعية :

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية إذ تمثل تحدّيا كبيرا ورهانا أمنيا بالنسبة للدول المستقبلة على غرار دول المغرب العربي ودول الاتحاد الأوروبي، حيث باتت تحكم هذه الظاهرة الكثير من المشاورات

[1]. عربي بومدين ، مرجع سابق الذكر، ص 68.

[2]. المرجع نفسه، ص ص. 69،70

السياسية والأمنية وخاصة الضفة الغربية للمتوسط، حيث تعتبر منطقة المغرب العربي أكبر جسر عبور نحو القارة الأوروبية. كما باتت تمثل عبئا وتهديدا أكبر على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني، وما يزيد هذه الخطورة تعقيدا هو عندما يلجأ المهاجرون إلى التعاقد مع منظمات التهريب، والتحالف مع عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومن ثم تصبح قضية الهجرة فرصة تستثمر فيها جماعات الإجرام المنظم ومنظمات الاتجار بالبشر.[1]

المطلب الثاني : التهديدات البيئية للأمن الإنساني

يقول " **روبرت كابلان**" **Robert Kaplan** في مقال له بعنوان " الفوضى القادمة" المنشور في مجلة "أتلانتك الشهرية" في فيفري عام 1994، وذلك بخصوص النقاش حول قضايا الأمن ما بعد الحرب الباردة المرتبطة بالبيئة، بأنّه " حان لوقت لفهم البيئة على ما هي عليه، فهي مسألة تتعلق بالأمن القومي في القرن الحادي والعشرين". فالأثر السياسي والاستراتيجي لتزايد عدد السكان، وانتشار الأمراض وإزالة الغابات وانجراف التربة، ونضوب المياه وتلوث الهواء، وارتفاع منسوب البحار في المناطق المزدحمة بالسكان مثل دلتا النيل والبنغلادش، هي تطورات ستدفع إلى الهجرات الجماعية، الأمر الذي بدوره يحرّض على الصراعات، وهو ما سيمثل التحدي الأساسي للسياسة الخارجية بعد الحرب الباردة.[2]

وعلى العموم فقد برزت المواضيع البيئية على الأجندة الدولية في أواخر الثمانينات و نهاية الحرب الباردة، ولقد ارتبطت النقاشات بمسائل مثل ثقب الأوزون وتدمير الغابات الاستوائية، التغيرات المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري، المشكلات البيئية وأمن الإنسان كالتصحر والنفايات السامة، على أساس أنّها تهديدات أمنية ينبغي أن تهتم بها الحكومات في كل أنحاء العالم.

المطلب الثالث: التهديدات الأمنية والسياسية للأمن الإنساني

1. الجريمة المنظمة

تشمل الجريمة المنظمة كل من تجارة المخدرات، تبييض الأموال، تجارة السلاح، الأعمال ذات الطابع الإرهابي والهجرة غير الشرعية، وتكمن خطورتها في كونها منظومة إجرام متكاملة تتميز بالتعدد والتنوع والتداخل مع الاستمرارية وهرمية النظام. فمثلا تجارة المخدرات تمثلا خطرا حقيقيا على أمن الدولة

[1]. سهام حروري، "**الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي**"، مجلة الفكر، العدد 06، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ديسمبر 2010، ص 347.
[2]. عربي بومدين ، مرجع سابق ، ص 72.

والمجتمع والفرد على حد سواء، بالنظر إلى كونها متعددة الأبعاد، فانّ تأثيرها يمتد ليشمل المسائل العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، حيث تمثل المخدرات والاتجار بها تحديا حقيقيا أمام الأنظمة لما تمثله من عبىء اجتماعي واقتصادي وسياسي، بل وحتى نفسي، كما تساهم المخدرات في الانحطاط الأخلاقي وضعف التماسك الاجتماعي وضياع القيم، وهو ما يمثل تهديدا حقيقيا أمام التجانس الاجتماعي، بالإضافة إلى علاقة تجارة المخدرات وتداخلها مع النزاعات الداخلية في كثير من الدول، ما يمثل تهديدا حقيقيا للأمن الإنساني. من جنب آخر تبين أن هناك علاقة بين ظاهرة المخدرات وظاهرة الإرهاب، فجماعات الإرهاب تلجأ إلى جميع الطرق غير الشرعية لتنفيذ مخططاتها الإرهابية، فلما أصبحت محاصرة محليا ودوليا من حيث التمويل نتيجة الرقابة الشديدة المفروضة عليها خاصة بعد 11سبمتمبر 2001، فإنهم يلجؤون إلى الاتجار بالمخدرات[1].

2. الإرهاب:

لقد اتخذ الفعل الإرهابي أبعادا جديدة، واتخذ أشكالا حديثة، لم يعرفها العالم من قبل وبالخصوص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فالأسباب قد تكون سياسية ومؤسسية تدور حول مشكلة الديمقراطية، وعملية التحول السياسي في المجتمع، وقد تكون الظروف الاجتماعية كمشكلة البطالة والأمية والجهل والتهميش الاجتماعي أو اقتصادية أو تاريخية متعلقة بالطائفية العرقية أو الدينية أو الثقافية، أو تكون بدافع شخصي، كما أن للإرهاب دوافع كثيرة ومتشابكة تتمثل في العوامل المحفزة بمشاعر الظلم والشعور بعدم التمكين والقدرة والعجز، ومشاعر الاغتراب، وأسباب دينية وربما اجتماعية سياسية. وهناك أسباب أخرى متعلقة ببنيوية النظام السياسي كأزمة المشاركة والتمثيل، وأزمة الشرعية وعدم وجود العدالة في التوزيع، وعدم تكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية والحقوق السياسية، وغيرها من الأسباب المؤدية إلى انتشار هذه الظاهرة، التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين[2].

3. أسلحة الدمار الشامل :

تشكّل أسلحة الدمار الشامل خطرا أكبر وأشمل من بين التهديدات السابقة التي تم التطرق إليها بالنظر إلى حجم الخسائر التي يمكن أن تحدثها على الصعيد البشري المادي والبيئي، والى امتداد مجال

[1]. زغدار عبد الحق، "**واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات**"، مجلة الفكر، العدد 08، بسكرة: جامعة محمد خيضر، نوفمبر 2012، ص 259.

[2]. عربي بومدين، مرجع سابق، ص ص 80،81.

تأثيرها المكاني والزماني، وقد احتلت بذلك قمة النقاشات السياسية والأكاديمية والاهتمامات في القضايا العالمية، حيث أدت نهاية الحرب الباردة إلى تقليص ملموس في حجم الذخائر والرؤوس النووية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، كما ساعدت مختلف المعاهدات الدولية بخصوص هذا الشأن على التخفيف من خطر الإبادة الجماعية التي تهدد الإنسانية جمعاء على غرار معاهدة الانتشار النووي.

كما أن هناك تخوف من إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية على هذه الأسلحة واستخدامها بصورة عشوائية، بالإضافة إلى مشكلة الدول التي توصف بالمارقة على النظام الدولي، والمالكة لهذه الأسلحة من خطورة على السلم والأمن الدوليين، مع الإشارة أيضا للترسانة العسكرية النووية للدول الكبرى في صورة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والدول الأوروبية والصين وإسرائيل[1].[2]

[1]. المرجع نفسه ، ص 81.

خلاصة الفصل الأول :

لقد أفرز مفهوم الأمن سواء على المستوى الابستمولوجي –المعرفي– وحتى النقدي، وذلك بالانتقال من الكل إلى الجزء، إلى تضارب الأفكار والنظريات حول تحليل ظاهرة الأمن وذلك من خلال الاجتهادات التي عرفها حقل العلاقات الدولية وخاصة الدراسات الأمنية. فقد توالت وجهات نظر المدارس حول مفهوم الأمن وذلك بسبب تطور مراحله التاريخية، فالواقعيون الذين يعتبرون أن الدولة عي الفاعل الحقيقي، والذي في حوزته احتكار استعمال القوة، فقد رأى أنصار النظرة الموسعة للأمن من خلال الفكر الليبرالي أن مفهوم الأمن واسع نوعا ما، حيث يعتبرون أن هناك فاعلين غير الدول تتنافس مع الدولة في تسيير وتوزيع قوة العالم، أما النظرة الثالثة والحديثة فهي نظرة نقدية والتي تعنى بالاهتمام بما يتعلق بالجانب الإنساني وحول الأمن المجتمعي، فأصبح الإنسان مركز الاهتمام، حيث أصبح وحدة أساسية في الدراسات الأمنية تحت مسمى الأمن الإنساني.

الفصل الثاني :التهديدات والمشكلات الأمنية في الفضاء المغاربي بعد عام 2011

تعتبر منطقة الفضاء المغاربي كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة، التي باتت تشهد حركية متنامية لمختلف التهديدات والمشكلات الأمنية، نظراً إلى خصوصيتها المحلية وموقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، وبخاصة بعد التحولات التي عرفتها هذه المنطقة مع نهاية الحرب الباردة على المستوى السياسي ، الاقتصادي والهيكلي، وما صاحبها من إرهاصات ومشكلات أمنية على بنية الدول المغاربية، لتمتد تداعياتها عبر عقدين من الزمن، حيث برزت مع نهاية 2010 موجة من الأحداث الثورية المطالبة بالتغيير فيما اصطلح عليه " الربيع العربي" وهو الحدث الذي حمل معه مجموعة من التحدّيات الجديدة على واقع بنيوية الدولة في الفضاء المغاربي، برغم تفاوت تداعياتها ومآلاتها على هذه الدول، وبروز نماذج متباينة لوضع الدولة المغاربية الجديد، أسهم بعضها في تعميق الأزمة الأمنية وتقوية مختلف الفواعل، مهددة الأمن في الفضاء المغاربي بشكل بات يتجاوز قدرة الدولة على مواجهتها. نظرا لتعدد مصادر التهديدات الأمنية والفواعل المؤثرة فيها وطبيعتها، والتي أصبحت على قدرة هائلة من الانتشار يصعب التحكم فيها.

المبحث الأول: الموقع الجغرافي لدول الفضاء المغاربي وأهميته الإستراتيجية

تعتبر منطقة الفضاء المغاربي من الفضاءات ذات البعد الاستراتيجي الهام عبر تطور العصور، حيث كانت مهدا لتفاعل العديد من الظواهر الإنسانية والحضارية عبر التاريخ، بالإضافة لموقعها ذو البعد الحيوي في مجال السياسة الدولية في العصر الحالي، إذ تتوسط اتجاهات مسارح الأحداث العالمية، وتمثل أحد المنافذ الأساسية، ومناطق النفوذ الرئيسية لعديد الحركيات ذات البعد المحلي والدولي.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لدول الفضاء المغاربي

إن دول الفضاء المغاربي هي مجموعة إقليمية تقع في الجزء الشمالي من إفريقيا، بدول خمس (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا و موريطانيا) بمساحة إجمالية قدرها5.782.140 كلم^2 ، أو 45% من مساحة الوطن العربي، يحدها شمالا البحر المتوسط الذي يفصلها عن أوروبا، و المحيط الأطلسي غربا، ومنطقة الشرق الأوسط شرقا ، وإفريقيا السوداء جنوبا، هذا الموقع الجغرافي المتميز يشكل عنصر تنوع لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد إستراتيجية موسعة ومترابطة، بدءا بالبعد المتوسطي ، وامتداداته الأوروبية شمالا فالبعد الإفريقي غرباً، والبعد الشرق أوسطي شرقا امتدادا إلى الخليج وآسيا، وأخيرا البعد الأطلسي غربا، وهي الفضاءات التي تعطيه أهمية حضارية وإستراتيجية.[1]

تشكل البلدان الخمسة بالإضافة إلى القرب الجغرافي، التشابه في التضاريس والمناخ والنبات، وكذلك يمثل سكانه وحدة بشرية وثقافية، بحكم أصلهم ولغتهم ودينهم وحضارتهم وتاريخهم وطموحاتهم الشعبية[2].

المطلب الثاني : الأهمية الإستراتيجية لدول الفضاء المغاربي

يلعب الموقع الاستراتيجي للدول أهمية بالغة في علاقاتها، باعتبار أن الموقع الجغرافي له تأثير كبير في تحديد نوعية ومظاهر وعلاقاته بسائر الدول، وفي هذا السياق تعتبر دول الفضاء المغاربي من الدول التي تفاعلت بشكل كبير مع العوامل الجيوسياسية في علاقاتها الخارجية[3] .

---

[1]. الحاج اسماعيل زرقون، "**المغرب العربي والصراع الدولي**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 09، المركز الجامعي غرداية، معهد الحقوق ، 2010، ص 229.

[2]. هشام صاغور، مرجع سابق ،ص 85.

[3]. بشكيط خالد، مرجع سابق ، ص 41.

تعتبر دول الفضاء المغاربي محور تقاطع ثلاث قارات– إفريقيا، أوروبا و آسيا–، مما يزيد الفضاء أهمية إستراتيجية بالغة في ظل المفاهيم الإستراتيجية الجديدة الموسعة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات.

لا سيّما في موقع هذه المنطقة بالذات المتمحور بين عدّة مجموعات إقليمية. ويؤكد التحليل الاستراتيجي للموقع الجغرافي لهذا الفضاء، أنّ المسرح الجنوبي للحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط يتشكل أساسا من كيان واحد هو المنطقة المغاربية. موقعها المتميز شمالا –4000 كلم من الشريط الساحلي المطل على البحر المتوسط– جعل من دول هذه المنطقة نقاط مراقبة متلاحقة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا وخليج سرت شرقا[1].

إذا كانت الجغرافيا وضعت الفضاء المغاربي في قلب الإستراتيجية الدولية للقوى العظمى باعتباره جزءا لا يتجزأ من مصلحة الدول الصناعية الكبرى. فمن الناحية الاقتصادية يكتسي الفضاء المغاربي أهمية كبرى حيث تشكل الكتلة البشرية أكثر من 100 مليون شخص[2]، ما جعلت منه سوقا مغرية لتسويق السلع والمنتجات وسوقا لرؤوس الأموال الغربية واستثماراتها.

كما أنّه مهم من ناحية الإنتاج الطاقوي كونه المنتج والمصدر، حيث تصدر الدول المغاربية في المقام الأول النفط والغاز الطبيعي ثم الفوسفات والحديد الخام والسمك والتمور والمنتجات والزيوت النباتية في حين تستورد الأجهزة والمعدات...الخ، وتصدر الدول المغاربية بناء على إحصائيات 2012، ما قيمته (165.41 مليار دولار) مشكلة بذلك حوالي (15%) من صادرات الوطن العربي، فإنتاج الغاز الطبيعي من المنطقة يتزايد بسرعة، كما يجري التخطيط لمد أوروبا بأنابيب جديدة، وهي الأهمية نفسها التي يحتلها الفوسفات المغربي فهو ثاني منتج له في العالم وأول مصدر له ضمن الدول المغاربية ويتوفر على (4/3) من الاحتياط العالمي كما يضم مخزونا من الحديد والمعادن الأخرى[3] .

كما تعتبر منطقة الفضاء المغاربي همزة وصل بين العالم العربي وبين إفريقيا و أوروبا، مما يفسر وجود التنافس الأوروبي الأمريكي حول النفوذ في المنطقة، إلاّ أنّها تشهد حيوية أكثر بالنسبة لأوروبا كونه الأقرب جغرافيا وأكثر تعاملا من الناحية الاقتصادية.

---

[1]. المرجع نفسه، ص 41.

[2]. المغرب العربي، ، نقلا عن الموقع الالكتروني : المغرب_العربي https://ar.wikipedia.org/wiki/ شوهد بتاريخ 2020/07/24.

[3]. ميلا مفتاح الحارثي، **الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن الحادي والعشرين**، مجلة المستقبل العربي، العدد 187، سبتمبر 1994، ص48.

كما تستمد منطقة الفضاء المغاربي أهميتها الإستراتيجية من توسطها لأربعة فضاءات مهمة وهي البحر الأبيض المتوسط والساحل الإفريقي، وغرب إفريقيا والشرق الأوسط، بحيث يمثل المدخل الأمني من أهم المداخل المعظمة لقيمة الإقليم من الناحية الإستراتيجية، ذلك أنّه يشهد كثافة وتزايدا للتهديدات الأمنية الجديدة على غرار النشاطات الإرهابية وأبرزها الأعمال الإرهابية التي يقوم بها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومختلف الجماعات الناشطة، فضلا عن تزايد نشاطات الإجرام المنظم بحيث يمثل الفضاء المغاربي منطقة عبور للمواد المهربة والمخدرات بكل أنواعها من أمريكا اللاتينية والساحل الإفريقي، ضف إلى ذلك السلع المتأتية من المغرب إلى الأسواق العالمية في أوروبا والشرق الأوسط، بحيث تعتبر المغرب أكبر منتج في العالم للحشيش (21 % من الإنتاج العالمي)[1].

[1]. عربي بومدين، "**التحديات الأمنية الدولية في منطقة المغرب العربي: دراسة في التصور الأمني الأوروبي والأمريكي**"، متوفر على الرابط : https://platform.almanhal.com/Details/Article/84985 ، شوهد بتاريخ 2020/07/01.

المبحث الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية لدول الفضاء المغاربي ومصادرها

لقد كان للتغيير في مفهوم الأمن من المقاربة التقليدية إلى مفهوم الأمن متعدد القطاعات، تداعيات وانعكاسات في طبيعة التهديدات الأمنية في الفترة التالية للحرب الباردة لتتصاعد أهمية مصادر التهديدات غير التقليدية أو اللاتماثلية، ومن سماتها الرئيسية أن مصدرها ليس الدول وأنها ليست عسكرية وأنها عابرة للحدود وأن التعامل معها يتطلب في معظم الأحيان تعاونا متعدد الأطراف مثل التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والأمراض والإجرام المنظم وأمن المعلومات وصراعات الموارد وغيرها[1].

فقد بيّنت الدراسات الحديثة إلى وجود مصادر أخرى للتهديدات الأمنية، لا تقل أهمية عن البعد العسكري ، تتمثل في التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ببعديها الداخلي والخارجي، حيث يوجد ترابط وثيق بين هذين المستويين، فعملية تقسيم مصادر التهديد لا تصلح كأداة للتحليل العلمي، حيث يستحيل عزل تلك المصادر فالعلاقة بين هذين البعدين علاقة تفاعل يؤثر كل منهما في الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لارتباط المصادر الداخلية والخارجية إلى الدرجة التي قد تكون فيها المصادر الداخلية خالقة لبيئة ينشط فيها التهديد الخارجي، وقد تجد هذه التهديدات الخارجية ذرائع لها في المصادر الداخلية[2].

وفي هذا السياق فقد عرف الفضاء المغاربي عدّة تطورات وتغيرات على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية، بعد ثورات الربيع العربي الشيء الذي أدى إلى تعدد وتنوع مصادر التهديدات الأمنية فيه.

المطلب الأول : طبيعة التهديدات الأمنية لدول الفضاء المغاربي

هناك من قام بتصنيف طبيعة التهديدات التي تواجهها دول الفضاء المغاربي إلى مجموعتين، تهديدات بنيوية وتهديدات نسقية.

---

[1]. عبد الرحمن رشدي الهواري، "**التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، القاهرة، مركز الأهرام، جانفي 2001، ص 239.

[2]. سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق ، ص 27.

1. التهديدات البنيوية :

ويقصد بها تلك التهديدات المرتبطة بضعف الأداء السياسي والاقتصادي للدول والتي تنتج معها الفقر والتهميش، وتغذي مع ذلك التطرف واحتمالات ظهور حركيات للعنف السياسي وضعف الاستقرار والتجانس الاجتماعي. ومن هنا يمكن إدراج التهديدات التالية ضمن هذه المجموعة :

- انتشار التطرف الديني بين الشرائح الاجتماعية المهمشة والفقيرة بشكل يغذي معه الانقسامية الاجتماعية والتشرد السياسي وهذا بطبعه ينتج حركيات إضعاف الاستقرار السياسي والاجتماعي وكذلك حركيات التوظيف السياسي للقيم المجتمعية لأغراض تغيير الدولة والمجتمع (ثنائية التطرف والإرهاب).
- انتشار التطرف اللغوي واحتمال إنتاج أزمات على مستوى الهوية (أزمة القبائل في الجزائر و أزمة الريف في المغرب)[1].
- مشكلة الأقليات، فقد أدت التطورات التي عرفتها الساحة العالمية في ظل ما بات يعرف بعالم ثورة الاتصالات والمعلومات وبروز ما يسمى بالإعلام الجديد، إلى سقوط الحواجز المكانية والزمانية بين الشعوب ، وتذبذب مشاعر الانتماء والولاء، وأصبح من الممكن استثمار هذه القضايا لصالح أطراف أجنبية لخدمة مصالح وأهداف معينة، كما هو الحال في الجزائر، المغرب وموريتانيا وبدرجة أقل تونس وليبيا. فهي تخلق مشكلات للدولة ونزاعات داخلية تجر البلاد إلى الخلف، والتي تكون في أغلبها خدمة لمصالح خارجية تتمثل بالدرجة الأولى لمصالح فرنسية وإسرائيلية في المنطقة[2].
- انتشار ثقافة العنف السياسي لانسداد الاتصال السياسي التفاعلي بين النظام السياسي والمجتمع مما يفقد أو يضعف الثقة في مؤسسات الحكم ويجعل من خيار العنف احتمالا واردا.
- بفعل الفقر والتهميش ظهرت حركيات الهجرة الداخلية وما تنتجه من أزمات على مستويات المدن الكبرى (الجريمة، الفساد الأخلاقي، الدعارة....)[3].

---

[1]. امحند برقوق، "**التهديدات الأمنية في المغرب العربي : مقاربة الأمن الإنساني**"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، نفلا عن الرابط : https://www.politics-dz.com ، شوهد بتاريخ 2020/07/25.

[2]. قويدر شاكري، "**التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3- ، الجزائر، 2015،ص ص 150-151.

[3]. امحند برقوق، مرجع سابق، نفلا عن الرابط : https://www.politics-dz.com

2. التهديدات النسقية :

ويقصد بها التهديدات النابعة عن ضعف التفاعل الايجابي داخل النسق السياسي (النسق العالمي) و النسق الفرعي (بين دول الفضاء المغاربي) أو فيما بينها. ومن بين هذه التهديدات يمكن ذكر :

- انتشار الجريمة المنظمة على مستويات تبييض الأموال، المتجارة بالمخدرات ، الدعارة ، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، التهريب مع كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات على الأنسجة الاقتصادية والاجتماعية لدول الفضاء المغاربي خاصة وأن هناك تداخل وتلاحق بين الشبكات الإجرامية الوطنية مع الجهوية (بين دول المغرب العربي مع إفريقيا أو العالمية).
- الإرهاب كظاهرة عالمية عابرة للأوطان تتميز بالتشكل على المستويات العقدية والعملياتية وعلى مستويات " التعبير المادي" لأعمالها في دول المغرب العربي وفي الساحل الإفريقي مع وجود ارتباطات فكرية ومادية بل وحتى عضوية مع الإرهاب العالمي.
- الهجرة السرية من الدول الإفريقية التي تجعل من الفضاء المغاربي منطقة عبور نحو أوروبا مع كل ما تخلفه من تداعيات سلبية على مستوى الإدارة الأمنية والإنسانية لهذا المشكل، خاصة مع ارتباط الهجرة السرية في أغلب الحالات مع الجريمة المنظمة.
- المتاجرة بالمخدرات سواء لكون المغرب منتجة للقنب الهندي أو لتحول بعض هذه الدول وموانئها ومطاراتها وحدودها منفذا لهذه المواد السامة القادمة من آسيا وأمريكا اللاتينية نحو أوروبا[1].

المطلب الثاني : مصادر التهديدات الأمنية لدول الفضاء المغاربي

نظرا للموقع الاستراتيجي، الحضاري، الاقتصادي لمنطقة الفضاء المغاربي ، فقد تنوعت مصادر التهديد الأمني لهذه المنطقة بين مجموعتين من العوامل منها داخلية وأخرى خارجية.

1. المصادر الداخلية :

تشكل الحركيات الأزموية الداخلية أساس المعضلة الأمنية في الفضاء المغاربي، ومن بين هذه المدخلات السببية يمكن ذكر ما يلي :

[1]. امحند برقوق، مرجع سابق، نقلا عن الرابط : https://www.politics-dz.com

أ. **المشاكل الاجتماعية :**

تعد المشاكل الاجتماعية أحد أكبر التهديدات الأمنية المواجهة للأمن الإنساني المغاربي، فالمخدرات مثلا هددت الأمن الإقليمي ولا زالت تهدده، فقد ظهرت العديد من الشبكات المنظمة لهذه المشكلة الاجتماعية، وكانت المغرب كدولة وأهم مكان لجماعة مافيا المخدرات، فقد أقفلت الجزائر حدودها مع المغرب والتي رأت في أن المغرب مركز تهديد لأمنها الوطني والسياسي والمجتمعي. أما عن قضايا التهريب فقد ظهرت العديد منها في ليبيا نحو الجزائر، كتهريب السلاح و تهريب الوقود إلى المغرب من الجزائر والتهريب من والى أوروبا من الدول المغاربية.[1]

ب. **ضعف البنى الاقتصادية لدول المنطقة:**

البنى الاقتصادية لدول المنطقة المغاربية ضعيفة، نتيجة تميزها بالتبعية الإنتاجية (النفط في الجزائر، الزراعة والسياحة في تونس، إضافة إلى الموارد الطبيعية في المغرب) وكون طبيعة اقتصادياتها ليست صناعية، وبروز ظاهرة الاقتصاد غير المنظم في ظل تطبيق الانفتاح الاقتصادي، الأمر الذي يعود بالسلب على الأمن الاقتصادي لدول المنطقة المغاربية وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لشعوبها وتحقيق تنمية شاملة في المنطقة في جميع المجالات.

ج. **ضعف الأداء الديمقراطي في الدول المغاربية:**

وذلك راجع إلى ضعف التعددية والشفافية وتراجع فلسفة الخدمة العامة مع غياب دولة الحق والقانون، عجل من بروز وجدية التهديدات للاستقرار السياسي الداخلي، ذلك أنّ مسألة الشرعية التي تعاني منها الدول المغاربية وغياب المشاركة السياسية أدّت إلى سقوط الشرعية – التي تشكل درع الأنظمة السياسية– وبروز تهديدات حادة ومستعصية الحلول خاصة بعد تبني السلطة لسياسات العنف والقمع وشل حركة مؤسسات المجتمع المدني ولجوء بعض القوى الأخرى إلى العمل السري وتبنيها لظاهرة العنف المضاد والتطرف السياسي بسبب غياب المشاركة السياسية وكبت الحريات [2].

د. **ضعف التنشئة السياسية في الدول المغاربية:**

حيث أن هناك ضعف في التنشئة السياسية حسب منطق المواطنة والعصرنة مع ترك المجال العام مفتوحا لاستخدام الدين الإسلامي (في الدول الثلاثة) و الأمازيغية (في المغرب والجزائر) كأحصنة

---

[1]. مسالي نسيمة، "**قراءات في مصادر التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**"، نقلا عن الموقع الالكتروني التالي : https://www.politics-dz.com شوهد بتاريخ 2020/07/30.

[2]. شاكري قويدر، مرجع سابق ، ص 150.

تراودة مما يضعف من فكرة "الانتماء المطلق" للوطن واحتمال بروز أشكال جديدة أو متجددة من التطرف الديني أو اللغوي.

هـ. تعثر عمليات تسوية قضية الصحراء الغربية:

أدى تعثر عمليات تسوية قضية الصحراء الغربية إلى بروز تشنجات على مستوى العلاقات البينية في المنطقة.

و. ضعف التعاون البيني لدول المغرب العربي:

هناك ضعف للتعاون البيني بين دول المغرب العربي على مستويات التنمية والتعامل مع ظاهرة اللاأمن (الجريمة المنظمة، مكافحة المتاجرة بالمخدرات....). [1]

ز. قضايا البيئة :

حيث تعتبر قضايا البيئة كبعد من أبعاد الأمن ومن أحدث وأبرز المشاكل المهددة له، وفي دول الفضاء المغاربي ظهرت العديد من هذه العوائق المتمثلة في التلوث، الكوارث الطبيعية، الأمراض المتنقلة...الخ، ففي الجزائر حصلت العديد من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الفيضانات والزلازل ، كفيضانات باب الواد لعام 2001 وزلزال بومرداس لعام 2003 والتي أحدثت كوارث إنسانية. أما بالنسبة للأمراض المتنقلة، فظاهرة الايدز أصبحت تهدد الأمن الجزائري من خلال دخول العديد من الأفارقة غير الشرعيين والأجانب كذلك[2]. كما نلاحظ مع انتشار فيروس كورونا بالدول المغاربية ضعف المنظومة الصحية بها، حيث تشير آخر الإحصائيات ليوم 2020/08/06 عن تجاوز 33055 مصاب بالجزائر 1261 وفاة بينما المغرب تجاوزت 28500 مصاب و435 وفاة[3]. والمغرب أيضا تهددها هي كذلك أزمة بيئية عارمة بسبب تفشي الظواهر الاجتماعية المزرية كالفقر، الشيء نفسه في تونس ولكن بصفة أقل، إلاّ بخلاف مرض الايدز الذي يتزايد فيها بنسبة كبيرة بسبب الأجانب والسياح القادمين منها وإليها كذلك ليبيا وموريتانيا والذي يعاني إقليمها من عدة توترات بيئية.[4]

ع. الأمن الغذائي كمصدر لتهديد الأمن في المنطقة :

فدول الفضاء المغاربي تعيش حالة عجز غذائي تزداد يوما بعد يوم، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكها وهو ما استدعى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز وهذا بدوره يشكل خطرا

---

[1]. امحند برقوق، مرجع سابق، نقلا عن الرابط : https://www.politics-dz.com

[2]. مسالي نسيمة، مرجع سابق.

[3]. نقلا عن الموقع الالكتروني إيلاف، ليوم 2020/08/06 : https://elaph.com/coronavirus-middle-east-arab-world.html

[4]. مسالي نسيمة، مرجع سابق.

كبيرا على اقتصادية هذه البلدان، حيث يعمل على إضعاف أرصدتها من العملة الصعبة ويعزز مديونيتها ومن ثم تبعيتها الاقتصادية و السياسية وحتى الثقافية، و بالتالي تصبح مهددة في أمن شعوبها ومنطقتها.

2. المصادر الخارجية :

ويقصد بها مجموعة المتغيرات التي تنتج عن حركيات وأزمات تقع خارج مجال الدراسة و التي يمكن أن نذكر منها ما يلي :

أ. السياسات الانفرادية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي والإسلامي (العراق، افغنستان..) والتي تنتج حالة إحباط عند بعض شرائح المجتمع بشكل يغذي التطرف وينتج معه احتمالات الإرهاب، كما ظهرا مثلا في تفكيك شبكات تجنيد المغاربة وتونسيون للذهاب للعراق مثلا.

ب. استمرار ثنائية التعامل مع مسألة الشرق الأوسط، مع وجود انحياز واضح وفاضح لإسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، مما يخلق أيضا وباستمرار حالات من الإحباط قد تشكل أرضية خصبة لتغذية التطرف الديني في دول المغرب العربي.

ج. حالات الأزمات التنموية في دول الساحل والتي تنتج عنها حركيات للهجرة السرية مع احتمال ارتباطها بالجريمة المنظمة والمتاجرة بالأسلحة الخفيفة.

د. بروز أزمات سياسية واثنيه في إفريقيا مع احتمال انتقاله للشمال بفعل الهجرة السرية وبناء شبكات الدعارة والتجارة الجنسية.[1]

هـ. الانعكاسات السلبية للعولمة، حيث أن العولمة قد وفرت المناخ والوسائل المناسبة للحركيات عبر الوطنية والعابرة للحدود كالمنظمات والجماعات الإرهابية، والتي تستفيد من التقنيات المتطورة وتكنولوجيا الاتصال في نشر التهديدات بمختلف أشكالها[2].

و. تأثير التنافس الأوروبي الأمريكي على أمن المنطقة المغاربية، إذ تعتبر أوروبا أن المنطقة المغاربية هي مجالها الحيوي، بحكم القرب الجغرافي، والروابط التاريخية الاستعمارية، بينما تشكل المنطقة المغاربية في نظر الولايات المتحدة فراغا استراتيجيا لابد من ملئه، وذلك في إطار تأمين المصالح الأمريكية وفي إطار عملية الهيمنة والزعامة المطلقة على العالم، فسياسة القطبين تجاه المنطقة ما هي إلاّ شكل جديد للامبريالية والديمقراطية الشمولية والدكتاتورية، وهي أشكال جديدة من الاستعمار،

[1]. امحند برقوق/ مرجع سابق الذكر ، نقلا عن الرابط : https://www.politics-dz.com

[2]. شاكري قويدر، مرجع سابق ، ص 175.

تمارس على الدول النامية ومنها الدول المغاربية، وذلك في إطار الدفاع عن النظام الدولي الجديد المنبثق عن الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين[1].

[1]. المرجع نفسه، ص ص، (177-180).

المبحث الثالث: أبرز التهديدات الأمنية في مرحلة ما بعد الربيع العربي

تواجه دول الفضاء المغاربي جملة من التهديدات الأمنية القديمة المجددة على ضوء المعطيات الإقليمية و/أو الدولية الجديدة في الآونة الأخيرة خاصة بعد ما عرف بثورات الربيع العربي، تلك الأخيرة التي ساهمت في إعادة صياغة الأوضاع المختلفة في المجتمعات المغاربية والعربية عموما، وما أفرزته من علاقات تفاعلية بين الدول خاصة في الجوانب الأمنية، بسبب انفلات الأوضاع الأمنية بعد سقوط الأنظمة السابقة وعلى وجه الخصوص ما يحدث في ليبيا، والانتكاسات السياسية المتعاقبة للأنظمة الجديدة وعدم مقدرتها على تحقيق الحد الأدنى من التوافق بين التيارات السياسية والأطياف الاجتماعية التي يتميز بها المجتمع العربي، إضافة إلى الأدوار المختلفة التي تؤديها المنظمات الدولية والدول الأجنبية داخل هذه الدول والتي أصبحت تشكل تحديا أمنيا حقيقيا في المنطقة المغاربية[1]. وعليه ستتناول الدراسة في هذا المبحث كل من الأزمة الليبية والهجرة غير الشرعية وتداعياتهما على أمن المنطقة المغاربية.

المطلب الأول : الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن الفضاء المغاربي.

يعيش الفضاء المغاربي على وقع أهم تحول سياسي مغاربي منذ الاستقلال في إطار ما سمّي بثورات الربيع العربي المطالبة بالتغيير، وسنتناول في هذا المطلب الأزمة الليبية لكونها جلبت الكثير من عناصر التهديد والتوتر لجميع دول المنطقة.

1. توصيف الأزمة الليبية، خلفياتها وأسبابها :

يرى الكثيرون أن ليبيا في عهد الملكية لم تحظ بعقد اجتماعي حقيقي يجذر مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة في البلاد، وهو ما بدى غائبا أيضا في عهد القذافي الطويل الذي اختزل الحكم في شخصه، ولم يسع إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا؛ وبذلك تمايزت الثورة في ليبيا عن مثيلتيْها في كل من مصر وتونس حيث كان ثمة مؤسسات للدولة فيها، بصرف النظر عن كونها ديمقراطية أو لا، تمثلت بالجيش والمؤسسات السياسية مثل البرلمان والأحزاب، ما نتج عنه أن ليبيا لم

[1]. المرجع نفسه، ص 181.

تشهد منذ الاستقلال حراكاً سياسياً وحزبياً حقيقياً، باستثناء فترة قصيرة في عهد الملكية، ولذلك توصف ثورة 17 فبراير، بأنها ثورة شعبية عامة أكثر من كونها حراكاً سياسياً منظماً [1].

وقد كانت أبرز أسباب الأزمة الليبية ما يلي[2]:

- غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي الذي حكم ليبيا بشكل فردي وعمل على إضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها المدني.
- تكدس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره ما أدى إلى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافية الليبية وتعدد ولاءاتها.
- التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وباتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي.
- تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تم حظرها طوال فترة القذافي والملكية في ليبيا.
- بروز الثنائية بين "ليبراليين" و "إسلاميين" ، وهو ما أدى إلى الصراع على هوية الدولة عن ناحية، وعلى الإمساك بزمام السلطة من ناحية أخرى.
- صراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية والفئوية.

فقد انطلقت احتجاجات اجتماعية في ليبيا منتصف شهر فيفري 2011 من مدينة بنغازي شرق ليبيا مطالبة بإسقاط نظام القذافي، تزامنت هذه المطالب مع اضطرابات اجتماعية في كثير من الدول العربية كتونس ومصر واليمن وسوريا، لتدخل ليبيا بعدها في موجة من العنف المسلح والفوضى، وسرعان ما تم تدويل الأزمة الليبية من خلال قرارات منظمة الأمم المتحدة التي تفرض حظر الّأسلحة على ليبيا وتجميد أصول عائلة القذافي، أو من خلال تعليق الجامعة العربية لعضوية ليبيا وإجراءات محكمة الجنايات الدولية للتحقيق في جرائم ضد الإنسانية، ثم انطلقت العمليات العسكرية الأجنبية على التراب الليبي بتاريخ

[1]. أحمد سعيد نوفل ، وآخرون(فريق الأزمات العربي)، "**الأزمة الليبية إلى أين؟**" ، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 13، مارس 2017 ، ص 7.

[2]. أحمد سعيد نوفل ، وآخرون، مرجع سابق ،ص ص 13-14

19 مارس 2011 تحت لواء حلف الناتو لتدخل البلاد بعد هذا التدخل الخارجي في مشاهد دموية تعقد الأزمة الليبية وتصبح مصدر لتهديد الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي[1].

وبهذا تحول الوضع في ليبيا إلى أزمة تعصف بالأمن والاستقرار مع ظهور الكثير من الجماعات المسلحة التي تدعي الحفاظ على أمن المناطق المحررة، ليتحول البعض منها إلى مجموعات جهوية وأخرى ذات إيديولوجيات معينة بهدف فرض السلطة أو الحصول على الأموال، إضافة إلى تدخلات خارجية زادت الوضع تعقيدا وتأزما، فنشأة الحراك العربي في ليبيا كان داخليا محليا لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية، ولكن الأداء كان خارجي من خلال تدخل الحلف الأطلسي عسكريا وتدخلات من قوى إقليمية سواء من دول الخليج أو من إفريقيا أو من آسيا ليستحيل الوصول فيها إلى اتفاق، ولا ننسى الموقف الإيجابي للجامعة العربية بشأن التدخل العسكري من أجل فرض حظر جوي لحماية المدنيين وليس التدخل العسكري البري لوجود خلاف حول ذلك وهو ما مثلته دول جوار ليبي[2].

وأصبح الوضع في ليبيا رهينة التحركات العسكرية وتداعياتها على مواقف الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية المؤثرة في الأزمة، وكذا الانقسامات والصراعات الداخلية؛ فبعد تولي المجلس الوطني الانتقالي إدارة شؤون الدولة برئاسة الوزير السابق مصطفى عبد الجليل حتى تسليمه السلطة للمؤتمر الوطني العام المنتخب في أغسطس 2012، حينها رفضت القوى السياسية الموالية للإخوان الانتخابات التي أجريت، ونشب صراع بين حكومة طرابلس وحكومة طبرق حتى ديسمبر 2015 تاريخ توقيع اتفاق الصخيرات، بإشراف أممي أفرز حكومة وفاق وطني تدير المرحلة الانتقالية لمدة ثمانية عشر شهرا. وبعد اتضاح اتجاه حكومة الوفاق الداعم لتمكين التيارات الإسلامية المتطرفة، الأمر الذي دفع بالمشير خليفة حفتر في ديسمبر 2017 إلى الإعلان أنّ الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب قد انتهت صلاحيته بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة له، ومعه ولاية "حكومة الوفاق الوطني"، وبدأ من ثم

[1]. منصور لخضاري ، **تعقيدات الأزمة الليبية – المالية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل** ، أشغال الملتقى مالي ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات ، وزارة الدفاع الوطني، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستباقية، 01 جانفي 2016 ، ص (154-156).

[2]. مولود بلقاسمي ، "**الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية**" ، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر : مركز جيل للبحث العلمي، العدد 11 ، أكتوبر 2017 ، ص 67.

التحرك عسكريا لمطاردة الجماعات المتطرفة الموالية لهذه الحكومة، وهو الصراع الذي اتسع وأخذ أبعاد إقليمية ودولية وما زال تداعياته إلى الآن.[1]

وقد شهدت الأزمة الليبية خلال الأشهر القليلة الماضية، وتحديدا منذ أواخر عام 2019، تصعيدا ملحوظا مدفوعا بتكثيف تدخل تركيا عسكريا في الأزمة بالتزامن مع تزايد الجهود السياسية والدبلوماسية للتوصل إلى تسوية سلمية لها، لمنع اتساع نطاق الصراع. كما لم تشهد الأوضاع السياسية في ليبيا استقرارا منذ الإطاحة بالقذافي نتيجة لعوامل متداخلة داخلية متمثلة في غياب الإجماع وانعدام التوافق بين المكونات الاجتماعية والسياسية الليبية على خلفية تباينات قبلية وعشائرية قديمة، وتناقضات جذرية في الرؤى وتوجهات سياسية يصعب تجاوزها ولا تقبل الحلول الوسط خصوصا مع وجود قوي ونفوذ ملحوظ في بعض المناطق الليبية لقوى وجماعات إسلامية متنوعة من الإخوان والسلفية وداعش والقاعدة، ومع استمرار الاضطراب والانفلات الأمني، تحولت الساحة الليبية كذلك إلى مصدر جذب لموجات متتالية من الإرهابيين والمرتزقة .

ومع ذلك فقد شهدت الأزمة الليبية العديد من المبادرات والجهود المهمة التي توصلت إلى مجموعة من التفاهمات والأسس التي يمكن البناء عليها للتوصل إلى تسوية سلمية، ومن أبرزها :

- التحرك الدبلوماسي الجزائري الرافض للتدخل العسكري في ليبيا وحل الأزمة بالطرق السلمية .
- مؤتمر باليرمو، الذي عقد يومي 12 و 13 نوفمبر 2018 في ايطاليا، بحضور أطراف الأزمة الليبية وعدد من القوى الإقليمية ودول الجوار الليبي، حيث شدد المؤتمر على رفض الحل العسكري في ليبيا، واعتماد الاتفاق السياسي الليبي المتفق عليه (اتفاق الصخيرات)، كإطار وحيد قابل للتطبيق من أجل مسار دائم نحو الاستقرار في ليبيا.[2]
- مؤتمر برلين، الذي انعقد في 19 يناير 2020 بمشاركة 11 دولة معنية بالأزمة الليبية، على خلفية التصعيد العسكري التركي، وتصريحات أنقرة بإرسال قوات تركية إلى ليبيا، وقد جاءت مخرجاته بأنه

[1]. محمد خلفان الصوافي، "**الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية**"،2020/08/06 نقلا عن الموقع الالكتروني التالي : http://trendsresearch.org/ar

[2]. . محمد خلفان الصوافي، "**الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية**"،نقلا عن الموقع الالكتروني التالي : http://trendsresearch.org/ar/insight ، شوهد بتاريخ 2020/08/06.

لا حل عسكريا للنزاع وضرورة معالجة كل الملفات العالقة وليس الاقتصار على اتفاق سياسي بمعزل عن الواقع الميداني وتعقيداته.[1]

2. أبعاد الأزمة الليبية :

لقد كانت للثورة الليبية خصوصيات وعوامل التي شكلت الدولة الليبية المعاصرة وهويتها الوطنية، إضافة إلى تفاعل المكونات الاقتصادية والاجتماعية التي نقلت ليبيا إلى حالتها، من بلد غني بالموارد البترولية ، إلا أن عدم حسن التصرف ، أدى إلى أن أصبحت الانتفاضة في ليبيا عنيفة جدا.

إذ شهدت ليبيا ما بعد القذافي مخاضا وبعد عسير في كيفية إعادة بناء النظام ما بعد الإطاحة بالقذافي، باعتبارها أثرت على مختلف الميادين والمستويات داخليا وعلى دول الجوار:

أولا: تداعياتها على المستوى الداخلي.

أ. على الجانب الأمني :

حيث يبقى التحدي الأمني يحتل حيزا كبيرا في قدرة أو عدم قدرة الحكومة الليبية على تثبيت أسس الدولة الليبية في ظل المعطيات القائمة والمتمثلة في فوضى الجماعات المسلحة، فلا زالت بعض المجموعات المسلحة تعمل بعيدا عن القيادات العسكرية المركزية، إضافة إلى انهيار المؤسسات الأمنية وانتشار السلاح في المجتمع الليبي ونهب مخازن الأسلحة، شكّل فرصة لبروز الجريمة المنظمة وانتشار مظاهر الانتقام والثأر ضد الجماعات التي كانت موالية لنظام القذافي .

وكل هذه الاعتبارات ساهمت في إخفاء محاولة هيكلة جيش ليبيي جديد، مما تسبب في انفلات أمني وخاصة عبر الحدود، كانتشار وتمدد التنظيمات الإرهابية وذلك في سياق الفوضى وانتشار السلاح في ليبيا[2]. فالملف الأمني في ليبيا يعد من أخطر الملفات التي ينبغي معالجتها، لما له من انعكاسات في استقرار الأوضاع.

[1]. المرجع نفسه.

[2]. لبيب بقاص ، عبد الرحمان هزيل ، "**السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضية الليبية 2011-2017** "، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الوادي : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2017 ، ص 31.

ب. على الجانب السياسي :

فنجد على الجانب السياسي أن سلوك الثوار الليبيين في فترة ما بعد القذافي قد خلق دولتين متوازيتين (الدولة الرسمية ودولة الثوار)، وكانت النتيجة تدهور دراماتيكي للأمن، فكان لزاما على الحكومة الليبية أن تفرض احتكارا على الاستعمال الشرعي للقوة داخل الدولة.

ونجد أيضا أن الساحة السياسية قد أصبحت منهكة، حيث أن ليبيا لم تشهد أي مرحلة ديمقراطية قبل ذلك، ومن بين التحديات التي تواجه ليبيا ضعف البنى السياسية والاجتماعية التي سوف يتبع ذلك من مظاهر الخلاف بين سلطة الدولة الجديدة والسلطة الأهلية التقليدية، وهذا ما يؤدي إلى اصطدام مشروع الدولة المدنية الديمقراطية بالمجتمع القبلي التقليدي.

ج. على الجانب الاقتصادي :

ففي الجانب الاقتصادي نجد توقف النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء البلاد بما فيها صادرات النفط، وهو يكلف الكثير من الناتج المحلي الإجمالي، ناهيك عن انتشار البطالة ومظاهر الفقر خاصة في ظل استمرار تردي الأوضاع الأمنية.

د. على الجانب الاجتماعي :

فعلى الجانب الاجتماعي، نجد أن هناك عوامل اختلاف فكري وثقافي بين التيارات السياسية الليبية والذي قد يدخلها في صراع على السلطة في بلد لم يألف الديمقراطية على مستوى الممارسة السياسية أو المجتمعية.

ثانياً : تداعياتها على دول الجوار.

أ. التداعيات على الجانب الأمني :

جعلت هذه الأزمة الوضع الأمني في الفضاء المغاربي يصطبغ بالهشاشة، نتيجة نفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية، الأمر الذي شجع التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في الفضاء الجغرافي، واستفادتها من الوضعية لتنمية نشاطاتها الإرهابية، والدخول في مرحلة متقدمة من التسليح السريع، جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، علاوة على تجارتها غير الشرعية التي تزيد من حدة و خطورة التهديد الذي تمثله جماعات متشددة. إضافة لما تضمنته الهجرة غير الشرعية من أخطار وتهديدات متزايدة دفعت بالاتحاد الأوروبي إلى عقد لقاءات متواصلة لبحث هذه التداعيات على فضاءه وأعضاءه، هذا وقد أصبحت ليبيا تمثل ملجأ العديد من المتشددين الذين كانوا

يقاتلون في مختلف بؤر التوتر في إفريقيا والعراق وسوريا، ما أصبح ينذر بتحول ليبيا إلى قاعدة لانطلاق العمليات الإرهابية ضد دول الجوار، وتحولها إلى مركز إقليمي لتجارة السلاح[1].

ب. التداعيات على الجانب السياسي:

كان لتردي وتأزم الأوضاع في ليبيا أثرها السياسي على دول الجوار، حيث أثرت سلبا على التحول الديمقراطي الجاري في بعض أقطاره خاصة الجارة تونس، نظرا للقرب الجغرافي والتداخل الاجتماعي والتأثير الاقتصادي، إضافة إلى تعطيله في كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا، حيث تعاني هذه الدول من تعطل وتعثر وانتكاسة في مسار تحولها الديمقراطي، ففي الجزائر وكما هو معروف مسار التحول الديمقراطي متعطل منذ تسعينيات القرن الماضي، ومتعثر في المغرب منذ عقود، وعن موريتانيا فيعرف انتكاسة منذ انقلاب 06 أوت 2008، مما يعني أن عدم الاستقرار بليبيا سيساهم في تعطيل مسار التحول الديمقراطي في أقطارها[2].

ج. التداعيات على الجانب الاقتصادي :

أثرت الأزمة الليبية سلبا على الوضع الاقتصادي في المنطقة ويتجلى ذلك من خلال : **أولا** خسران السوق الليبية بالنسبة للبضائع وخاصة التونسية منها، و**ثانيها** لكونها سوق عمالة مهم بالنسبة للدول المغاربية مما سيشكل أعباء إضافية على هذه الأقطار التي تعاني في أغلبيتها من بطالة متفاقمة[3].

وعليه نخلص أن أبعاد الأزمة الليبية تتعدد وتتداخل فواعلها، لكن تظل الأزمة السياسية والأمنية أعقد أزمتين تمر بها البلاد، وتؤثران على توجيه مسار الأزمة، أما الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فتغذيان الأزمة الأمنية والسياسية وتعمقان آثارها محليا وإقليميا ودوليا.

المطلب الثاني : تداعيات الهجرة غير الشرعية على أمن الفضاء المغاربي

انتقلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من ظاهرة اجتماعية إلى ظاهرة أمنية تثير اهتمام الدول، وذلك نتيجة للتحولات التي عرفتها العلاقات الدولية وظهور الأمن بأبعاد مختلفة (غير عسكرية: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية)، مما أدى إلى ظهور مصادر تهديد جديدة غير عسكرية أهمها

[1]. زين العابدين معو، راندة حمايزية، **"المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة"**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر: جامعة باتنة -1-، العدد 12، جانفي 2018، ص 86.

[2]. المرجع نفسه، ص 87.

[3]. شاكري قويدر، مرجع سابق ، ص 183.

الهجرة غير الشرعية. فأصبحت ظاهرة عالمية عابرة للأوطان مهددة للأمن الوطني، الإقليمي والدولي، يصعب تحديد حجمها وجنسية المهاجرين والآثار المترتبة عنهم في الدول المستقبلة[1].

ومن خلال التحولات التي تشهدها المنطقة المغاربية بعد أحداث الربيع العربي، وتفاقم المشكلات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الساحل الإفريقي، أصبحت الدول المغاربية تشكل مصدرا للهجرة غير الشرعية نتيجة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة فيها، حيث تزداد نسب البطالة وتقل البدائل والفرص لتحسين الأوضاع أمام فئات مهمة من المجتمع وخاصة فئة الشباب ما يجعل ركوب قوارب الهجرة السرية رغم كونه مغامرة غير محسوبة العواقب أمر وارد، كما تشكل الدول المغاربية نقاط عبور للمهاجرين القادمين من الدول الصحراوية خاصة دول الساحل ودول جنوب الصحراء، وما يشكله هذا الأمر من أعباء اجتماعية واقتصادية على الدول المغاربية، كما يحمل معه تهديدات خاصة ما تعلق الأمر بنقل الأمراض، المخدرات، انتشار الجريمة والتي تؤثر سلبا على أمن الأمن المغاربي بمختلف أبعاده[2].

1. مفهوم الهجرة غير الشرعية :

لقد عرفت الهجرة قديما وكانت تتميز بالانسيابية تبعا لأغراض، وكانت تتسم بالإنسانية فمن هجرة إلى اكتشاف أرض جديدة، إلى هجرة للتبادل الحضاري والثقافي والاجتماعي، ثم إلى هجرة قسرية نتيجة لأوضاع إنسانية كالزلازل والفيضانات، أو نتيجة الحروب بين القبائل، لكنها في المجمل كانت تتسم بالبساطة، فلم تعكس هذه الحركة في التنقل إلى ظهور مشاكل وليس فيها تعقيدات متعلقة بجواز السفر أو الإقامة أو الجنسية أو غيرها من الإجراءات.

فهناك من يعرف "الهجرة" على أنها ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، أو جزء من الحركة العامة للسكان، على شكل تنقلهم من مكان لآخر وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد، أما "الهجرة غير الشرعية" فتعرف على أنها انتقال الأفراد والجماعات من مكان لآخر، بطرق سرية مختلفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.[3]

---

[1]. سارة بوحادة، **تداعيات الهجرة غير شرعية على الأمن الجزائري**، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، العدد 01، فيفري 2020 ، ص 139.

[2]. هشام صاغور، مرجع سابق، ص 199.

[3]. دوبي بونوة جمال، "**ظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسة نقدية في المفاهيم والأسباب**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، منشورات المركز الجامعي تمنراست– الجزائر، جانفي 2012، ص 30.

وللهجرة غير الشرعية صورتان، الأولى تسعى لتحقيق حياة أفضل ومن ثم عودة المهاجر لبلده الأصلين والاستقرار النهائي والانفتاح على الحياة العامة من خلال الاستثمار. أما الصورة الثانية تتميز بالرغبة في عدم العودة للبلد الأصلي والبقاء في البلد المستضيف[1]. ويرى عدد من الباحثين بأنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أضحت من أكبر المعضلات الاجتماعية في هذا العصر، وذلك لما لها من انعكاسات سلبية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول والمجتمعات، وأصبحت بذلك تؤثر على الأمن والاستقرار فيهن وقد تولدت عن هذه الظاهرة العديد من أوجه الجرائم، أهمها ما يعرف بعصابات التهريب البشري[2].

- **أسباب الهجرة غير الشرعية :**

هناك عدة أسباب تدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية، يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

أ- **أسباب سياسية** : خاصة بعدم الاستقرار وغياب الأمن في الدولة الأم الناتج عن الحروب والنزاعات، والصراعات الداخلية، المؤدية إلى الاستبداد وغياب الديمقراطية، انتهاكات حقوق الإنسان وغياب العدالة والمساواة، الأمر الذي يفرض على المواطنين الهجرة من موطنهم الأصلي إلى دول أكثر أمنا واستقرار.

ب- **أسباب اقتصادية** : من أهم الأسباب الاقتصادية المحفزة على الهجرة غير الشرعية، التباين بين الدول المصدرة والجاذبة للمهاجرين، نظرا لتذبذب وندرة التنمية في البلدان الأصلية مقارنة بالبلدان المستقبلة، وهذا ما يدفع المواطنين للهجرة بحثا عن الرفاهية.

ج- **أسباب اجتماعية** : من أهم الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية زيادة النمو السكاني وظهور عجز في تلبية الاحتياجات الضرورية للمواطن كالسكن، الشغل والخدمات الاجتماعية، توفير مناصب العمل...، فانتشار البطالة وتدني مستوى المعيشة والفقر الشديد وظروف العمل السيئة تدفع المواطن إلى الهجرة، بحثا عن مورد رزق لتوفير حاجياته الأساسية. فنتيجة إلى هذه الأسباب مجتمعة يقوم الأفراد بترك وطنهم والانتقال إلى أوطان أخرى بطريقة غير شرعية.

[1]. سارة بوحادة، مرجع سابق ، ص 142.

[2]. هشام صاغور، مرجع سابق ،ص 201.

[3]. سارة بوحادة، مرجع سابق ، ص 142.

2. واقع الهجرة غير الشرعية في دول الفضاء المغاربي وتداعياتها الأمنية :

أ. واقع الهجرة غير الشرعية في دول الفضاء المغاربي:

لقد شهدت دول الفضاء المغاربي في السنوات العشر الأخيرة تصاعد وتزايد لظاهرة الهجرة غير الشرعية، خاصة هجرة الأفارقة للجزائر إما باعتبارها دولة عبور للدول الأوروبية أو دولة مقصد، وذلك نتيجة للأوضاع السائدة في الدول الإفريقية من نزاعات وحروب ونقص التنمية. فتضاعفت نسبة المهاجرين الأفارقة في المنطقة المغاربية، وتشير الدراسات الإحصائية أن أعدادهم تقارب **420000** مهاجر يتمركز أغلبهم في ولايات الجنوب الجزائري، فحسب دراسة قام بها الباحث " نصر الدين حمودة"، لصالح مركز (CARIM) توصل إلى أن الأسباب الحقيقية وراء إقدام المهاجرين من إفريقيا نحو الجزائر هي اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى وليست أمنية سياسية كما يعتقد، فقد أثبتت العينة التي اختارها لهذه الدراسة أن 73% من المهاجرين أجابوا بأن السبب الذي جعلهم يهاجرون هو سبب اقتصادي محض، لنقص العوائد في بلدانهم الأصلية، التي لا تكفي لإعالة أسرهم ثم في المرتبة الثانية هناك البطالة وانغلاق الآفاق الاقتصادية والاجتماعية بـ 43% من الحالات، أما الفئة التي حلت في المرتبة الثالثة كانت أسبابها الأمنية والسياسية، فتدهور الوضع الأمني حفز 4.3% فقط للهجرة نحو الجزائر، و الأوضاع السياسية المتردية كانت سببا لهجرة أقل من 2 % من المهاجرين فقط[1].

وقد زادت معدلات الهجرة غير المشروعة عبر ليبيا بعد عام 2011 بسبب غياب وانهيار أجهزة وأنظمة الأمن الرسمية وشيوع وتوفر المركبات الصحراوية بكثرة وعدم توفر إمكانات السيطرة على الحدود البرية والبحرية ومرافئها وارتفاع الصراعات كل ذلك أسهم في زيادة معدلات الهجرة غير المشروعة عبر ليبيا حيث قدرت ايطاليا عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين إليها من ليبيا بنحو (1.5) مليون أغلبهم من دول شمال أفريقيا وآخرون من تشاد والصومال واريتريا وأثيوبيا[2] .

وتعتبر الهجرة غير الشرعية بالرغم من كونها فرصة لتغطية النقص في اليد العاملة لدى المجتمعات المستقبلة لها، إلاّ أنّها تشكل أحد الجوانب غير العسكرية المهددة للأمن، فهي تؤثر على عدة مجالات بما فيها اقتصاد الدول، خاصة لدى دول المقصد أو العبور، ذلك أن الأمن الاقتصادي يشكل أحد أوجه

---

[1]. هشام صاغور، مرجع سابق ،ص 201.

[2]. خالد إبراهيم حسن الكردي، "**قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة** "، ورقة علمية مقدمة في الندوة العلمية بعنوان "الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الأمنية والانسنانية" ، المغرب، أيام 4-6 فيفري 2015.

الأمن الإنساني، حيث يتعلق الأمن الاقتصادي بقضايا البطالة والأمن الوظيفي[1]، والفقر من بين آثار الهجرة غير الشرعية على اقتصاديات الدول من بينها الجزائر، كونها تشهد زيادة في حجم الهجرة من طرف المهاجرين الأفارقة غير القانونيين، وتعاظم المشاكل الاقتصادية من خلال استحواذ هؤلاء المهاجرين على كثير من فرص العمل التي يحتاج إليها السكان الأصليين، ولذلك فهم يحدثون خللا في ميكانيزمات وآليات العمل المنظمة على مستوى القطاع الخاص في كثير من المجالات كالبناء والنظافة والحرف اليدوية وغيرها[2].

وقد بدأت الدول المغاربية في تطوير قوانين تنظيم الهجرة والحصول على التأشيرات والإقامة وذلك لمحاربة الهجرة غير الشرعية، حيث قامت المملكة المغربية بتطوير قانون يتعلق بتنظيم الهجرة في نوفمبر 2003، أمّا الجزائر وضعت في جوان 2008 إجراءات أكثر صرامة من السابق، فيما يتعلق باستقبال الأجانب وإمكانية البقاء في البلد، كما قامت الجزائر بوضع قانون يجرم مغادرة أراضي البلد بشكل غير شرعي في مارس 2009، لكن المعدل المنخفض للتعاون والتنسيق بين الدول المغاربية زاد من صعوبة إيجاد طرق وأساليب فعالة في مواجهة التجارة والهجرة غير الشرعيتين[3].

ب. تداعيات الهجرة غير الشرعية على أمن دول الفضاء المغاربي:

إنّ أصل التهديد الأمني في الهجرة غير الشرعية ينطلق من ارتباطها بالسلوك غير القانوني، وتفسّر من وجهين، حسب وجهة نظر الدولة المنشأ وتنظر للمهاجر غير لشرعي سواء كان من الرعايا المحليين أو العابرين على أنه سلوك غير قانوني انطلاقا من مغادرة أراضيها عبر منافذ غير شرعية أو استخدام مستندات لا قانونية. أما الوجه الثاني فيكون حسب نظر الدولة المستقبلة، والتي تنظر للمهاجر غير الشرعي لتواجده على أراضيها دون علمها أو موافقتها، على أنه سلوك غير قانوني مما قد يشكل تهديدا أمنيا في حالة اتخاذ سلوكات إجرامية أو انخراطه في أعمال إرهابية[4].

والهجرة غير الشرعية تعتبر على أنّها أحد مهددات أمن دول الفضاء المغاربي لوجود عدة اعتبارات أساسية تندرج أولا في ارتباطها بالتهديدات الأخرى، فهي ترتبط بشكل وظيفي مع الجريمة المنظمة

---

[1]. خديجة عرفة محمد أمين، مرجع سابق الذكر، ص 94.

[2]. هشام صاغور، مرجع سابق الذكر،ص 202.

[3]. المرجع نفسه، ص 203.

[4]. سامي محمد مونيف، "**الهجرة غير الشرعية بين المؤشرات السببية والآثار الأمنية في الدول المصدرة– دراسة حالة منطقة المغرب العربي–**"، ألمانيا، برلين: المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون ، المجلد 03،العدد 14، مارس 2019، ص 190.

باعتبارها أحد الموارد المالية من خلال عمليات تهريب المهاجرين وعمليات الاتجار بالبشر، وترتبط أيضا بالمنظمات الإرهابية من خلال اتجاه المهاجرين للعمل الإرهابي في ظل غياب مدخول قانوني يضمن لهم المعيشة والرفاه. وعلى العموم يمكن عرض تداعيات و آثار الهجرة غير الشرعية على الأمن المغاربي كالآتي:

- **الآثار السياسية و الأمنية :**

أفرزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة على أمن دول الفضاء المغاربي تداعيات سياسية أمنية سلبية، حيث برزت التداعيات السياسية للمهاجرين غير الشرعيين من خلال نقل الحروب والنزاعات للدول المستقبلة، وظهور صراعات بينهم وبين السكان الأصليين، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي. أما فيما يخص الآثار الأمنية فتتضح من خلال ارتباط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة ، حيث تستغل الجماعات الإرهابية الأوضاع الصعبة التي يعيشها المهاجرين غير الشرعيين، فتعمل على إغرائهم بالأموال لتمويل عائداتهم، مقابل تجنيدهم في صفوفهم، وبالتالي زرع عملاء للجماعات الإرهابية أوساط المهاجرين غير الشرعيين، ونشر أفكار متطرفة بينهم، بغية تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن[1]، ففي هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى أنّه في بداية سنة 2017 أحبطت مصالح الأمن لمدينة تمنراست بالجزائر أكثر من 20 عملية تسلل لجماعات إرهابية خطيرة من رعايا أفارقة تم استقطابهم وتجنيدهم في مجمعات بشمال مالي التي تمثل في نفس الوقت منطلق للمهاجرين غير الشرعيين[2].

أمّا فيما يخص مظاهر ارتباط الجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة تتمثل في انضمام المهاجرين غير الشرعيين إلى مختلف التنظيمات الإجرامية العابرة للحدود، والخاصة بالمتاجرة بالمخدرات وتهريبها. كما يعمل المهاجرين غير الشرعيين على الاتجار بالأسلحة والمتفجرات والذخائر، ونقل الأشخاص عبر شبكات متنوعة والاتجار بهم لتوفير احتياجاتهم الخاصة، وهذا ما يصعب مراقبتهم وظهور توترات وصراعات بينهم وبين الجماعات الاثنية المتواجدة في المنطقة، ممّا يؤدي إلى تهديد أمن هذه الدول.

[1]. عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، "**الهجرة غير مشروعة والجريمة**"، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، ص 82.

[2]. سارة بوحادة، مرجع سابق ، ص 146.

- **الآثار الاقتصادية والاجتماعية :**

نظرا للتزايد الكبير لعدد المهاجرين الأفارقة في دول الفضاء المغاربي، فانّ الخطر يزداد على اقتصاديات هذه الدول، حيث يساهم المهاجرين غير الشرعيين في توفير أيدي عاملة رخيصة في مختلف القطاعات والأعمال الشاقة كالبناء والتشييد، مما يشكل خطرا على سوق العمل من خلال منافسة هذه الأيادي للأيدي العاملة المحلية، وانتشار ظاهرة البطالة في المجتمعات المغاربية، نتيجة لقبولهم العمل في شتى المجالات وبأجور منخفضة. كما تتزايد جرائم غسيل الأموال وتزوير العملة الصعبة والوثائق الرسمية خاصة بعد تمركز المهاجرين في أراضي العبور وتبنيهم لأسلوب الجريمة المنظمة.

أما اجتماعيا فللهجرة غير الشرعية عدّة تداعيات على دول الفضاء المغاربي أهمها[1] :

- الإخلال بالبناء الديمغرافي، فنجد اختلال في الوازن السكاني وبالتالي زيادة المهاجرين غير الشرعيين في المجتمعات المغاربية، ففي الجزائر هناك احصئيات تشير إلى وجود أكثر من 34 جنسية في منطقة تمنراست واليزي، مما يهدد كيان السكان الأصليين باختلال التوازن الاثني فيها، وظهور أقليات وعرقيات اثنية دخيلة على المجتمع، تمارس الطقوس الوثنية والشعائر المسيحية المؤثرة على الهوية والثقافة الوطنية، وانتشار مظاهر جديدة كالتسول والتشرد، ومن ثم تهديد التجانس الاجتماعي من خلال تقويض القيم الاجتماعية بتغيير التركيب الاثني، الثقافي، الديني واللغوي، مما يؤدي إلى انتشار مختلف الظواهر الاجتماعية المهددة للأمن المغاربي، فتهديد التماسك والتجانس الاجتماعي قد يهدد مباشرة أمن المنطقة المغاربية.
- انتشار الرشوة والفساد، حيث يقوم المهاجرين غير الشرعيين بتقديم رشوة مقابل حصولهم على وثائق إدارية للبقاء في الجزائر.
- نقل الأمراض بأنواعها وصعوبة التنقل عبر المسالك الصحراوية.

[1]. المرجع نفسه، ص ص، (147-148).

خلاصة الفصل الثاني:

لقد أضحت منطقة الفضاء المغاربي، من أكبر بؤر التوتر في العالم حيث يراها العديد من المحللين الأمنيين أنها أصبحت مصدرا للتهديدات الأمنية بشكل متزايد، خصوصا بعد أحداث الربيع العربي، وعلى رأس هذه التهديدات، تداعيات الأزمة الليبية على أمن المنطقة وجميع أشكال الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والإرهاب، كما يبقى التهديد الحقيقي الذي يستهدف الدول المغاربية هو في أساسه مرتبط بالأداء السياسي والاقتصادي للدول التي تنتج الفقر والإقصاء والتهميش، فعلى المستوى الاقتصادي فان أكبر التحديات تكمن في عدم قدرة الاقتصاديات المحلية على توفير حتى فرص عمل كافية للشباب، بسبب تفشي ظاهرة الفساد والرشوة بشتى الأشكال والأنواع وهذا راجع إلى ضعف آلية الرقابة.

أما على المستوى السياسي فان الهوة الموجودة بين السلطة والمجتمع، مع استعمال الدولة لسلطة الإكراه اتجاه الأفراد فانه يؤدي إلى تغذية التطرف واحتمالات ظهور حركات العنف السياسي وضعف الاستقرار والتجانس الاجتماعي.

وعلى المستوى الخارجي، فالدول المغاربية تواجه حدّة تحديات أمنية منها تأثير التنافس الأوروبي الأمريكي في محاولة مل منهما بسط هيمنته ونفوذه على المنطقة وجعلها مجال حيوي لرعاية مصالحهم في شكل استعماري جديد، وكذا تأثير الأزمات السياسية والاقتصادية والتنموية في دول إفريقيا ومنطقة الساحل التي كانت لها تداعيات وخيمة على أمن المنطقة، تجلت في الهجرة غير الشرعية الإرهاب والجريمة المنظمة.

وعليه فان الظروف الحالية في المنطقة تستدعي من الدول المغاربية تبني مقاربة أمنية شاملة محكمة من خلال تطوير السياسات الأمنية تحت مسمى "**الأمن الإنساني**" في ظل الانكشاف الأمني المتعدد الأبعاد، للحد من خطورة التهديدات الأمنية التي أضفت بظلالها على أمن المنطقة المغاربية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث : مقاربة الأمن الإنساني كآلية بديلة لمواجهة التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي.

يعدّ مفهوم الأمن الإنساني نقطة تحول في الدراسات الأمنية، وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة العسكري والحدودي وحماية الأرض إلى تركيز أكبر على أمن من يعيشون داخل الدولة، وفي إطار حدودها، وعلى أرضها. يمثل هذا المفهوم عودة إلى أمن الأفراد الذين يعدون الوحدة الأساسية للأمن التي لا يمكن اختزالها، ولا شك أن غايته هي تحقيق السلام في الدول. حيث يؤكد بعض الباحثين أنه طريق يجب أن نسير فيه، ونحل تعقيداته، إذا ما أردنا تطويرا لمفهوم الأمن أكثر ولاءً لبقاء الإنسان والحياة في هذا الكون أو بصورة أدق البحث عن مفهوم للأمن يأخذ في اعتباره أولوية البشر ومن ثم يأخذ في اعتباره حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والمدنية وحرياته الأساسية[1].

وعلى غرار دول العالم، تشهد منطقة الفضاء المغاربي اتساع رهيب لدائرة التهديدات الأمنية وتعقدها التي لم تكن من قبل، خصوصا بعد أحداث الربيع العربي وما صاحبها من تدهور أمني غير مسبوق، وعلى رأسها الأزمة الليبية وارتباطها بجميع أشكال الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية والإرهاب والتي أضفت بظلالها على أمن المنطقة. وعليه فانّ حاجة الدول المغاربية إلى مقترب جديد للأمن يرجع إلى الأمن الإنساني يستجيب للتعقيدات والترابط فيما بين التهديدات الأمنية سواء القديمة أو الحديثة منها كالفقر المستمر والصراعات الاثنية والتغيرات المناخية والأزمات الاقتصادية، غياب الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، انتهاك الحريات وحقوق الإنسان وغيرها من التهديدات التي تستوجب على الدول المغاربية أن تضعها في الحسبان من أجل إيجاد حلول لها.

[1]. محمد أحمد عدوي، مرجع سابق، متوفر على الرابط : https://platform.almanhal.com/Details/Article/68659

المبحث الأول : الأمن الإنساني كمقاربة أمنية شاملة لأمن دول الفضاء المغاربي

من بين المقاربات الهامة التي ظهرت في حقل الدراسات الأمنية ، نجد مقاربة الأمن الإنساني والتي تركز على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية ، والتي تعتبر أيّ سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة ؛ فقد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقض فيه أمن مواطنيها، بل انّه في بعض الأحيان لربّما تكون الدولة مصدرا من مصادر تهديد أمن مواطنيها، ومن ثم وجب عدم الفصل بينهما. فالأمن الإنساني يعتمد في بناء السياسة الأمنية للدولة على مبادئ أساسية تعمل على تحقيق هذه الغاية، يمكن للدول المغاربية الاعتماد عليها وتطبيقها في مجابهة التهديدات والمشكلات الأمنية المنتشرة في الفضاء المغاربي.

المطلب الأول : الأمن الإنساني كرؤية أمنية شاملة

جاء في التقرير النهائي للجنة الأمن الإنساني سنة 2003 التي عينت من قبل الأمم المتحدة أنّ مفهوم الأمن الإنساني يعالج مسألة حماية الحريات المدنية الأساسية، وفي نفس الوقت يعنى بحماية الأفراد ضد التهديدات الخطيرة على مصيرهم ومستقبلهم. هذا يعني ضرورة إنشاء نظام يمنح للأفراد أساسيات العيش الكريم ويحقق لهم الرفاه في حده الأدنى، فأمن الإنسان يعني أنواع من الحريات مثل تحرر الفرد من الحاجة ومن الخوف وحرية وصول الإنسان إلى جوهره[1]. وعليه فالأمن الإنساني يركز على أمن الفرد والجماعة بصفة أساسية ويسعى لتحقيقه في المقام الأول، وكمحصلة لهذا الأمن يتحقق في الأخير أمن الدولة. فالإنسان يمثل الوحدة الأساسية لقيام الدولة ويفترض أن يكون المحور والغاية لجميع السياسات العامة فهو المستهدف بالأمن ويمثل تأمينه الوحدة الأساسية للسياسات الأمنية، وشعور الإنسان بالأمن يمثل المؤشر الحاسم عند تقييم هذه السياسات[2].

وانطلاقا من أن طبيعة التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي التي لم تعد ترتكز على الجانب العسكري فقط كما تناولناها سابقا، بل تشمل كل التهديدات التي تحيط بالإنسان وحياته وتحد من فرصه، فهناك عدد معتبر من الأفراد في منطقة الفضاء المغاربي لا يزالون يعيشون حياة غير آمنة تحت أنواع

[1]. مراد لطالي، "**الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة**"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 05،الجزائر: جامعة سطيف-2-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص 176.

[2]. المرجع نفسه، ص 176.

من الضغط تحول دون أقدامهم – حذرا أو خوفا– على تحقيق قدراتهم وإمكاناتهم. وتتصف هذه التهديدات بخاصية الشدة والانتشار والامتداد عبر الزمن وسعة النطاق الذي تتعرض له حياة الإنسان وحريته. وقد طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD مفهوم واسع للأمن انطلاقا من طبيعة التهديدات، والتي يمكن للدول المغاربية الاعتماد عليه للحد من أثر التهديدات الأمنية التي تواجهها. ففي التقرير السنوي بعنوان " أبعاد جديدة للأمن الإنساني" سنة 1994 الذي ركز على سبعة أبعاد تشكل تقريبا مفاتيح التنمية البشرية، وهي الأمن الاقتصادي تتكون فيه حصانة من التقلبات والأزمات الاقتصادية، والأمن الغذائي عبر محاربة الفقر والوصول إلى مستوى من التغذية يحقق الحد الأدنى من البقاء على الأقل، والأمن الصحي عبر التمكين من العلاج والرعاية الصحية والأدوية، ثم الأمن البيئي وهو توفير بيئة صحية لا توجد بها مستويات مرتفعة من التلوث، والتمكين أيضا من الوصول إلى الموارد الطبيعية بصفة عادلة ومنصفة، والأمن السياسي عبر إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة الفعلية في تسيير الشأن العام واختيار ممثليهم بحرية وديمقراطية، والأمن الشخصي الذي يرتكز على احترام حقوق الإنسان والحريات العامة خاصة الأساسية منها، ثم في الأخير الأمن الجماعي عبر احترام التنوع الاثني والطائفي وعدم التمييز على هذا الأساس، والعمل على المساواة بين كافة أطياف المجتمع وزرع ثقافة التعايش فيما بينهم.[1]

إذن الأمن الإنساني هو حالة شعورية يصل إليها الإنسان بتحرره من الخوف من جميع أشكال التهديدات، والتحرر من الحاجة التي تتطلبها استمرارية الحياة. وكل هذا يصل بنا في الأخير إلى الوصول بالإنسان للعيش بمستوى من الكرامة والرفاه. حيث أن هناك دراسة أجريت على 60.000 شخص نشرها تقرير البنك الدولي سنة 2000 حول أهم المخاطر التي تواجه حياتهم اليومية فيما يتعلق بمسألة الفقر والأمن، فاستقر الأمر على أربع انشغالات رئيسية وهي استمرارية حياتهم اليومية، دخل مستمر، الحماية ضد الجريمة والأمن النفسي[2]. فالملاحظ من خلال هذا الاستقصاء أنّه لا مكان للتهديدات العسكرية المتأتية من الخارج، بل معظمها ذات طابع داخلي وتتعلق بالحياة اليومية للأفراد.

[1]. المرجع نفسه ، ص 177.

[2]. المرجع نفسه ، ص 178.

المطلب الثاني : مقاربة الأمن الإنساني في بناء أمن دول الفضاء المغاربي

رجوعا إلى طبيعة التهديدات الأمنية الموجودة في الفضاء المغاربي وتعدد مصادرها، نلاحظ أن أغلب حكومات هذه الدول مازالت تعطي الأولوية لأمنها الخاص على حساب أمن المجتمع والفرد، وتركيزها على حماية الحكام وأصحاب السلطة وتثبيت سلطتهم، وهو ما أدى إلى ازدياد الهوة بين السلطة والشعب واضمحلال شعور الأفراد شيئا فشيئا تجاه الانتماء لأوطانهم[1]. فالمواطنة ليست فكرة تدرس في المؤسسات التعليمية أو تفرض فرضا على أفراد المجتمع، بل هي في الأخير محصلة آلية لما تقوم به الدولة من التزام تجاه حقوق الأفراد وعلى رأس هذه الواجبات توفير الأمن لهم، وهذا ينعكس على شعور الأفراد ويعزز رابطة المواطنة لديهم. فيقومون هم بدورهم بأداء التزاماتهم اتجاه وطنهم وعلى رأسها حفظ أمنه والدفاع عنه.

إنّ المقترب الذي يتبناه الأمن الإنساني تجاه أمن الدولة هو التركيز المحوري على أمن الأفراد والجماعات، والذي بدوره ينعكس إيجابا على أمن الدولة. ثمّ رؤية الأمن كمفهوم شامل وتكاملي يضم العديد من أنواع الأمن ترتبط فيما بينها وعدم حصرها على فكرة الأمن اتجاه العدوان الخارجي. ففكرة قيام الدولة حسب نظرية العقد الاجتماعي وهي اتفاق أفراد الشعب عن التنازل عن جزء من حقوقهم وحرياتهم لصالح الجماعة، وتكليف الجهة المتمثلة في السلطة بتسيير الشؤون العامة وتطبيق بنود العقد، يجعلنا نستنتج أن الأفراد أي المحكومين هم الركن الأساسي في إنشاء ووجود الدولة، بل الدولة وجدت أصلا لأجلهم، فكيف لا تكون غاية السياسات الأمنية وعلى رأسها الأمن تصب في هذا الاتجاه، وليس في أمن الإقليم على حسابهم[2].

فلمّا كان أمن الإنسان شرط ضروري لأمن الدولة، فان الأفراد المتحررين من الخوف والحاجة هم أكثر قابلية للإقرار بالشرعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تتولى حماية مصالحهم. كما سيتصدون لأي خطر خارجي يواجههم ويكونون أكثر مناعة من الإغراءات بالتحالف مع قوى خارجية[3].

---

[1]. المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD ، تقرير التنمية الإنسانية العربية، بعنوان "**تحيات أمن الإنسان في البلدان العربية**"، 2009، ص 76.

[2]. مراد لطالي، مرجع سابق ، ص 180.

[3]. المكتب الإقليمي للدول العربية UNPD، مرجع سابق ، ص 20.

المقترب الآخر الذي يبنى عليه الأمن الإنساني إستراتيجيته هو النظر بشمولية لمفهوم الأمن، وأنه نتاج لتحقيق مجموعة متعددة من أنواع الأمن ترتبط فيما بينها وتكمل بعضها البعض. وهذا هو الطرح الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحدد سبعة أبعاد رئيسية للأمن عند توفرها بمستوى معين يمكن أن نصل إلى بناء رؤية أمنية حقيقية للدولة والفرد معا. فالدولة الآمنة حقا هي التي يشتمل أمنها على الجانب البيئي والصحي والاقتصادي والغذائي والشخصي والسياسي، أما الأمن العسكري ورغم أهميته فعلا إلا أنّه يعد أحد أبعاد الأمن وليس هو كل شيء. ثم إنّ مسألة التكامل فيما بين أبعاد الأمن تعني أنّه كلما عززنا أحد هذه الأبعاد سيؤثر حتما بالإيجاب على باقي الأبعاد ويعطينا منظومة أمنية شاملة، أما تخلف أحد هذه الأبعاد أو تهميشه يجعل بناء المنظومة الأمنية هشة ويمكن أن تتداعى بسبب هذه الثغرة، وهو ما حدث فعلا في كثير من الأحيان عندما ركزنا على مسألة حماية الإقليم أو السلطة فقط فلم يجلب لنا لا حماية الدولة ولا حماية الأفراد[1].

إنّ الأمن الإنساني يعتمد في بناء السياسة الأمنية للدولة على مبادئ أساسية تعمل على تحقيق هذه الغاية، يمكن للدول المغاربية الاعتماد عليها وتطبيقها، منها ترقية حقوق الإنسان التي تعد جوهر الأمن سواء الحقوق السياسية أو المدنية أو الاقتصادية أو الشخصية. وبما أنّ هذا يعد التزام للدولة اتجاه الفرد، فان احترام حقوق الإنسان عبر تكريسها في القوانين ثم التمكين له وصولا إلى الانتفاع بها يجعل الإنسان يشعر بأنّه تحققت له كرامته ومستوى من الرفاه، مما ينعكس إيجابا على مردوديته وعطائه اتجاه دولته وتتعزز أكثر فأكثر الروابط اتجاهها وهذا تجسيد فعلي لأمن الدولة.

من المبادئ أيضا التي يعتمد عليها الأمن الإنساني هي "التنمية" حتى تكاد تكون لصيقة بالأمن الإنساني ويعد توفير مجالات التنمية بالاعتماد على العدالة التوزيعية لمصادر الثروة سببا لخلق فرص متساوية للأفراد من أجل المبادرة والإنتاج، لترقية المستوى الأمني للفرد ثم للدولة. كما أنّ هناك مبدأ مهم يهدف إلى العمل على ترسيخ وتطبيق " الديمقراطية التشاركية"، التي تتبنى مفهوم التداول السلمي على السلطة وفتح المجال أمام كل التيارات السياسية بنفس الفرص للوصول إلى السلطة، فالتغيير مسألة مهمة في بث روح المنافسة والعمل بجهد أكبر من أجل إرضاء الهيئة الناخبة. فالدولة المدنية هي نتاج لممارسة الديمقراطية التشاركية، وهي نقيض لنظام الحكم العسكري أو الشمولي الذي يستأثر بالحكم ويعمل بكل

[1]. مراد لطالي، مرجع سابق، ص 181.

الوسائل الشرعية وغير الشرعية على استمراريته. فالدولة المدنية تعمل على ترسيخ مبدأ المواطنة من خلال المساواة وإتاحة الفرص والقبول بالاختلاف الاثني، وتعمل على تعزيز استقلالية القضاء بحيث يستطيع مساءلة جميع الأطراف، وتمكين السلطة التشريعية من أداء دورها في مساءلة السلطة التنفيذية، وأيضا تطوير وتفعيل أكثر للمجتمع المدني الذي يعد بمثابة سلطة رابعة.[1]

كما نجد أيضا من المبادئ المهمة التي يعتمد عليها الأمن الإنساني" الحوكمة" أو الحكامة، والتي لابد من الدول المغاربية اعتمادها بغية الحد من انتشار التهديدات الأمنية، والتي تعني إشراك جميع الفاعلين في اتخاذ القرار ورسم السياسات العامة والعمل جنبا إلى جنب في تنفيذ المخططات العامة. ففي ظل هذه التحولات الراهنة والتحديات الكبيرة المتجددة لم يعد بإمكان الدول المغاربية التصدي لها بمفردها، بل لابد من إشراك الفواعل المؤثرة كل في مجاله. بدءا بالفرد والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والوطنية ومراكز البحث والخبراء وغيرهم، نستطيع الوصول إلى مستوى أمني أفضل بكثير، مما لو بقيت الجهات الرسمية الأمنية وحدها تضطلع بهذا الدور.

كما يجب على دول الفضاء المغاربي السعي نحو حل القضية الصحراوية، بتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره وتمكين المغرب الكبير من بناء مؤسساته الاندماجية والتكاملية، مع تطوير آليات جماعية للوقاية من الإرهاب والهجرة السرية والجريمة المنظمة ومحاربتها.

إذن على الدول المغاربية تطوير سياساتها الأمنية وفق مبادئ ومرتكزات مقاربة الأمن الإنساني، التي تتمثل في وضع إستراتيجية تتصف بالشمولية والتكامل، حيث تعالج محورين أساسيين هما " التحرر من الخوف" وذلك بحماية وترقية حقوق الإنسان والتصدي لمختلف الانتهاكات التي تطاله من ممارسات للمؤسسات الأمنية وتقييد حرية المواطنين، ثم التحرر من الحاجة بإحداث تنمية شاملة أساسها اقتصاد متنوع ومستديم يوفر فرص عمل وإطار معيشي محترم يحفظ للإنسان كرامته[2]. وهنا فقط سيعطي هذا الإنسان أو الفرد المغاربي كل ما لديه في سبيل نهضة وتطور بلده وعلى رأسها حفظ أمنه واستقراره والحد من انتشار مختلف التهديدات والمشكلات الأمنية في بلدان المنطقة.

[1]. المكتب الإقليمي للدول العربية UNPD، مرجع سابق، ص 78.

[2]. مراد لطالي، مرجع سابق، ص183

المبحث الثاني : توظيف مقاربة الأمن الإنساني في مواجهة أبرز التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي بعد عام 2011

باعتبار أن منطقة الفضاء المغاربي أضحت من أكبر بؤر التوتر في العالم نظرا لطبيعة التهديدات الأمنية المتزايدة بشكل كبير، خصوصا بعد أحداث الربيع العربي وعلى رأس هذه التهديدات، تداعيات الأزمة الليبية على أمن المنطقة ودول الجوار، وتزايد الهجرة غير الشرعية ، فهذه الظروف الحالية في المنطقة تستدعي من الدول المغاربية تبني مقاربة أمنية شاملة محكمة من خلال تطوير السياسات الأمنية تحت مسمى "**الأمن الإنساني**" في ظل الانكشاف الّأمني المتعدد الأبعاد، للحد من خطورة التهديدات الأمنية التي أضفت بظلالها على أمن المنطقة. سنحاول في هذا المبحث توظيف مقاربة الأمن الإنساني كآلية بديلة لمواجهة أبرز هذه التهديدات الأمنية، والمتمثلة الأزمة الليبية والهجرة غير الشرعية في المنطقة.

المطلب الأول: توظيف مقاربة الأمن الإنساني في حل الأزمة الليبية.

لقد تعددت العوامل والأسباب التي كانت سببا في تأزم الوضع بليبيا بين الداخلية والخارجية. ورغم تضافر الجهود الدولية والإقليمية ومساعيها للوصول لحل يخرجها من أزمتها إلا أنّ الجهود لم تثمر بعد، هذا الوضع المتأزم زاد من قلق وتخوف الدول المجاورة من الانعكاسات التي ستسببها على أمنها القومي، وبخاصة تونس والجزائر، فالجزائر وحدها تتقاطع معها حدودا جغرافية على طول 982 كلم، وبالتالي فأمن الدول المغاربية مرتبط بأمن ليبيا[1].

ونظرا لتعقد الأزمة الليبية وتنوع الأسباب التي أدت إلى تأزمها والتداعيات الخطيرة التي أحدثتها على أمن منطقة الفضاء المغاربي، ما يستدعي بدول المنطقة، والدولة الليبية على وجه الخصوص إلى تبني خيار توظيف مقاربة الأمن الإنساني وسياساتها، والتي تعد من المداخل المطروحة لتحقيق الأمن وتحرير الإنسان من الخوف والحاجة، ومنع الحروب داخل الدول، وأداة وقائية في مواجهة الصراعات المحتملة. فالأمن الإنساني بأبعاده السبع سابقة الذكر يمكن أن يمارس دورا أساسيا في مواجهة الصراعات والحروب الداخلية، فحسب رؤية كوفي عنان فهو يتضمن، حماية حقوق الإنسان، الحكم الرشيد، الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، توسيع خيارات المواطنين وإتاحة الفرص لهم في التنمية. وأكد أن كل

[1]. زين العابدين معو، راندة حمايزية، مرجع سابق، ص 91.

خطوة في هذا المجال ستؤدي الى الحد من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع الصراعات. ولا شك أنّ المدخل التنموي الذي يتبناه منظور الأمن الإنساني، يؤدي إلى التعامل مع مصادر وأسباب الصراعات والحروب الداخلية، ويسهم في إجراءات بناء السلام فيما بعد تسويتها، حيث أن التنمية العادلة والمنصفة، والتي تسمح بالمشاركة وعدم الاستبعاد لأي جماعة في المجتمع ستعيد الشرعية والولاء والانتماء للدولة، ومن ثم تقلل الصراعات والحروب الداخلية[1]. وعلى العموم فأبعاد الأمن الإنساني التي يمكن توظيفها من قبل الدولة الليبية في حد ذاتها بعد وقف الأعمال القتالية فيها بتاريخ 21 أوت 2020 وبمساعدة الدول المغاربية في حل الأزمة وإحلال السلام في المنطقة يمكن طرحها كالآتي :

1. الأمن السياسي :

أولاً: يعدّ الإعلان على وقف النار والأعمال القتالية في ليبيا بتاريخ 21 أوت 2020، يوم تاريخي ومهم للشعب الليبي لإعادة بناء الدولة الليبية، من خلال التوجه نحو حوار سياسي شامل ينهي حالة الصراع في ليبيا يرضي جميع الأطراف الليبية، ومن ثم بدأ مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد، من خلال القيام بإصلاحات عميقة تركز على أمن الفرد الليبي واستعادة الثقة بين السلطة والشعب، من خلال تكريس فكرة المواطنة والتي تعتبر في الأخير محصلة آلية لما تقوم به الدولة اتجاه حقوق الأفراد وعلى رأس هذه الواجبات توفير الأمن لهم، وهذا ينعكس على شعور الأفراد ويعزز رابطة المواطنة لهم، التي لا تتأتى إلا من خلال المساواة وإتاحة الفرص والقبول بالاختلاف الاثني، والعمل على تعزيز استقلالية القضاء بحيث يستطيع مساءلة جميع الأطراف، وتمكين السلطة التشريعية من أداء دورها في مساءلة السلطة التنفيذية، وأيضا تطوير وتفعيل أكثر للمجتمع المدني الذي يعد بمثابة سلطة رابعة، فيقوم الأفراد بدورهم بأداء التزاماتهم اتجاه وطنهم وعلى رأسها حفظ أمنه والدفاع عنه، ويكونون أكثر قابلية للإقرار بالشرعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تتولى حماية مصالحهم، كما سيتصدون لأي خطر خارجي يواجههم ويكونون أكثر مناعة من الإغراءات والتحالف مع قوى خارجية. كما يجب ترقية حقوق الإنسان في ليبيا التي تعد جوهر الأمن سواء الحقوق السياسية أو المدنية أو الاقتصادية أو الشخصية[2]. كما يجب على السلطة الليبية المنتخبة بناء فلسفة حكم قائمة على قيم الحكم الراشد والديمقراطية المشاركتية تجمع كل الأطياف المتصارعة في ليبيا.

[1]. محمد أحمد عدوي، مرجع سابق ، متوفر على الرابط : https://platform.almanhal.com/Details/Article/68659

[2]. مراد لطالي، مرجع سابق ، ص ص، 180-183.

ثانياً: على الدول المغاربية مساعدة الشعب الليبي في تجاوز الأزمة، من خلال ترك الخلافات بينها جانبا، وخصوصا حل قضية الصحراء الغربية بتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره وتمكين المغرب العربي الكبير من بناء مؤسساته الاندماجية والتكاملية، والذي سيعطي دفع قوي نحو حل الأزمة الليبية، من خلال تعزيز التعاون الأمني الإقليمي فيما بينها، مما يؤدي إلى احتواء التهديدات الأمنية في المنطقة، كالإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. كما يجب على الدول المغاربية دعم المقاربة الأمنية الجزائرية في حل الأزمة، والتي ترمي إلى جمع الفرقاء السياسيين الليبيين إلى مائدة الحوار، فالجزائر ترى في الحل السياسي مخرجا للأزمة الليبية بعيدا عن أي عملية عسكرية[1]. حيث بإمكان الدول المغاربية مجتمعة أن تلعب دورا محوريا من خلال دعوة الليبيين إلى الحوار ونزع فتيل الاقتتال ووضع دستور ديمقراطي يركز على الديمقراطية والتعددية السياسية، ويجنب البلاد السقوط تحت سيطرة التطرف الإسلامي ووقف التدخلات الإقليمية والدولية لصالح الحفاظ على سيادة الدولة واستقلاليتها.

2. الأمن الاقتصادي :

أولاً: على الدولة الليبية القيام ببناء فلسفة تنمية متمحورة حول الإنسان محققة لحاجاته وغاياته ومحققة لمبادئ العدالة في توزيع الثروة مع تكريس مبدأ المساواة في الفرص وأمام القانون ، من أجل المبادرة والإنتاج، والحد من الفقر والتهميش والحرمان والتحرر من الحاجة، ومن ثم العيش في رفاه اجتماعي، لترقية المستوى الأمني للفرد ثم للدولة. فالاقتصاد في ليبيا متدهور تماما بسبب حدة الأزمة، فقد انهار الدينار الليبي أمام الدولار، فبعد أن كان الدولار يساوي 1.25 دينار ليبيا عام 2011 انهار في السنتين الأخيرتين ليصبح الدولار يساوي 7 دنانير ليبية. كما تشهد ليبيا أزمة سيولة نقدية خانقة متمثلة في ندرة العملة في البنوك التجارية يرافقها غلاء المواد الأساسية وتراجع المخزون الاستراتيجي لهذه المواد[2]، زيادة على انتشار البطالة، الفقر و تدني المستوى المعيشي، والتي تؤثر سلبا على الأمن الاقتصادي للفرد والذي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية للفرد، أي عدم تكبيل حريته بالفقر والجوع والحرمان والتبعية.

ثانياً: نظرا لحالة الفقر والحرمان التي يعيشها الفرد الليبي جراء الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها البلاد، يستوجب على الدول المغاربية مساعدة الدولة الليبية من اجل النهوض باقتصادها، من خلال

[1]. زين العابدين معو، راندة حمايزية، مرجع سابق، ص 91.

[2]. أحمد سعيد نوفل ، وآخرون(فريق الأزمات العربي)،مرجع سابق ، ص 11.

القيام باستثمارات وخلق مشاريع تنموية ودعم مالي للبلاد، خصوصا من خلال تفعيل الاتحاد المغاربي وإعادة بعثه من جديد، والذي سيساهم بشكل كبير بالنهوض باقتصاديات أعضاءه ومساعدة الفرد الليبي في تحقيق أمنه الاقتصادي والذي ينعكس إيجابا على أمن ليبيا وأمن المنطقة بصفة عامة.

3. الأمن الغذائي:

يركز بعد الأمن الغذائي على مدى تحصل كل فرد وفي كل وقت على الغذاء ليتمتع بحماية صحية وايجابية، وهذا لا يتوقف فقط على وجود مواد غذائية، لكن يتطلب أن يكون كل فرد قادرا على كفاية نفسه من الغذاء. وعليه لابد على الدولة الليبية ضمان الحق في أن يكون الفرد الليبي بمأمن من الجوع من خلال الحق في الغذاء، أو من خلال زراعته بنفسه أو عبر الاستفادة من نظام التوزيع العام للأغذية، وبالتالي فتوفر الغذاء هو شرط ضروري لتحقيق الأمن. وعلى دول الفضاء المغاربي تقديم المساعدات الغذائية للشعب الليبي ومساعدته في تجاوز الأزمة.

4. الأمن الصحي:

على الدولة الليبية ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية لجميع أفراد المجتمع من جميع الأخطار والوقاية منها، من أجل ضمان أن يعيش الفرد بمأمن من المرض والحاجة، وتوفير العلاج والأدوية اللازمة لعلاجه من المرض عند وقوعه، خصوصا مع ما تعيشه البلاد من تدني كبير لمستوى الخدمات الصحية المقدمة، والانتشار الكبير للأمراض والأوبئة نتيجة النزاعات المسلحة الدائرة في أقطارها وبين أطرافها.

ومن جانب آخر على الدول المغاربية مساعدة الدولة الليبية في تقديم الرعاية الصحية لشعبها، وتزويدها بمختلف التجهيزات الطبية اللازمة التي تحتاجها المنظومة الصحية في البلاد، خصوصا مع انتشار فيروس كورونا الحالي في العالم والبلاد الليبية على وجه الخصوص .

إن الأمن الإنساني يتضمن عدة عناصر يمكن للدولة الليبية تطبيقها، خصوصا بعد إعلان وقف الأعمال القتالية بتاريخ 21 أوت 2020، والذي يعتبر إعلان مهم يكون الانطلاقة والأرضية للوصول إلى توافق سياسي بين الأطراف الرئيسية المتصارعة على أرضية اتفاق الصخيرات والقبول بحكومة الوفاق الوطني المنبثقة منه، حيث بعدها يمكن أن يؤدي تطبيق الأمن الإنساني فيها إلى ما يلي :

- إمكانية أن يعيش جميع المواطنين في سلام داخل حدودهم، وقدرتهم أن يمنعوا ويحلوا الصراعات من خلال وسائل سلمية وغير عنيفة، وكذلك فيما بعد انتهاء الصراعات، وذلك من خلال مساندة وتنفيذ إجراءات وجهود المصالحات بين أطراف النزاعات.
- تمتع المواطنين دون تمييز بكل الحقوق والواجبات الإنسانية ، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية في دولتهم.
- الاحتواء الاجتماعي، وذلك بالسماح بالوصول المتساوي للمواطنين والمشاركة في عمليات صنع السياسات في القطاعات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، ويكون جميع المواطنين على اطلاع بتلك السياسات.
- تأسيس حكم القانون، وتحقيق الاستقلالية للنظام القضائي، ونظام العدالة بوجه عام، بحيث يخضع جميع المواطنين للقوانين، والمساواة في الحقوق والواجبات، وهو ما يعني انتفاء أي نوع من التمييز بين المواطنين، أو وجود أي شكل من أشكال القهر والتعسف[1].

إنّ إعلان وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة في ليبيا بتاريخ 21 أوت 2020، يعد يوم تاريخي للأطراف الليبية المتنازعة للوقوف على طاولة الحوار للوصول إلى توافق سياسي ينهي حالة الصراع في فيها، والتي من خلالها على السلطة الليبية المنبثقة والمنتخبة والدول المغاربية التركيز على عناصر مقاربة الأمن الإنساني كأساس للسياسات الأمنية، من خلال الاعتماد على مشروع وطني يقوم على سياسات عامة تسعى إلى الشمول والتغلغل والوصول إلى مواطنيها وعدم استبعاد أي فئة اجتماعية في الخدمات الحكومية، باعتبار أنهم مواطنين، وأنّ الدولة هي دولة الجميع، وتتسم بالعدل والإنصاف والمساواة، وترسخ قيم وسياسات التسامح، وإدارة الاختلافات والانقسامات بين الجماعات داخل المجتمع، وعدم إتاحة الفرصة للتدخلات الخارجية، وذلك إذا ما أرادت التغلب على الانقسامات الطائفية أو الاثنية أو الدينية ومواجهة التفاوتات فيما بينها، وكذلك الحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تعد مصادر مغذية للصراعات والحروب الداخلية إذا تم تسييسها لحساب قوى داخلية أو خارجية، وهو ما يعززه مدخل الأمن الإنساني كأساس للسياسات الأمنية فيمنع الصراعات والحروب وبخاصة الداخلية وتحقيق السلام في المنطقة، ودعم التعاون كبديل للصراع من خلال ترشيد السياسات العامة[2].

[1]. محمد أحمد عدوي، مرجع سابق ، متوفر على الرابط : https://platform.almanhal.com/Details/Article/68659

[2]. المرجع نفسه.

المطلب الثاني : الأمن الإنساني كمقاربة في مواجهة الهجرة غير الشرعية

يشهد الفضاء المغاربي تزايدا كبيرا للهجرة غير الشرعية في جميع أقطاره خصوصا بعد عام 2011، والتي ترجع في أغلبها إلى اختلال في التوازن الاجتماعي والاقتصادي والبطالة وعدم توفر فرص عمل حقيقية وانخفاض مستوى الأجور وغلاء الأسعار والفساد والاستبداد، وعدم الاستقرار السياسي، وانخفاض مستويات الأمن الإنساني في دول المنطقة وإفريقيا والتي تمثل شكلا من أشكال الضغوط على شروط الحياة الآمنة والكريمة، وكذا الصراعات المسلحة والحروب في منطقة دول الساحل، حيث أن الهجرة غير الشرعية قد كانت لها تداعيات وخيمة على أمن المنطقة وفي جميع المستويات والمجالات لارتباطها الوثيق بكل أشكال الجريمة المنظمة والإرهاب، ما يقع على عاتق دول المنطقة أن تقوم بمجهودات أو بناء مقاربة أمنية شاملة للتصدي لهذه الظاهرة سواء الوافدة إليها أو الخارجة منها، وذلك على الرغم من وجود بعض السياسات التي تقوم بها دول المنطقة في مواجهة هذه الظاهرة في ظل جمود الاتحاد المغاربي، إلا أنها تبقى غير كافية و مجدية نظرا لتركيزها على أمن الدولة لا أمن الأفراد.

1. التحول من أمننة الهجرة غير الشرعية إلى أنسنة الهجرة غير الشرعية :

المتتبع للسياسة المنتهجة للدول المغاربية والرامية للقضاء على الهجرة غير الشرعية، يدرك وجود تعارض يستحق الوقوف عليه والتمعن فيه، حتى يتم إدراك بعض الحقائق والوقائع المتعارضة، حيث أنّ هناك تحولات عديدة حدثت على السياسات المتعلقة بالهجرة خصوصا في أعقاب 11 سبتمبر 2001 وربطها بالإرهاب والجريمة المنظمة، فالملاحظ على سياسة الدول المغاربية تجاه الهجرة غير الشرعية من خلال الجزائر وتونس والمغرب لم تعمل شيئا سوى تشديد الإجراءات الأمنية على المعابر الحدودية وتزويد خفر السواحل بالمعدات والأجهزة الحديثة والزوارق السريعة، وعقد الندوات التدريبية لأفراد الشرطة المتخصصين في مجال الهجرة، ووضع أنظمة متطورة لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالهجرة[1].

يضاف إلى ذلك أنّ دول الفضاء المغاربي سنت عددا من القوانين التي تجرم الهجرة غير الشرعية، وتشدد العقوبات المفروضة على المهاجرين غير الشرعيين، وعلى عصابات التهريب التي تنشط في هذا المجال، وجرّمت القوانين كل عناصر منظومة الهجرة غير الشرعية كالأشخاص المهاجرين أو من

[1]. خديجة بتقة، "**السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014، ص 121.

يساعدهم أو مالكي الأماكن التي تؤنسهم وفرضت عقوبات سجن تتراوح بين ثلاثة أشهر وعشرين عاما، وبغرامات مالية تتراوح بين 80-100 ألف دولار، ووضع المتهمين قيد المراقبة، أو منعهم من الإقامة في أماكن محددة. كما أنّ التنسيق والتعاون يبقى بعيد عن مستوى الفعالية، وسياسات المكافحة فيما بينها كانت جد محتشمة، واتجهت بالمقابل إلى إقامة علاقات تعاون مع الدول الأوروبية بشكلها المنفرد أو في إطار الاتحاد الأوروبي أكثر منا علاقات جنوب جنوب.[1]

غير أنّ كل هذه الوسائل والآليات لم تمنع وصول آلاف المهاجرين إلى بلدان المقصد، متحدين بذلك كل العقبات والصعاب التي تعترض سبيلهم والعقوبات الجزائية التي تهدد في حال تم القبض عليهم، وهذا ما يثير العديد من الإشكاليات التي يجدر بنا التوقف مطولا عندها، إذ كيف يمكن لمجموعة من المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يملكون من العدة سوى حقيبة صغيرة أن يتجاوزوا هذه العقبات التكنولوجية والتي سخر لها كل هذه الإمكانيات التي تكلف ملايين الدولارات؟ الذين كان من الممكن أن يستفيدوا من هذه الأموال لو تم تسخيرها لاستئصال أسباب الهجرة من جذورها وخلق الإمكانيات اللازمة لتثبيت الأشخاص في مناطق إقامتهم وبالتالي القضاء على الرغبة في الهجرة[2]. حيث يقول الباحث **شتيفان آلشر** من معهد دراسات الهجرة المقارنة : " هذه الإجراءات لن تؤدي سوى إلى تغيير طرق الهجرة غير الشرعية وليس وقفها"، حيث أن معالجة هذا الملف لا يمكن أن تكون معالجة أمنية تلاحق المتسللين وتعتقلهم بل يجب أن تتبع بحوار شامل وبمقاربة تضامنية وإنسانية[3].

بالمقابل نجد أنّ هناك من يدعوا إلى ضرورة التحول نحو أنسنة الهجرة غير الشرعية من خلال مفهوم الأمن الإنساني، الذي يمتاز بأنّه يجمع بين مختلف أبعاد الأمن ومستوياته، بالإضافة إلى اهتمامه بمفاهيم كالتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الراشد، وتركيزه على الفرد كوحدة للحماية، والذي يمكن أن يشكل منظور شامل للتعامل مع ظاهرة الهجرة السرية العابرة للحدود في الفضاء المغاربي، نظرا لاهتمامه بالفرد الذي يعد أيضا من مواضيع الهجرة السرية في كل مراحلها.

---

[1]. المرجع نفسه، ص ص ، 121-122.

[2]. صايش عبد المالك، "**التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق بجامعة عنابة، 2007، ص 69-70.

[3]. خديجة بتقة، مرجع سابق ، ص 131.

فالإشكالية التي تطرحها الهجرة غير الشرعية لا تكمن في نتائجها ومن ثم مواجهة آثارها. بقدر ما أنّ الإشكالية تكمن في أسبابها ومن ثم ضرورة تكيف المقاربة لمكافحة أسبابها، هذه الأسباب التي تفتقر لعناصر الأمن الإنساني والمتمثلة في[1] :

- **الأمن الصحي** : ويقصد به توفير وسائل الوقاية والمعالجة من الأمراض والأوبئة.
- **الأمن البيئي** : ويعنى بجانبين الأول متصل بالعوامل البيئية التي تقف خلف النزاعات العنيفة، والثاني يتمثل في تأثير التدهور البيئي العالمي على رفاهية المجتمعات والتنمية الاقتصادية.
- **الأمن الاقتصادي:** ويتصل بالتدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من مأكل والملبس والمسكن والعلاج، خاصة في الظروف المعيشية التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية.
- **الأمن المجتمعي:** ويتصل بالحق في حرية المعتقد والسلامة من التمييز بسبب الصفة الدينية أو الثقافية والحق في التعايش في ظل الاختلاف الديني والعرقي.
- **الأمن السياسي:** والمتمثل في حق المشاركة السياسية بمختلف مؤشراتها في ظل نظام ديمقراطي مشاركاتي، ويتجسد هذا النوع من الأمن من خلال استقرار النظام السياسي وانفتاحه على التطور.
- **الأمن الفردي** : حماية الإنسان من العنف المفاجئ والغير متوقع وحماية الفرد في مواجهة التطبيقات القمعية التي تفرضها المجتمعات التسلطية والاضطهاد ضد الجماعات بسبب التمييز العنصري.
- **الأمن الغذائي:** يتجاوز مجرد تحقيق الاكتفاء إلى التوزيع الذي يوفر الأمن الغذائي لجميع أفراد المجموعة الوطنية.

2. معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الفضاء المغاربي من خلال مقاربة الأمن الإنساني:

إنّ معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الفضاء المغاربي يجب أن يتم بتنمية الأبعاد السالفة الذكر للأمن الإنساني، وفق مقاربة شاملة لكل تلك الأبعاد، وهذا من خلال ما يلي :

[1]. المرجع نفسه، ص 134.

أولا : خارج بلدان المنطقة المغاربية

- دعم التنمية الاقتصادية كآلية لوقف الهجرة غير الشرعية، فإذا كانت بلدان الانطلاق تعرف تأخرا في التنمية وتمر بظروف اقتصادية صعبة لا يمكن تحديها أو مواجهتها، وبالمقابل هناك تنمية متقدمة وظروف معيشية مغرية في دول الاستقبال، ومن ثم وجب أن تكون هناك عناية فائقة توليها دول هذه الأخيرة بخصوص الجانب الاقتصادي، وهذا بدعم وتحفيز مختلف مشاريع الشراكة في المجال الاقتصادي وخلق مناطق للتبادل الحر، وتحرير التجارة كونها تساعد في دعم اقتصاديات دول المنشأ للظاهرة وتشجيع الاستثمار.
- التنمية السياسية في دول المنشأ، وهذا عبر دعم عمليات التحول الديمقراطي والحكم الرشيد لتحقيق الاستقرار السياسي في هذه الدول التي تشهد دفع للمهاجرين[1].

ثانيا: داخل دول الفضاء المغاربي وفيما بينها

- القيام بإصلاح سياسي، اقتصادي و اجتماعي عميق ينهي حالة التهميش للشباب في دول المنطقة المغاربية، ومن شأن هذا الإصلاح أن يمكن شباب الدول المغاربية الذي يشكل نسبة كبيرة من السكان، من تقلد المناصب السياسية العليا، كما سيشجعهم على الانخراط بشكل أكبر في العملية السياسية، وهو ما يدعم الشفافية. فالإصلاح السياسي في حال تحقيقه سيدفع نحو تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشباب المغاربي.
- التنمية الاجتماعية والثقافية كآلية لوقف الهجرة غير الشرعية، وهذا من خلال خلق فرص العمل ومنح القروض البنكية للشباب لإنشاء مؤسسات اقتصادية صغيرة وناشئة، ودعم التكوين والتعليم والتحسيس بمخاطر الهجرة غير الشرعية.
- ضمان الأمن الصحي وتوفير متطلبات الحق في الصحة، هذا الحق الذي يفترض التحلي بالظروف التي تمكن الأفراد من بلوغ أقصى قدراتهم على تحقيق حياة صحية والتمتع بهذه القدرات. وهذا يشمل النشاطات التي تهدف لحماية صحة الإنسان وترميمها ووقايتها من التقهقر، ولا يفرق بين غني وفقير ويشملهم جميعا. حيث أنّه من أهم مرامي السياسة الصحية تكافؤ الفرص في الحصول

[1]. المرجع نفسه، ص 135.

على الرعاية الصحية، فالمرض والعجز والوفيات التي يمكن تجنبها تشكل تهديدا للأمن الإنساني، والصحة ليست فقط غياب المرض وإنّما التمتع بحالة جيدة جسديا ونفسيا واجتماعيا.

- تعزيز الأمن السياسي للمواطن بما في ذلك الحقوق المدنية من خلال شفافية الانتخابات وفتح مجال العمل السياسي أمام الرقابة والانتقاد والمحاسبة، وبالتالي التعبير بكل حرية دون أدنى تدخل من الأجهزة القمعية للدولة، فالمواطن في الأساس هو محور الأمن الإنساني وغايته النهائية[1].
- تفعيل الاتحاد المغاربي وإعادة بعثه من جديد، والذي سيساهم بشكل كبير بالنهوض باقتصاديات أعضاءه وخلق منطقة تبادل حر، والذي ينعكس إيجابا على الأمن الاقتصادي للفرد المغاربي وأمن المنطقة بصفة عامة.
- تنسيق التعاون الأمني بين الدول المغاربية وتبادل المعلومات لتفكيك الشبكات والأطر العاملة في تسهيل الهجرة غير الشرعية عبر الحدود، وإيجاد آليات ومسائل مشتركة حول مراقبة الحدود مع تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لردع شبكات التهريب والنقل البرية والبحرية ولردع المهاجرين.
- التأكيد على تسوية النزاعات والخلافات بين الدول المغاربية بالحوار والتفاوض لإيجاد الحلول اللازمة بما يحفظ كرامة الإنسان وحياته وأمنه من أجل تقليص الرغبة في الهجرة.
- ضرورة إشراك جميع قطاعات الدول المغاربية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في ترقية الأمن الإنساني في المنطقة المغاربية للحد من آثار الهجرة غير الشرعية .

إنّ الأمن الإنساني بمختلف أبعاده يعتمد على آليتين مهمتين في مكافحة الهجرة غير الشرعية، وهما الحماية والتمكين، حيث يدعم كل واحد منهما الآخر من أجل الرقي بالأمن الإنساني في دول المنطقة المغاربية و دول جنوب الصحراء، **فالحماية** تكون ذات طابع وقائي و تعمل بشكل مسبق على ترقية الأمن الإنساني لمواجهة التهديدات التي تحيط بالأفراد، من خلال ترقية حقوق الإنسان والتنمية الشاملة، وحماية الفرد من النزاعات والصراعات العنيفة وانتشار الأمراض والأوبئة وانحدار مستويات الخدمات الأساسية، وتحقيق الرفاه الاقتصادي، أي تعمل على ضبط ومعالجة الحر كيات المنتجة للاأمن الإنساني والتي تدفع إلى بروز أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية. أما **التمكين** فهو يكسب الفرد القدرة على التصرف والتخطيط سواء لصالحه أو لصالح بقية أفراد المجتمع، ويجعلهم يمتلكون قدرة المطالبة باحترام حقوقهم وحرياتهم، دون اللجوء إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

[1]. نصير لعرباوي، حدة قريعش، "**الأمن الإنساني كمقاربة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 01،جامعة باتنة 1، المجلد 05، جانفي 2020، ص ص 71-72.

خلاصة الفصل الثالث :

تعتبر مقاربة الأمن الإنساني آلية بديلة لمواجهة التهديدات الأمنية المنتشرة في الفضاء المغاربي، إذا تم اعتمادها بالشكل السليم، وعلى رأس هذه التهديدات، تداعيات الأزمة الليبية على أمن المنطقة ودول الجوار، وتزايد الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال تطوير السياسات الأمنية للدول المغاربية من المفهوم التقليدي للأمن والذي يهتم بأمن الدولة إلى الانتقال إلى أمن الفرد في جميع المجالات.

حيث كان إعلان وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة في ليبيا بتاريخ 21 أوت 2020، يوم تاريخي للأطراف الليبية المتنازعة للوقوف على طاولة الحوار للوصول إلى توافق سياسي، ومن ثم التحول نحو الاعتماد على مقاربة الأمن الإنساني بجميع أبعاده لحل الأزمة فيها وذلك لا يكون إلا من خلال مساعدة الدول المغاربية لها والوقوف معها.

كما يطلب من الدول المغاربية التحول من أمننة الهجرة غير الشرعية إلى أنسنتها، من خلال فهم الأسباب والعوامل الحقيقية الكامنة وراء هذه الظاهرة، والتي تستدعي توفير حماية لمرتكزات وجود الإنسان وغاياته في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي والصحي والنفسي، على أساس ضمان حقه في الحياة الآمنة والمستقرة، وحقه في تطوير هويته وكيانه الفردي والجماعي، وحقه بالمساواة في وطنه وفي دولته، وحماية سبل العيش الكريم الآمن والمستقر والمستدام.

الخاتمـــــــة والاستنتاجـــــــات

إنّ التحولات التي عرفتها البيئة الأمنية لدول الفضاء المغاربي بسبب الحراك الشعبي الذي شهدته بعض هذه الدول ومنها تونس وليبيا، وما تشهده منطقة الساحل الإفريقي من انفلات أمني خطير جراء الأزمات السياسية والاقتصادية والتنموية فيها، انجر عنه تداعيات وخيمة على أمن دول الفضاء المغاربي، وأصبحت تشكل مصدرا للتهديدات الأمنية بشكل متزايد، وعلى رأس هذه التهديدات، الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن المنطقة وجميع أشكال الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والإرهاب، كما أن التهديد الحقيقي المستهدف لأمن الدول المغاربية مرتبط بزيادة حدة الحركيات المتسببة في اللاأمن الإنساني من خلال ضعف الأداء السياسي والاقتصادي لهذه الدول، الذي أدى تزايد الفقر والتهميش وتفشي الفساد والرشوة والبطالة وعدم الاستقرار السياسي والتجانس الاجتماعي.

فالظروف الحالية لدول المنطقة المغاربية تضعها أمام مواجهة وضغط من أجل حماية أمنها والتصدي لمختلف هذه التهديدات الأمنية التي أضفت بظلالها على أمن المنطقة، وعلى الرغم من الاستراتيجيات والآليات التي تقوم بها للحد من تفشي هذه ظواهر التهديدات الأمنية، إلاّ أنها تبقى غير كافية ومجدية، ما يستدعي منها التكيف مع التطورات الحاصلة لمفهوم التهديدات الأمنية وطبيعتها ومصادرها وأبعادها، بالتحول نحو أنسنة القضايا والمشكلات الأمنية، من خلال مفهوم الأمن الإنساني – ما إن تم توظيفه بالشكل السليم– الذي يمتاز بأنه يجمع بين مختلف أبعاد الأمن ومستوياته، بالإضافة إلى اهتمامه بمفاهيم كالتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الراشد، وتركيزه على الفرد كوحدة للحماية، والذي يمكن أن يشكل منظور شامل للتعامل مع مختلف التهديدات والمشكلات الأمنية المنتشرة في الفضاء المغاربي، نظرا لاهتمامه بالفرد الذي يعد محور وأساس الأمن.

وعلى الرغم من أن فهم الجوانب المتعددة لمفهوم الأمن الإنساني المنشود ونقله من عالم التشخيص إلى ساحات المبادرة والفعل، ليس بالعمل اليسير ولكنه سيسهل بناء تصورات وأولويات في بناء مفهوم الأمن الشامل للدول المغاربية كنقطة انطلاق نحو مفهوم تنموي متكامل عبر ضرورة توفير حماية لمرتكزات وجود الإنسان وغاياته في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي و البيئي والصحي والنفسي، على أساس ضمان حقه في الحياة الآمنة والمستقرة، وحقه في تطوير هويته وكيانه الفردي والجماعي، وحقه بالمساواة في وطنه ودولته. بمعنى آخر، وضع أولويات لتوفير الإمكانيات وتمكين قدرات الناس على الصمود في وجه التهديدات والمعيقات المختلفة، بواسطة بناء وتوفير بُنى اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وبيئية وصحية وحماية سبل العيش الكريم الآمن والمستقر والمستدام.

وعليه فقد خرجنا بمجموعة من النتائج من خلال هذه المذكرة وهي كالآتي :

- لقد شهدت الدراسات الأمنية عقب نهاية الحرب الباردة، عدّة تغيرات وتعديلات في المفاهيم، بحيث تبلور مفهوم الأمن من منظور ضيق وفق النظرية الواقعية التقليدية، بهيمنة الدولة وبقائها كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، إلى المفهوم الواسع حسب تحليل النظرية النقدية والانتقال إلى ما يسمّى بقطاعات الأمن، وهي أطر تحليلية جديدة تطرحها مدرسة "كوبنهاجن" ومنظرها " باري بوزان" الذي يسعى إلى تحليل وتفسير ظاهرة الأمن، بالاعتماد على أفكار جديدة وصفت بالثورة في الدراسات الأمنية، حيث انصبت الأبحاث والدراسات على تعدد زوايا الرؤية للأمن ليشمل خمسة مجالات رئيسية(السياسية، العسكرية، الاقتصادية، المجتمعية والبيئية).
- يعكس مفهوم الأمن الإنساني ملامح التركيبة الأمنية الجديدة الذي وضح خطوطها العريضة تقرير التنمية البشرية لعام 1994، وذلك كاستجابة للعديد من التحولات العالمية لا سيّما بروز أنماط جديدة من التهديدات، والتي تتجاوز إطار الدولة وغير العسكرية في اغلبها وحتى إن مست الجانب العسكري فانه يتعذر معالجتها بالوسائل التقليدية، ومنها انتشار الفقر والأمراض والأوبئة، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، الإرهاب العابر للحدود والتلوث البيئي، وهي تحديات ومخاطر تواجه الأمن الإنساني في منطقة الفضاء المغاربي بمختلف متغيراته سواء السياسي والعسكري والاقتصادي والغذائي والصحي والشخصي وحتى البيئي.
- أفضت الأزمة الليبية تداعيات أمنية خطيرة على أمن دول الفضاء المغاربي، من خلال الانفلات الأمني الخطير والانتشار الرهيب للسلاح في المنطقة، و الذي أثر سلبا على أمن الدول المجاورة وخاصة الجزائر وتونس، من خلال زيادة تكاليف وأعباء حماية الحدود عوضا عن استثمار تلك الأموال في مشاريع التنمية في هذه البلدان وترقية الأمن الإنساني بها. كما كانت للهجرة غير الشرعية تداعيات وخيمة على أمن المنطقة وفي جميع المستويات والمجالات لارتباطها الوثيق بكل أشكال الجريمة المنظمة والإرهاب.
- يتعين على الدول المغاربية التحول في مواجهة التهديدات والمشكلات الأمنية المنتشرة في الفضاء المغاربي، من المفهوم التقليدي للأمن الصلب إلى تبني مقاربة الأمن الإنساني عبر توظيفها بشكل سليم، من خلال توفير حماية لمرتكزات وجود الإنسان وغاياته في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي و البيئي والصحي والنفسي، على أساس ضمان حقه في الحياة الآمنة والمستقرة، وحقه في تطوير هويته وكيانه الفردي والجماعي، وحقه بالمساواة في وطنه ودولته.

قائمـــــــة المراجـــع

أ- **الموسوعات والقواميس:**

1- الكيالي، عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، الجزء الرابع، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1986.

2- علوي، سيف مصطفى، **الأمن والتنمية: تعدد الأبعاد وتداخل القضايا**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، بيروت : لبنان، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006.

ب- **الكتب:**

1- بن عنتر، عبد النور، **البعد المتوسطي لأمن الجزائر: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005 .

2- بن عيسى، محسن بن العجمي، **الأمن والتنمية**، ، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط1، 2011، .

3- بيليس، جون وستيف، سميث ، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

4- عرفة، خديجة محمد أمين، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، ط1، الرياض: مركز الدراسات والبحوث،2009 .

5- العدوى، محمد أحمد علي ، **الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة**، قسم العلوم السياسية والإدارة العامة، جامعة أسيوط، (ب.ت.ن).

6- محمود، شاكر سعيد و الحرفش، خالد بن عبد العزيز ، **مفاهيم أمنية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2010.

7- محمد نور، عثمان الحسن و الكريم المبارك، ياسر عوض، **الهجرة غير مشروعة والجريمة**، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014.

ج- **قائمة المجلات العلمية :**

1- كبابي، صليحة، **الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث**، مجلة العلوم القانونية والإدارية والسياسية، العدد 09، الجزائر، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009.

2- الحربي، سليمان عبد الله ، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغة وتهديداته- دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 2008.

3- محي الدين يوسف، خولة و اليازجي، أمل ، **الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، كلية القانون : قسم القانون الدولي، جامعة دمشق،2012.

4- حروري، سهام ، **الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي**، مجلة الفكر، العدد 06، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ديسمبر 2010.

5- زغدار، عبد الحق، **واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات**، مجلة الفكر، العدد 08، بسكرة: جامعة محمد خيضر، نوفمبر 2012، ص 259.

6- زرقون، الحاج إسماعيل ، **المغرب العربي والصراع الدولي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 09، المركز الجامعي غرداية، معهد الحقوق، 2010.

7- الحارثي، ميلا مفتاح ، **الاندماج الاقتصادي المغاربي في القرن الحادي والعشرين**، مجلة المستقبل العربي، العدد 187، سبتمبر 1994.

8- رشدي الهواري، عبد الرحمن، **التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، القاهرة، مركز الأهرام، جانفي 2001.

9- نوفل، أحمد سعيد، وآخرون(فريق الأزمات العربي)، **الأزمة الليبية إلى أين؟**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، العدد 13، مارس 2017.

10- بلقاسمي، مولود، **الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية**، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر : مركز جيل للبحث العلمي، العدد 11، أكتوبر 2017.

11- معو، زين العابدين و حمايزية، راندة ، **المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر: جامعة باتنة -1-، العدد 12، جانفي 2018.

12- بوحادة، سارة، **تداعيات الهجرة غير شرعية على الأمن الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،العدد 01، فيفري 2020.

13- دوبي بونوة، جمال، **ظاهرة الهجرة غير الشرعية دراسة نقدية في المفاهيم والأسباب**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، منشورات المركز الجامعي تمنراست- الجزائر، جانفي 2012.

14- مونيف، سامي محمد ، **الهجرة غير الشرعية بين المؤشرات السببية والآثار الأمنية في الدول المصدرة- دراسة حالة منطقة المغرب العربي-**، ألمانيا، برلين: المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون ، المجلد 03،العدد 14، مارس 2019.

15- لعرباوي، نصير و قريعش، حدة، **الأمن الإنساني كمقاربة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 01،جامعة باتنة 1، المجلد 05، جانفي 2020.
16- لطالي، مراد، **الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 05، الجزائر: جامعة سطيف-2-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.
17- محمد أبو زيد، أحمد، **نظرية العلاقات الدولية :عرض تحليلي**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 36، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،نوفمبر 2012.

د- <u>قائمـــة الأطروحـــات والرسائـــل العلميـــة:</u>

01- بومدين، عربي، **واقع الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي وأثره على الأمن الجزائري –مالي نموذجا**، مذكرة ماجستير، تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.
02- طويل، نسيمة، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة مابعد الحرب الباردة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة باتنة، 2010.
03- صاغور، هشام، **أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية – دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية ، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.
04- منايفي، فريال، **الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة بسكرة ، 2010.

05- منصر، جمال، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية: دراسة في المفهوم والظاهرة**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.
06- خلف الله، عمر، **التهديدات البيئية وفعالية الاستجابة السياسية في إفريقيا**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية،الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2012.

07- بشكيط، خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية، الجزائر: جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.

08- عبد الكريم أبو مور، أنعام ، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر، غزة، فلسطين،2013.

09- درغام، أسماء، **البعد البيئي في الأمن الإنساني :مقاربة معرفية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص : الديمقراطية والرشادة، الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005.

10- شاكري، قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر -3- ، الجزائر، 2015.

11- بتقة، خديجة، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014.

12- صايش، عبد المالك، **التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق بجامعة عنابة، 2007.

13- بقاص، لبيب و هزيل، عبد الرحمان، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضية الليبية 2011-2017** ، مذكرة ماستر، جامعة الوادي : كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2017.

هـ- <u>مداخلات الملتقيات، الندوات، الأيام الدراسية والحاضرات</u>

01- حمدوش، رياض، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**، مداخلة في الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط واقع آفاق،الجزائر، جامعة قسنطينة، 28-29 أفريل 2008.

02- منصر، جمال، **تحولات مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني**، مداخلة الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط : واقع آفاق، الجزائر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008.

3- برقوق، امحند، **الأمننة الجهوية**، مداخلة في الملتقى الوطني الأول : الأمننة في المغرب العربي، الجزائر، جامعة جيجل، 28-04-2009.

4- لخضاري، منصور، **تعقيدات الأزمة الليبية – المالية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل**، أشغال الملتقى مالي ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، وزارة الدفاع الوطني، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستباقية، 01 جانفي 2016 ، ص (154-156).

5- حسن الكردي، خالد إبراهيم، **قراءة في سيكولوجية الهجرة غير المشروعة**، ورقة علمية مقدمة في الندوة العلمية بعنوان "الهجرة غير الشرعية: الأبعاد الأمنية و الإنسانية، المغرب، أيام 4-6 فيفري 2015.

و- الوثائق والتقارير

1- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 : **تحديات أمن الإنسان في المنطقة العربية**، بيروت شركة كركري للنشر، 2009.

2- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، بعنوان **تحيات أمن الإنسان في البلدان العربية**، المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNPD، بيروت شركة كركري للنشر، 2009.

ز- المواقع الالكترونية:

1- وولت، ستيفن، "**عالم واحد، نظريات متعددة**"، ترجمة: عادل زقاغ وزيدان زياني، من الموقع الالكتروني https://www.politics-dz.com ، يوم 2020/06/10.

2- محمد أحمد عدوى، "**الأمن الإنساني والتحولات في دراسته وتحليل الصراعات والحروب الداخلية في دول الجنوب وسبل إحلال السلام**"، من الموقع الالكتروني:
https://platform.almanhal.com/Details/Article/68659 ، يوم 2020/06/18.

3- محمد المهدي شنين، "**تحولات مفهوم الأمن الإنساني**"، من الموقع الالكتروني:
http://bohothe.blogspot.com/2011/07/blog-post_8892.html ، يوم 2020/06/20.

4- المغرب العربي، من الموقع الالكتروني: المغرب_العربي https://ar.wikipedia.org/wiki/ ، يوم 2020/07/24.

5- بومدين، عربي ، **التحديات الأمنية الدولية في منطقة المغرب العربي: دراسة في التصور الأمني الأوروبي والأمريكي**، من الموقع الالكتروني:
https://platform.almanhal.com/Details/Article/84985 ، يوم 2020/07/01.

6- برقوق، امحند ، **التهديدات الأمنية في المغرب العربي : مقاربة الأمن الإنساني**، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، من الموقع الالكتروني : https://www.politics-dz.com ، يوم 2020/07/25.

7- مسالي، نسيمة، "**قراءات في مصادر التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**"، من الموقع الالكتروني التالي : https://www.politics-dz.com- ، يوم 2020/07/30.

8- نفلا عن الموقع الالكتروني: **إيلاف**، ليوم 2020/08/06 :

https://elaph.com/coronavirus-middle-east-arab-world.html

9- الصوافي، محمد خلفان ، "**الأزمة في ليبيا: خارطة الصراع وتطوراته ومساراته المستقبلية**"، من الموقع الالكتروني التالي : http://trendsresearch.org/ar، ليوم 2020/08/06.

الفـــــــهرس

الموضوع	المحتوى	الصفحة
مقدمة	/	أ – ح
الفصل الأول	**الأمن الإنساني– مقاربة جديدة في الدراسات الأمنية**	**10**
المبحث الأول	**مفهوم الأمن**	**11**
المطلب الأول	تعريف الأمن	**11**
المطلب الثاني	مستويات الأمن	**13**
المطلب الثالث	المقاربات التقليدية لمفهوم الأمن	**15**
المطلب الرابع	المقاربات الجديدة للأمن	**18**
المبحث الثاني	**الأمن الإنساني– المفهوم والاتجاهات النظرية**	**20**
المطلب الأول	نشأة مفهوم الأمن الإنساني	**20**
المطلب الثاني	تعريف الأمن الإنساني	**22**
المطلب الثالث	أبعاد الأمن الإنساني	**25**
المطلب الرابع	المقاربات النظرية للأمن الإنساني	**28**
المطلب الخامس	آليات تحقيق الأمن الإنساني	**30**
المبحث الثالث	**المصادر المهددة للأمن الإنساني**	**31**
المطلب الأول	التهديدات الاجتماعية والاقتصادية للأمن الإنساني	**31**
المطلب الثاني	التهديدات البيئية للأمن الإنساني	**33**
المطلب الثالث	التهديدات الأمنية والسياسية للأمن الإنساني	**33**
الفصل الثاني	**التهديدات والمشكلات الأمنية في الفضاء المغاربي بعد عام 2011**	**38**
المبحث الأول	**الموقع الجغرافي لدول الفضاء المغاربي وأهميته الإستراتيجية**	**39**
المطلب الأول	الموقع الجغرافي لدول الفضاء المغاربي	**39**
المطلب الثاني	الأهمية الإستراتيجية لدول الفضاء المغاربي	**39**
المبحث الثاني	**طبيعة التهديدات الأمنية لدول الفضاء المغاربي ومصادرها**	**42**
المطلب الأول	طبيعة التهديدات الأمنية لدول الفضاء المغاربي	**42**
المطلب الثاني	مصادر التهديدات الأمنية لدول الفضاء المغاربي	**44**
المبحث الثالث	**أبرز التهديدات الأمنية في مرحلة ما بعد الربيع العربي**	**49**
المطلب الأول	الأزمة الليبية وتداعياتها على أمن الفضاء المغاربي	**49**
المطلب الثاني	تداعيات الهجرة غير الشرعية على أمن الفضاء المغاربي	**55**

الفصل الثالث	**مقاربة الأمن الإنساني كآلية بديلة لمواجهة التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي**	**64**
المبحث الأول	**الأمن الإنساني كمقاربة أمنية شاملة لأمن دول الفضاء المغاربي**	**65**
المطلب الأول	الأمن الإنساني كرؤية أمنية شاملة	**65**
المطلب الثاني	مقاربة الأمن الإنساني في بناء أمن دول الفضاء المغاربي	**67**
المبحث الثاني	**توظيف مقاربة الأمن الإنساني في مواجهة أبرز التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي بعد عام 2011**	**70**
المطلب الأول	توظيف مقاربة الأمن الإنساني في حل الأزمة الليبية.	**70**
المطلب الثاني	الأمن الإنساني كمقاربة في مواجهة الهجرة غير الشرعية	**75**
الخاتمة والاستنتاجات	/	**83-82**
قائمة المراجع	/	**90-85**
الفهرس	/	**93-92**